

المسيرة السوداء.. 50 سنة من القمع في الصحراء الغربية

راضية زبانة ◀ 10



الجزائر والهند..

شراكة منجمية برؤية اقتصادية جديدة

شيراز بومدين ◀ 7



elayemnews.dz
@elayemnews
ISSN 2992-0590



منذ 25 عاما
تأسست عام 2000 (أسبوعية)
وتحوّلت إلى يومية عام 2005

صحاري بلاند الجزائري

سعر الصرف الرسمي للعملة الرئيسية مقابل الدينار الجزائري:

64.99 USD

GBP 173.1598

EUR 151.1372

USD 130.0776

التمن : 20 دج

العدد 5628 - الأحد 09 نوفمبر 2025 م الموافق لـ 18 جمادى الأولى 1447 هـ

من الأسلحة الخفيفة إلى الرادارات..

الصناعة العسكرية تبني جاهزية الجزائر

شهدت الصناعة العسكرية الوطنية خلال السنوات الأخيرة تطورا لافتا بفضل رؤية استراتيجية بعيدة المدى ومتابعة دقيقة من القيادة العليا في البلاد، حيث توسعت قدراتها في مجالات متعددة تشمل الأسلحة والذخائر والمركبات ومنظومات الاتصال والمراقبة، إلى جانب الصناعات النسيجية والعربات والرادارات...

أنور خيري ◀ 6



مستشار أوباما لـ«الأيام نيوز»:

أزمة نيجيريا تحتاج
إلى عدالة وتنمية
لا إلى بنادق ترامب

سلمى عماري ◀ 8

أيهما يحسم معركة النكهة..

دونات جوهانسبرغ أم كعك تلمسان؟

محمد بوحفص ◀ 19

الباحث إبراهيم الخليل حَقّام لـ«الأيام نيوز»:

ثلاثية السينما والتربية والثقافة مفتاح
استعادة الريادة الجزائرية

الحاج عيسى بن معمر ◀ 18

من أوراق الدكتور الجزائري «عبد الحميد حاجيات»..

«الترجمة» طريق التكامل الثقافي والإنساني

محمد ياسين رحمة ◀ 14 - الجزء الأول

خبراء يوضحون لـ«الأيام نيوز»..

هكذا جعلت الجزائر صوت
إفريقيا مسموعا في COP30

برزت الجزائر في مؤتمر الأطراف الثلاثين (COP30) بمدينة بيليم البرازيلية، كأحد أبرز الأصوات المتزنة التي تجمع بين الوعي البيئي والرؤية الاقتصادية الواقعية، مقدمة أنموذجا لدولة جنوبية ترفض منطق «الضحية» وتتبنى مفهوم السيادة المناخية والتنمية المستقلة...

ربيعة خطاب ◀ 2



من خلال سلسلة «ABC7»..

الجزائر تتألق على الشاشة الأمريكية

حميد سعدون ◀ 12



مسالك الحرية
عبر الحدود..

شرايين سرّية
أبقت الثورة حيّة

فيصل هواري ◀ 17

خبراء يوضحون لـ «الأيام نيوز»..

هكذا جعلت الجزائر صوت إفريقيا مسموعا في COP30



السفير عبد العزيز بن علي الشريف

مستدامة»، ويضيف أن «الاقتصاد الجزائري يسعى إلى التحرر من الاعتماد الأحادي على الربيع الطاقوي، من خلال تنوع مصادر النمو واستثمار الموقع الجغرافي والطاقوي في بناء اقتصاد كربوني منخفض الانبعاثات».

وبشير عرقوب إلى أن التحول الطاقوي العالمي يفتح نافذة استراتيجية أمام الجزائر، لأنها «تمتلك واحدا من أكبر الاحتياطات في الغاز الطبيعي في إفريقيا، إلى جانب قدرات هائلة في الطاقة الشمسية والرياح»، ما يجعلها مؤهلة لتكون منصة إقليمية لإنتاج وتصدير الطاقة النظيفة والهيدروجين الأخضر، لكنه في المقابل يحذر من أن «التحول الطاقوي قد يتحول إلى شكل جديد من التبعية الاقتصادية إذا لم يُدار بمنطق السيادة»، داعيا إلى «تعزيز الشراكات (جنوب - جنوب) وبناء تحالفات إفريقية في مجالات التمويل الأخضر ونقل التكنولوجيا».

ويؤكد الخبير الاقتصادي أن الرهان الحقيقي للجزائر في رفع «كوب 30» ليس في رفع الشعارات المناخية، بل في تحويل الالتزامات إلى فرص تنمية، معتبرا أن «العدالة المناخية تبدأ عندما يصبح التمويل أداة للتنمية وليس لهيمنة»، ويختتم تصريحه بالتشديد على أن الجزائر «تخوض معركة مزدوجة من أجل المناخ والسيادة الاقتصادية في آن واحد»، مشيرا إلى أن «العالم يمر بمرحلة انتقالية حيث تتشكل اقتصاديات جديدة على أنقاض النظام الربيعي القديم، والجزائر تسعى لأن تكون في مقدمة هذا التحول لا على هامشه».

الابتزاز الاقتصادي. ويضيف أن الجزائر، من خلال مبادرتها بإنشاء المرصد الإفريقي للمناخ، تمنح القارة آلية مؤسساتية لرصد التهديدات البيئية ومتابعة الالتزامات الدولية، في خطوة تنقلها من موقع الدفاع إلى موقع التأثير.

إن ما يجمع بين هذه الأصوات المتخصصة هو وعيٌ موحّد يرى في الحضور الجزائري داخل «كوب 30» ترجمة فعلية لتحول أوسع في مكانة الجزائر الدولية، من دولة متأثرة بالتغيرات المناخية إلى دولة مؤثرة في هندسة السياسات البيئية العالمية. فهي اليوم تتحدث بلسان إفريقيا بأكملها، مدافعة عن حق القارة في الماء والطاقة والتنمية والسيادة، ومؤكدة أن العدالة المناخية لا تتحقق بالمنح ولا بالمواعظ، بل بالمسؤولية المشتركة والمصالح المتوازنة.

هكذا، يظهر أن الجزائر لا تذهب إلى «كوب 30» لتضيف رقما جديدا إلى سجل المؤتمرات، بل لتؤكد أن الاستقلال الحقيقي في القرن الحادي والعشرين يبدأ من المناخ، وأن التحول البيئي لا يمكن أن يكون مستداما دون عدالة اقتصادية وتوازن سيادي. إنها رسالة الجنوب إلى الشمال بلغة العقل والكرامة.

يرى الخبير الاقتصادي، عرقوب واعلي، في حديثه لـ

«الأيام نيوز» أن الجزائر تدخل مرحلة جديدة في مقاربتها للعلاقة بين الاقتصاد والمناخ، موضحا أن «التحول الأخضر بالنسبة للجزائر ليس مشروعا تقنيا، بل خيار سيادي لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وفق أسس

الجزائر بوصفه امتدادا طبيعيا لمفهوم السيادة المناخية.

من جانبه، يرى خبير العلاقات الدولية والأمن الإقليمي، الدكتور حامد محمود، أن الجزائر تتحول تدريجيا من مصدر للطاقة إلى لاعب رئيسي في دبلوماسية الكربون، موضحا أن «التحول الطاقوي العادل لن يتحقق دون نقل التكنولوجيا وتوطين الصناعة»، وأن الجزائر تسعى داخل «كوب 30» إلى فرض ميثاق للطاقة النظيفة العادلة، يشترط على الشركاء الدوليين احترام سيادة الدول الإفريقية في استثماراتهم الخضراء. ويكشف محمود عن تحركات جزائرية لتأسيس تحالف إفريقي أخضر بالشراكة مع نيجيريا وجنوب إفريقيا، بغية موازنة النفوذ الأوروبي المتزايد وإعطاء القارة صوتا موحدا في المفاوضات المناخية العالمية.



د. عبد الحميد بن عبد الوهاب

مبدأ تفاوضيا لا شعاعا سياسيا. ويضيف قنبر أن الجزائر ذهبت إلى القمة لتقديم رؤية متوازنة بين النمو الاقتصادي والتحول الأخضر، مستندة إلى خطتها الوطنية للمناخ 2035 التي تتضمن مشروعات كبرى للطاقة المتجددة واستثمارات تفوق 20 مليار دولار، فضلا عن مبادرة إفريقية لتشجير الصحراء الكبرى تمثل خطوة رمزية وعملية نحو أمن بيئي قاري.



د. عبد الحميد بن عبد الوهاب

أبعاد واقعية واستراتيجية للمشاركة الجزائرية

وفي المقابل، يلفت المحلل المصري علي فوزي، المتخصص في شؤون المياه والبيئة، إلى أن الجزائر حملت إلى المؤتمر أجندة واقعية تضع «الحق في الماء» في صدارة أولوياتها المناخية، معتبرا أن الأمن المائي هو جوهر العدالة المناخية في إفريقيا. ويشير إلى أن الجزائر «نجحت في بناء نموذج للسياسة المائية المستدامة عبر برامج تحلية مياه البحر واستصلاح الأراضي الجافة»، غير أن فوزي يحذر من ازدواجية المعايير الدولية في التعامل مع قضايا المياه الإفريقية، داعيا إلى إرساء مبدأ «السيادة المائية» الذي تطرحه

ربيعة خطاب

برزت الجزائر في مؤتمر الأطراف الثلاثين (COP30) بمدينة بيليم البرازيلية، كأحد أبرز الأصوات المتزنة التي تجمع بين الوعي البيئي والرؤية الاقتصادية الواقعية، مقدمة أنموذجا لدولة جنوبية ترفض منطق «الضحية» وتتبنى مفهوم السيادة المناخية والتنمية المستقلة. فالمناخ لم يعد اليوم قضية بيئية صرفة، بل محركا خفيا لإعادة ترتيب موازين القوى الدولية، حيث تتنافس الدول على التمويل الأخضر، والتكنولوجيا النظيفة، وحقوق الانبعاثات كما كانت تتنافس يوما على النفط والمعادن. وفي خضم هذا المشهد العالمي المعقد، تسعى الجزائر إلى أن تكون فاعلا مقترحا لا متلقيا، حاملة رؤية شاملة تربط العدالة المناخية بالعدالة الاقتصادية، والتحول الطاقوي بالاستقلال والسيادة.

هذه الرؤية التي تكرست في الحضور الجزائري بـ «بليم» لم تكن محض مبادرة ظرفية، بل خيارا استراتيجيا نابعا من تحول عميق في مقاربة الدولة للعلاقة بين الاقتصاد والبيئة، كما تؤكد مجموعة من الخبراء والمتدخلين الذين تحدثوا إلى «الأيام نيوز»، مجمعين على أن الجزائر تدخل مرحلة جديدة في مساهمة المناخي والاقتصادي، قوامها الانتقال من الخطاب الأخلاقي إلى الفعل الميداني، ومن موقع المتأثر إلى موقع المبادر والموجه.



د. عبد الحميد بن عبد الوهاب

يقول الخبير الاقتصادي عرقوب واعلي إن «التحول الأخضر بالنسبة للجزائر ليس مشروعا تقنيا بل خيار سيادي لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني على أسس مستدامة»، مشددا على أن الهدف هو تحويل التمويل المناخي من أداة لهيمنة إلى وسيلة للتحرر الاقتصادي. ويرى واعلي أن الجزائر تسعى إلى استثمار موقعها الجغرافي وقدراتها الطاقوية لتتحول إلى منصة إقليمية للطاقة النظيفة والهيدروجين الأخضر، محذرا في الوقت نفسه من أن التحول الطاقوي العالمي قد يتحول إلى شكل جديد من التبعية الاقتصادية إذا لم يُدار بمنطق السيادة والتكافؤ، داعيا إلى بناء تحالفات إفريقية في مجالات التمويل الأخضر ونقل التكنولوجيا.

أما مدير مركز الدراسات «الشرق للسلام»، الدكتور حسين قنبر، فيعتبر أن مشاركة الجزائر في قمة بليم «تشكل لحظة مفصلية في إعادة صياغة العلاقة بين دول الجنوب والمنظومة المناخية الدولية»، مؤكدا أن ما بعد «كوب 30» لن يكون كما قبله، لأن الدول النامية باتت تفرض خطاب العدالة المناخية بوصفه

من الخطاب الأخلاقي إلى الفعل الميداني

ويضع هذا المسار الجزائر في قلب النقاش الدولي حول العدالة المناخية، ما يمهد الطريق لتجسيد الدور الأخلاقي والسيادي الذي تعكسه مشاركتها في القمم العالمية، وبنيت الربط الطبيعي مع رؤية صانعي القرار والخبراء في المجال السياسي والبيئي.

في هذا الإطار، يرى مدير مركز الدراسات «الشرق للسلام»، الدكتور حسين قنبر، في حديثه لـ «الأيام نيوز»، أن مشاركة الجزائر في قمة بليم تشكل لحظة مفصلية في إعادة صياغة العلاقة بين دول الجنوب والمنظومة المناخية الدولية، ويشير إلى أن «ما بعد كوب 30 لن يكون كما قبله»، لأن الدول النامية بدأت تفرض خطاب العدالة المناخية بوصفه مبدأ تفاوضيا لا شعارا سياسيا.

وتشير التحليلات البيئية إلى أن أزمة المناخ اليوم لم تعد مجرد قضية علمية بل

صراعا حول توزيع الأعباء والمسؤوليات، حيث تتحمل الدول النامية الكلفة الأكبر رغم ضعف مساهمتها في الانبعاثات، ومن هنا يؤكد الدكتور قنبر أن فجوة التمويل المناخي لا تزال العقبة الأبرز، موضحا أن «الدول الصناعية الكبرى لم تف بتعهداتها بتقديم مئة مليار دولار سنويا للدول النامية، وهو ما يعد إخلاا جوهريا بمبدأ العدالة المناخية الذي قامت عليه اتفاقية باريس».

ولا تتوقف أهمية المشاركة الجزائرية عند حدود النقد، ولكنها تتجاوز ذلك إلى طرح البدائل والخيارات العملية التي تعكس رغبة حقيقية في المساهمة في الحل، وهنا يوضح الدكتور قنبر أن «الجزائر لم تذهب إلى بليم لتكرار الشعارات، بل لتضع على الطاولة رؤية متوازنة تجمع بين متطلبات النمو الاقتصادي وضرورات التحول الأخضر»، ويشير إلى أن خطة الجزائر الوطنية للمناخ 2035 تمثل ركيزة هذا التوجه، إذ تتضمن مشروعات كبرى في مجال الطاقة المتجددة باستثمارات تفوق 20 مليار دولار، فضلا عن إطلاق مبادرة إفريقية لتشجير الصحراء الكبرى بالتعاون مع دول الساحل ومنظمة الاتحاد الإفريقي، في خطوة تهدف إلى امتصاص الكربون وتعزيز الأمن البيئي في القارة.



تُبرز التجارب المقارنة أن الجزائر لا تكتفي بطرح الرؤى النظرية، بل تقدم التزاما فعليًا يتجاوز المعدلات الإفريقية المتوسطة في خفض الانبعاثات، وفي هذا الجانب يؤكد الدكتور قنبر أن «الجزائر من الدول القليلة التي التزمت فعليًا بخفض انبعاثاتها بنسبة 22 بالمئة بحلول عام 2030، رغم أن مساهمتها في الانبعاثات العالمية لا تتجاوز 0,4 بالمئة»، ويصف هذا التناقض بأنه صورة مكثفة لعدم التوازن الأخلاقي بين الشمال والجنوب، مضيفا أن «أوروبا التي تتحدث عن الحياد الكربوني ما تزال تصدر مصانعها الملوثة إلى إفريقيا، في ممارسة تتنافى مع روح العدالة المناخية».



الذكية لإدارة الموارد المائية. هذه الجهود، كما يقول، تمثل نقلة نوعية في بناء الأمن المائي الوطني، لكنها تصطدم بما يسميه «ازدواجية المعايير في السياسات البيئية الدولية».

فعلى الرغم من أن إفريقيا تواجه أشد آثار التغير المناخي، إلا أن الدعم الدولي الموجه لمشاريعها المائية ما يزال محدودا ومشروطا، وهنا يوضح فوزي أن «السياسات البيئية العالمية تتعامل مع إفريقيا بمنطق التبرعات لا الشراكة، وهو ما يفرغ التعاون المناخي من مضمونه الحقيقي». ولهذا تطرح الجزائر في قمة بليم مبدأ «السيادة المائية»، الذي يؤكد على حق كل دولة في إدارة مواردها وفق أولوياتها الاجتماعية والاقتصادية، بعيدا عن ضغوط السوق أو اشتراطات المؤسسات المالية.

ويرى فوزي أن الجزائر، بخبرتها التقنية والتزامها السياسي، تمثل صوت إفريقيا في المفاوضات المناخية، داعيا إلى تحويل

الخسائر والأضرار» الذي أقر في قمة شرم الشيخ (COP27) إلى آلية دائمة لتمويل مشاريع المياه والطاقة النظيفة في القارة، فالأمن المائي، بحسبه «هو الشرط الأول لبقاء إفريقيا وقدرتها على مواجهة موجات التصحر والهجرة المناخية».

ويختتم المحلل المصري تصريحه بتأكيد أن مستقبل القارة يعتمد على قدرتها في محاربة التصحر، ويرى أن الجزائر «تخوض معركة وجودية من أجل الماء، وهي بذلك تدافع عن روح إفريقيا بأكملها»، لتؤكد مرة أخرى أن قضية المناخ في بعدها الإفريقي هي معركة من أجل الحق في الحياة، لا مجرد أرقام في جداول الانبعاثات.

الجزائر بين السيادة البيئية والدبلوماسية المناخية

يُظهر التحول العالمي نحو الطاقات النظيفة ملامح إعادة تشكيل النظام الدولي من زاوية جديدة، حيث أصبحت الطاقة والمناخ وجهين لمعادلة واحدة تجمع الاقتصاد بالأمن والسياسة، وفي هذا السياق تدخل الجزائر مؤتمر الأطراف الثلاثين (COP30) بمدينة بليم البرازيلية برؤية تتجاوز البعد البيئي الضيق لتكرس حضورها

كقوة إقليمية تسعى إلى تحقيق تحول طاووي عادل ومستقل يعيد رسم مكانة إفريقيا في خريطة الطاقة العالمية.

في هذا الإطار، يوضح الدكتور حامد محمود، خبير العلاقات الدولية والأمن الإقليمي بمركز

رع للدراسات الاستراتيجية، في حديثه لـ



«الأيام نيوز» أن الجزائر «تتحول تدريجيا من مصدر للغاز إلى لاعب رئيسي في دبلوماسية الكربون»، موضحا أن أوراق قوتها متعددة: فهي دولة طاقة بامتياز، وفي الوقت نفسه تمتلك إمكانات هائلة في مجالي الطاقة الشمسية والرياح، ما يجعلها من الدول القليلة القادرة على الربط بين أمن الطاقة والأمن المناخي.

وحسب الأستاذ حامد، فإن الموقع الجغرافي للجزائر بين أوروبا وإفريقيا يمنحها دورا محوريا في معادلة التحول الطاقوي، وهنا يؤكد الدكتور محمود أن «الجزائر قادرة على قيادة التحول الطاقوي العادل بفضل موقعها ومصداقيتها الدولية»، مشيرا إلى أن الظرف الأوروبي الراهن بعد أزمة الغاز الروسي جعل من الجزائر «شريكا استراتيجيا موثوقا ومسؤولا بيئيا»، خصوصا مع سعيها إلى تنويع مصادر الطاقة وتحقيق التزاماتها المناخية، غير

أن هذا الانفتاح، كما يحذر «يجب ألا يتحول إلى استعمار اقتصادي جديد»، إذ تحاول بعض الشركات الأوروبية استغلال الأراضي الإفريقية لإنتاج الهيدروجين الأخضر دون مشاركة عادلة للدول المضيفة.

وانطلاقا من هذا الوعي، تعمل الجزائر داخل قمة بليم على طرح تصور بديل للعلاقات المناخية يقوم على مبدأ التكافؤ والسيادة، ويقول الدكتور محمود إن بلاده «تسعى إلى فرض ميثاق للطاقة النظيفة العادلة يشترط نقل التكنولوجيا وتوطين الصناعة مقابل الاستثمار»، مؤكدا أن «التحول الطاقوي يجب أن يكون أداة للسيادة لا وسيلة للارتهاق»، كما يكشف عن تحركات جزائرية لبناء تحالف أخضر إفريقي بالشراكة مع

نيجيريا وجنوب إفريقيا، بغرض موازنة النفوذ الأوروبي المتزايد في ملفات الطاقة والمناخ، وإعطاء القارة الإفريقية صوتا موحدًا في المفاوضات الدولية.

ويختتم الدكتور حامد محمود بالتأكيد على أن «الجزائر لا تذهب إلى كوب 30 كطالب دعم، بل كفاعل مستقل يعيد تعريف التنمية المستدامة من منظور سيادي إفريقي»، معتبرا أن الحضور الجزائري في هذا المؤتمر يمثل تأكيدا على أن الانتقال الطاقوي لا يمكن أن ينجح دون عدالة اقتصادية وتوازن سياسي، وأن القارة السمراء لا تطلب الشراكة في الاستهلاك فحسب، بل في الإنتاج والتكنولوجيا أيضا.

بالعقل الإفريقي لا بالوصاية الدولية

وبما أن الصراع المناخي لم يعد اليوم مجرد جدل بيئي حول الانبعاثات أو التمويلات، بل رهانا على العدالة والكرامة والسيادة، وفي ظل احتدام النقاشات داخل مؤتمر الأطراف الثلاثين (COP30)، تسعى الجزائر إلى تحويل الموقف الإفريقي من موقع المتلقي إلى موقع الفاعل، مقدمة خطابا جديدا يتحدث بلغة الأخلاق والسيادة بدل لغة المساعدات.

يؤكد المحلل السياسي البروفيسور نور الدين شعباني، في حديثه لـ«الأيام نيوز» أن مشاركة الجزائر في قمة بليم «تمثل عودة الوعي الأخلاقي إلى السياسة المناخية العالمية»، مشيرا إلى أن الجزائر «لا تمثل دولة فحسب، بل تعبر عن ضمير قارة بأكملها تربط المناخ بالتنمية والكرامة الإنسانية»، ويقول: «لقد آن الأوان أن يسمع الشمال خطابا مختلفا من الجنوب، خطابا لا يطلب المساعدة بل يطالب بالمساءلة».

تستند الرؤية الجزائرية، حسب نور الدين شعباني، إلى وعي استراتيجي متقدم يربط المناخ بالأمن والسلام العالمي، ويضيف البروفيسور شعباني أن «العدالة المناخية ليست قضية بيئية بحتة، بل مسألة أمن دولي»، موضحا أن التغيرات المناخية أصبحت محركا للنزاعات والهجرة والأزمات الاقتصادية، وأن الجزائر تدرك أن استقرار الساحل والصحراء مرهون بالتوازن المناخي، ومن هذا المنطلق، جاءت مبادرتها بإنشاء المرصد الإفريقي للأمن المناخي، المقترح أمام الأمم المتحدة كآلية دائمة لرصد التهديدات البيئية ومتابعة تنفيذ الالتزامات الدولية.

ويحذر شعباني من «تسييس المناخ وتحويله إلى ساحة لتصفية الحسابات الجيوسياسية»، مؤكدا أن «الجنوب لا

يحتاج إلى دروس في البيئة، بل إلى احترام لحقه في الوجود والسيادة»، ويصف الجزائر بأنها قوة اقتراحية تجمع الصوت الإفريقي في منصة واحدة، تسعى إلى إعادة التوازن في المفاوضات الدولية عبر خطاب عقلاني يربط البيئة بالتنمية لا بالوصاية.

ويختم بالقول إن «كوب 30 ليس مجرد مؤتمر تقني، بل اختبار أخلاقي للنظام الدولي»، ويرى أن الجزائر «قدمت للعالم درسا في أن الاستقلال الحقيقي يبدأ من المناخ، وأن التنمية الخضراء لا يمكن أن تزدهر في ظل التبعية الاقتصادية والسياسية»، لتصبح تجربتها ترجمة عملية لرسالة الجنوب إلى الشمال: العدالة أولا، والسيادة دائما.

«الجزائر تسعى إلى فرض ميثاق للطاقة النظيفة العادلة»

«كوب 30 ليس مجرد مؤتمر تقني، بل اختبار أخلاقي للنظام الدولي»

مؤتمر الأطراف كوب 30..
ما الذي يجتمع العالم من أجله؟



مصطفى بن ميرة

مع انتهاء القمة الرئاسية لمؤتمر المناخ «كوب 30» في بيليم البرازيلية، يدخل العالم مرحلة مفصلية جديدة تتجه فيها الأنظار إلى المفاوضات التقنية التي تنطلق غدا وسط اعتراف دولي صريح بفشل تحقيق هدف 1,5 درجة، وبين غياب القوى الملوثة الكبرى وتصادد الأزمات المناخية، يبرز المؤتمر كاختبار حقيقي لقدرة النظام الدولي على إنقاذ ما تبقى من نافذة الأمل.

يُعد مؤتمر المناخ «كوب 30» المحطة الأبرز ضمن سلسلة مفاوضات المناخ التي أطلقتها الأمم المتحدة منذ توقيع اتفاقية الإطّار بشأن تغيّر المناخ قبل ثلاثة عقود. وعلى مدار ثلاثين دورة، تحوّل المؤتمر من تجمع تقني محدود إلى أكبر منصة دولية تبحث في كيفية وقف الاحترار العالمي، مع توسع المشاركة ليصل عدد الدول المنخرطة إلى 198 دولة. إضافة إلى وفود المنظمات الدولية وخبراء البيئة وممثلي المجتمع المدني. وتأتي دورة بيلم لتتوج هذا المسار الطويل في لحظة تُعد من الأكثر حساسية في تاريخ المناخ الحديث.

ويتمتع «كوب 30» بخاصية استثنائية لأنه يُعقد بعد عشر سنوات كاملة من اتفاق باريس للمناخ الذي وضع سقفا يحظر تجاوز ارتفاع حرارة الأرض 1,5 درجة مئوية.

هذا الإطار الزمني يمنح الدورة الحالية طابعا تقييميا، إذ تُعد لحظة محاسبة جماعية لما تحقق وما لم يتحقق خلال عقد كامل من الالتزامات والوعود. ومع تفاقم الانبعاثات واشتداد موجات الطقس المتطرف، وجد المؤتمر نفسه أمام اختبار حاسم لقياس جدوى العمل المناخي العالمي واستمرارية نظام الأمم المتحدة في توجيه الجهود المشتركة.

ويتميّز «كوب 30» أيضا بكونه المؤتمر الأول الذي يُعقد داخل عمق الأمازون، إحدى أكبر الغابات الاستوائية وأكثرها هشاشة أمام التدهور. اختيار مدينة بيليم جاء رسالة سياسية مفادها أن حماية الغابات والمناطق الحيوية باتت مسألة حياة أو موت للكوكب. وفي منطقة تتعرض لحرائق وعمليات إزالة غابات بوتيرة غير مسبوقة، تتخذ المفاوضات حول حماية الغابات شكلا جديدا يعكس الرمزية القوية للمكان.

كما يشكّل هذا المؤتمر نقطة التقاء بين الأطراف المتفاوضة التي اعتادت في الدورات السابقة أن تخوض نقاشات تقنية معقدة حول الانبعاثات، والتمويل، والطاقة، لكنه في بيليم يأتي محملاً بقلق دولي متزايد من تراجع الطموحات، وتنامي الخلافات الجيوسياسية، وابتعاد القوى الكبرى عن القيادة المناخية. لذلك، تبدو هذه الدورة مختلفة من حيث طبيعتها وأولوياتها، ومترتبة أكثر من أي وقت مضى بقدرة النظام الدولي على تجاوز الانقسامات وتقديم حلول ملموسة.

ويُنظر إلى «كوب 30» اليوم باعتباره لحظة فارقة تقاس بقدرته على خلق توافق

عالمي يُنقذ ما تبقى من سقف 1,5 درجة
وبعيد الثقة في العمل المناخي
المشترك. وفي ظل هذا الزخم
الذي فرضته القمة الافتتاحية،
تدخل الدورة الثلاثون مسارها
الحاسم، محققة بتوقعات
كبرى حول ما إذا كان العالم
مستعداً أخيراً للانتقال من
مرحلة «الاعتراف بالفشل» إلى
مرحلة «التصرف العاجل».

بالاستناد إلى هذا الإطار العام الذي يضع «كوب 30» في قلب واحدة من أكثر اللحظات حساسية في تاريخ العمل المناخي، تبرز أجواء الأيام الأولى للمؤتمر وما حملته من رسائل مباشرة وصادمة عن واقع التغير المناخي ومسار مفاوضاته.

الأيام الأولى من القمة...
اعترافات عالمية بفشل
تحقيق هدف 1,5 درجة

جاءت القمة الرفيعة التي احتضنها بيليم يومي 6 و7 نوفمبر محفلة بقدر كبير من الصراحة غير المألوفة في الاجتماعات المناخية، إذ شهدت خطاباً مباشراً من الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، أعلن فيه للمرة الأولى أن العالم فشل في الالتزام بسقف 1,5 درجة. ووصف غوتيريش هذا الفشل بأنه «أخلاقى» و«قاتل»، محقلاً عقوداً من المماطلة والتأجيل مسؤولية اقتراب الكوكب من نقطة تحول خطيرة. هذا التصريح هو قاعدة القمة، وفتح الباب أمام مرحلة جديدة من المكافحة الصريحة حول حجم التحدي الذي ينتظر المفاوضات المقبلة.

ولم يختلف خطاب الرئيس البرازيلي، لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، عن هذا المنحى التحذيري، إذ شدد على أن «النافذة المتاحة» لوقف مسار الانهيار البيئي «تُغلق» سريعاً، محذراً من انتشار التضليل البيئي الذي يقوّض الجهود الدولية، وموجها انتقادات مباشرة للقوى السياسية التي تستغل المخاوف المناخية في

معاركها الانتخابية. وفي سياق يعكس إدراك البرازيل لحجم المسؤولية التي تتحملها باستضافة المؤتمر في قلب الأمازون، بدأ خطاب لولا دعوة صريحة لإعادة بناء الثقة داخل النظام المناخي العالمي.

ومن بين المداخلات البارزة في القمة، جاء خطاب الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، الذي دعا فيه إلى «اختيار العلم بدل الإيديولوجيا، والتعددية بدل الانعزالية»، وهو تلميح واضح إلى التوترات الجيوسياسية التي أضعفت العمل المناخي خلال السنوات الأخيرة. أما رئيس الكونغو الديمقراطية فيليكس تشيسكيدي، فركز على أزمة التمويل، مؤكداً أن الدعم الدولي الحالي «غير كاف وغالبا ما لا يصل إلى وجهته الحقيقية»، وهو انتقاد يعكس شعور دول الجنوب بأنها تدفع ثمن أزمة لم تكن طرفا في صنعها.

وفي ظل هذه الاعترافات الثقيلة، جاءت تحذيرات الأمم المتحدة أكثر قتامة، بعدما رجحت أن يكون عام 2025 أحد أكثر ثلاثة أعوام حرارة في التاريخ، مؤكدة أن العقد الأخير سجل ارتفاعاً غير مسبق في درجات الحرارة منذ بدء القياسات الحديثة. وتزامن هذا التحذير مع دعوات عديدة لرفع وتيرة العمل المناخي وتجاوز مرحلة الوعود نحو إجراءات عملية، خاصة مع بدء العدّ التنازلي لانطلاق المفاوضات التقنية يوم 10 نوفمبر.

“ أما الصين، فقد استغلت القمة للدعوة إلى «رفع الحواجز التجارية عن المنتجات الخضراء»، في ذكرير بالخلافات التجارية التي تلقي بظلالها على مفاوضات المناخ. وفي الوقت ذاته، أثار خطاب الصين نقاشا

الكبرى في دعم التحول الطاق
الاعلامي ،
خصوصا في
ظل فجوة
الثقة المتزايدة
بين الشمال
والجنوب .

وبين هذه التصريحات المتباينة، شكّلت القمة الافتتاحية مرآة لوضع المناخ العالمي

اليوم: إدراك حقيقي لحجم الأزمة، واعتفاف
عربي بالفشل، ورغبة متجددة في تصحيح
المسار وسط غياب زعماء
الدول الأكثر تلويثاً. وهي
ملامح تؤشر لمسار تفاوضي
معقد ينتظر مؤتمر بيليم في
أيامه المقبلة.

ومع هذا الزخم الذي طبع
اليوميين الأولين من القمة،
لم يكن بالإمكان فصل
حدة الخطابات عن الغياب
اللافت الذي طبع المشهد
السياسي في بيليم، وهو
غياب أعاد تشكيل توازنات
المؤتمر منذ لحظته الأولى وطرح أسئلة
جديّة حول مستقبل المفاوضات.

غياب القوى الكبرى: كيف
أثر غياب واشنطن وبكين
ونيو دلهي وموسكو على
أجواء القمة؟

شكل غياب قادة أربع من أكبر الدول الملوثة في العالم: الولايات المتحدة والصين والهند وروسيا، العنصر الأكثر إرباكا في افتتاح كوب 30، إذ بدا واضحا أن المؤتمر يدخل لحظة حاسمة دون حضور الأطراف التي تتحمل القسط الأكبر من الانبعاثات العالمية. وعلى الرغم من مشاركة وفود تمثل هذه الدول بدرجات متفاوتة، فإن الغياب الرئاسي كشف هشاشة الإرادة السياسية العالمية وقوُص الثقة في قدرة النظام المناخي على التوصل إلى اختراقات كبرى هذا العام. وأكثر ما أثار الجدل هو غياب الولايات المتحدة بشكل كامل، في ظل إدارة تعتبر علم المناخ «خدعة» وتتبنى سياسات مناوئة للاتفاقيات الدولية.

وقد فتح هذا الغياب الباب أمام توقعات متباينة، إذ رأى بعض الخبراء أن غياب واشنطن قد يحزّر النقاش من الضغوط السياسية التي تمارسها عادة القوى الكبرى داخل غرف التفاوض، وهو ما عثر عنه مسؤولون دبلوماسيون قالوا إن

غياب الولايات المتحدة يمكن أن يسبح بمحادثة أكثر "تعددية" و"توازنا". لكن آخرين حذّروا من أن غياب هذه القوى يعني غياب الوزن الضروري لربط أي اتفاقات جديدة بالتزامات فعلية، خصوصا أن الدول الأربع المفقودة مسؤولة مجتمعة عن الجزء الأكبر من الانبعاثات العالمية.

ومع ذلك، لم تُخفِ دول الجنوب مخاوفها من أن يؤدي غياب القوى الكبرى إلى تباطؤ تنفيذ الوعود السابقة، خصوصاً تلك المتعلقة بالتمويل المناخي ونقل التكنولوجيا. فهذه الدول كانت تراهن على وجود هذه الأطراف حول الطاولة للتفاوض بشأن التزامات أكثر وضوحاً لتمويل مشاريع التكيف والتخفيف. ومع غياب هذا الحضور، يزداد القلق من أن تبقى الملفات المالية معلقة أو رهن التوافقات التدريجية غير الملزمة.

في المقابل، استغلت الصين غياب المنافس الأمريكي لتقديم خطاب يركز على إزالة الحواجز التجارية أمام المنتجات الخضر، في إشارة واضحة إلى رغبتها في تعزيز موقعها العالمي في سوق التكنولوجيا النظيفة. لكن هذا الطرح لا يلغي حقيقة أن غياب القيادة الصينية - كما الأمريكية والهندية والروسية - يحد من قدرة المؤتمر على تحقيق تقدم ملموس في الملفات الأكثر تعقيدا، خاصة تلك التي تتطلب توافقا بين كبار الملوثين قبل غيرهم.

ووسط هذه التوازنات الجديدة، بدأ أن المؤتمر يتحرك ضمن مشهد دولي منقسم، تحكمه خلافات جيوسياسية وتجارية، وتغيب فيه القيادة الجماعية التي ميزت لحظات حاسمة في التاريخ المناخي، مثل باريس 2015. ويمثل هذا الغياب أحد المخاطر الكبرى التي تلوح في أفق كوب 30، إذ يفرض على باقي الدول - وخاصة الدول المضيئة والمجموعات الإقليمية الفاعلة - دوراً أكبر لمحاولة ردم الفجوات وتوجيه دفة المفاوضات نحو الحد الأدنى من التوافق الممكن.

وإلى جانب المعطى السياسي الذي فرضه غياب القوى الكبرى، برزت في

ماذا تعني 1,5 درجة.. ولماذا يخشى العالم تجاوزها؟

يشكّل هدف 1,5 درجة مئوية حجر الزاوية في مفاوضات المناخ العالمية، فهو الحدّ الذي اتفق العلماء والدول على ضرورة عدم تجاوزه حتى لا يدخل الكوكب في مرحلة من الاحترار يصعب التحكم فيها. ورغم أنه يبدو رقما صغيرا، فإنه يمثل الفاصل الدقيق بين عالم قابل للتكيف، وآخر مهدد بانهيارات متتابة في أنظمتها البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

تم تحديد هذا الهدف بعد أن أثبتت الدراسات العلمية أن تجاوز ارتفاع 1,5 درجة مقارنة بما قبل الثورة الصناعية سيؤدي إلى تضاعف موجات الحرّ، وتزايد انعدام الأمن الغذائي، وتسارع ذوبان الجليد وارتفاع مستوى البحار. وكل عُشر درجة إضافية يجعل الظواهر المناخية أكثر عنفا وانتشارا، ويضع مناطق واسعة من العالم تحت تهديدات مباشرة قد تشمل الجفاف الشديد أو الفيضانات المتكررة أو الأعاصير المدمرة. ولهذا يصفه العلماء بأنه «خط الأمان الأخير».

ويخشى العالم تجاوز هذا الحد لأن الانزلاق إلى 2 أو 3 درجات يعني الدخول في نقطة تحول، حيث تبدأ النظم البيئية الكبرى مثل غابات الأمازون والشعاب المرجانية في الانهيار، وقد تتحول من حواجز طبيعية تمتص الكربون إلى مصادر ضخمة لانبعاثه. وهذا التحول يخلق سلسلة من الكوارث المتتابة: اضطراب الأنظمة المائية، تقلص الأراضي الصالحة للزراعة، ونزوح ملايين البشر بحثا عن بيئة آمنة.

وتؤكد الأمم المتحدة اليوم أن التعهدات الحالية للدول تقود إلى ارتفاع يقارب 3,1 درجات خلال هذا القرن، وهو مسار بعيد جدا عن هدف 1,5 درجة. ولهذا السبب أصبحت هذه العتبة محور النقاش في «كوب 30»، باعتبارها الحدّ الذي سيحدد شكل مستقبل الحياة على الأرض خلال العقود القادمة.

على استيفاء الشروط الفنية. كما تبدي الدول المتقدمة تحفظات على حجم المبالغ المطلوبة لإنقاذ الغابات الاستوائية، معتبرة أن آليات التمويل الحالية لم تُستنفد بعد. هذا التباين في الرؤى يُرتقب أن يكون أحد ملفات التفاوض الأكثر حساسية خلال الأيام المقبلة، خصوصا في ظل ضغوط المنظمات البيئية التي تدعو إلى وضع خطة عمل واضحة لإنهاء إزالة الغابات بحلول 2030.

وتزداد أهمية هذا المسار التمويلي في سياق تحذيري عالمي، إذ حدّد خبراء من أن الأمازون تقترب من «نقطة تحول» قد تتحول عندها من مخزن للكربون إلى مصدر لانبعاثاته، وهو سيناريو كفيل بإحداث اضطرابات واسعة في النظام المناخي العالمي. هذا التحذير يحضر بقوة في نقاشات «كوب 30»، لأنه يضع حماية الغابات في موقع موازٍ لأزمة تقليص الانبعاثات، ويبرز الحاجة إلى استراتيجية متكاملة تشمل الحفاظ على الغابات، ومكافحة الحرائق، وتنمية المجتمعات المحلية التي تعتمد على موارد الغابة للبقاء.

وفي هذا السياق، لم يكن اختيار مدينة بيليم محلّ إجماع، إذ رأى البعض أن بنيتها التحتية المحدودة وارتفاع تكاليف الإقامة شكّلا عيبا على الوفود والمنظمات الصغيرة. غير أن البرازيل أصرت على هذا الخيار لتوجيه رسالة واضحة: أن التفاوض حول الغابات يجب أن يجري داخل الغابات نفسها، حيث يعيش ملايين البشر المتأثرين مباشرة بتغير المناخ. وقد رافق الاستعدادات لهذه الدورة نشر أكثر من 10 آلاف عنصر أمني و7500 عسكري، في مؤشر على حجم التحديات اللوجستية والأمنية.

ومع انطلاق المفاوضات التقنية غدا، يتوقع أن يتحول ملف الغابات إلى أحد العناوين المحورية التي ستحدد نجاح مؤتمر بيليم أو فشله. فهذه الغابات التي تمتص مليارات الأطنان من الكربون سنويا تعد خط دفاع عالمي يجب الحفاظ عليه. ومن هنا، يدخل «صندوق الغابات» بوصفه محاولة أولية لبناء تحالف دولي جديد حول حماية الأمازون، في وقت يحتاج فيه العالم إلى حلول جماعية تُترجم إدراك خطورة اللحظة إلى إجراءات ملموسة.

وبهذا الزخم الذي حملته الأيام الأولى من «كوب 30»، تدخل المفاوضات التقنية المقررة غدا مرحلة بالغة الحساسية، إذ تنتقل النقاشات من فضاء الخطابات والتحذيرات إلى مساحة الأرقام والآليات والالتزامات الفعلية. فبين اعتراف عالمي بفشل تحقيق هدف 1,5 درجة، وغياب القوى الكبرى، وتراجع الطموحات المناخية، وتعقيدات التمويل، وتنامي المخاوف حول مستقبل الغابات، يبدو مؤتمر بيليم أمام اختبار حاسم لقدرته على تحويل القلق الدولي إلى قرارات ملموسة. ومع أن الطريق لا يزال مليئا بالتحديات، فإن الأيام المقبلة ستكشف ما إذا كان «كوب 30» قادرا على فتح نافذة جديدة للأمل، أم أنه سيعيد إنتاج دورة أخرى من الوعود المؤجلة.

وبأني النقاش حول التمويل هذا العام مرتبطا بشكل وثيق بمسار «خريطة الطريق من باكو إلى بيليم»، وهي الوثيقة التي ينتظر أن تحدد المسارات الجديدة لإصلاح البنوك متعددة الأطراف، وزيادة قدرة الدول النامية على الحصول على التمويل بشروط عادلة، وتعزيز الشفافية في توجيه الأموال نحو مشاريع التكيف والتخفيف. ومع انطلاق المفاوضات التقنية غدا، ستكون هذه الخريطة واحدة من أكثر الملفات تعقيدا، خصوصا في ظل غياب قادة الدول الأكثر تلويثا الذين تُعد مشاركتهم أساسية لضمان توافقات مالية واسعة.

وفي ظل كل هذه التحديات، تبدو معركة التمويل في «كوب 30» معركة مصيرية، تحدد إلى حد بعيد قدرة العالم على تجاوز المرحلة الراهنة من الاعتراف بالقصور إلى مرحلة الفعل الحقيقي. فمن دون تمويل كاف وعادل، ستظل الطموحات المناخية مجرد وعود، وسيبقى الانتقال الطاقوي مؤجلا، فيما تستمر الدول النامية في دفع الثمن الأكبر لأزمة لم تكن سببا فيها.

وبالتوازي مع النقاشات المعقدة حول التمويل والطموحات المناخية، يبرز ملف آخر لا يمكن فصله عن موقع انعقاد المؤتمر ذاته، إذ إن اختيار بيليم في قلب الأمازون كان جزءا من رسالة سياسية أرادت البرازيل أن تضعها في صدارة «كوب 30» منذ اللحظة الأولى.

الأمازون في قلب المفاوضات... صندوق الغابات الجديد ورسالة البرازيل للعالم

يشكل انعقاد «كوب 30» في مدينة بيليم داخل غابات الأمازون نقطة تحول في مسار مؤتمرات المناخ، فهذه المنطقة التي تُعد أكبر غابة استوائية في العالم أصبحت اليوم على خط المواجهة الأول مع تغيّر المناخ، بعدما سجّلت خلال العام الماضي مستويات قياسية من الحرائق وإزالة الغابات هي الأعلى منذ عقدين. هذا الواقع جعل من قضية الغابات محورا أساسيا في مداولات المؤتمر، ليس بوصفها رثة الكوكب فقط، بل باعتبارها خط دفاع حاسم في الحفاظ على التوازن المناخي العالمي.

البرازيل اختارت أن تترجم هذا الدور إلى خطوات ملموسة، فأعلنت خلال القمة عن إطلاق صندوق استثماري جديد لحماية الغابات بقيمة أولية تبلغ مليار دولار، وهو صندوق يستند إلى فكرة

مبتكرة تقوم على توجيه استثمارات مالية تُستغل أرباحها لمكافحة الدول التي تمتلك غطاء غابيا كثيفا وتحقق معدلات منخفضة في إزالة الأشجار. وقد سارعت دول عدة إلى إعلان مساهماتها، مثل النرويج التي تعهدت بمضاعفة المبلغ ثلاث مرات، وإندونيسيا التي أعلنت تقديم مليار دولار، إضافة إلى مساهمات فرنسية وبرتغالية وألمانية قيد التحديد. هذه الخطوة، رغم محدوديتها مقارنة بحجم التحدي، تعكس رغبة في الانتقال من الشعارات الرمزية إلى آليات أكثر استدامة.

لكن الطريق أمام هذا الصندوق ليس سهلا، إذ تخشى دول الجنوب من أن يتحول إلى أداة مالية جديدة تُدار بمعايير معقدة تجعل الاستفادة منه مقتصرة على الدول ذات الأنظمة الاقتصادية الأكثر قدرة

لإرادة المجتمع الدولي في تحويل الاعتراف بالفشل إلى بداية لتصحيح المسار.

ومع اتضاح حجم الفجوة بين التعهدات والواقع، يبرز ملف التمويل باعتباره الحلقة الأكثر حساسية في مفاوضات المناخ، فهو البوصلة التي تحدد قدرة الدول النامية على الانتقال من الاعتراف بالخطر إلى مواجهته فعليا، وهو كذلك المقياس الأوضح لجدية الدول الصناعية في الوفاء بوعودها السابقة.

تمويل الدول النامية بين واقع «خريطة باكو» وطموحات بيليم... معركة الـ300 مليار دولار

كان مؤتمر الأطراف الـ29 في باكو عام 2024 قد وضع سقفا جديدا للتمويل المناخي يقضي بأن تقدم الدول الصناعية 300 مليار دولار سنويا بحلول 2035، وهو رقم بدا حينها خطوة إلى الأمام مقارنة بالالتزامات السابقة، لكنه سرعان ما اتضح أنه أدنى بكثير مما تحتاجه الدول النامية لمواجهة الفيضانات وموجات الحر والجفاف وتسريع الانتقال إلى الطاقات النظيفة. ومع وصول مفاوضات «كوب 30» إلى بيليم، عاد هذا الرقم إلى الواجهة، وسط ضغوط متزايدة لإعادة النظر فيه وربطه بآليات تنفيذية واضحة.

وفي موازاة هذا السقف، وضعت الدول هدفا أوسع يتمثل في تعبئة 1,3 تريليون دولار سنويا من مصادر عامة وخاصة بحلول 2035، بهدف دعم عمليات التكيف والتخفيف عالميا. هذا الهدف، رغم طموحه، يعاني من ثغرات عديدة تتعلق بغياب خريطة واضحة لتوزيع الأعباء، وتفاوت إمكانات الدول، وتعقيدات إصلاح المؤسسات المالية الدولية. لذلك، تزداد المطالب داخل «كوب 30» بضرورة تحويل هذه الأرقام إلى التزامات عملية قابلة للتتبع، وعدم الاكتفاء بإعلان نوايا يُعاد تدويره سنة بعد أخرى دون أثر حقيقي على الأرض.

وجاء الإعلان البرازيلي عن إطلاق صندوق استثماري لحماية الغابات ليضيف طبقة جديدة من النقاش، إذ تعهدت برازيليا بتخصيص مليار دولار للصندوق، في حين أعلنت النرويج استعدها لمضاعفة هذا المبلغ ثلاث مرات، وأكدت إندونيسيا عزمها المساهمة بمليار دولار إضافي. كما وعدت فرنسا بتقديم 500 مليون يورو بحلول 2030، بينما أعلنت البرتغال مساهمة رمزية قدرها مليون يورو. وعلى الرغم من أن هذه المساهمات لا تزال بعيدة عن الحجم المطلوب، فإنها تمثل خطوة أولى نحو بناء آلية تمويلية مبتكرة ترتبط مباشرة بحماية الغابات.

غير أن هذا الحراك التمويلي لم يبذد مخاوف الدول النامية، لاسيما تلك التي ترى أن وعود التمويل غالبا ما تتعثر عند مرحلة التنفيذ، وأن كثيرا من التعهدات السابقة لم تصل إلى وجهتها أو خضعت لشروط معقدة حدّت من فعاليتها. وقد عبّر رئيس الكونغو الديمقراطية فيليكس تشيسكيدي عن هذه الهواجس بوضوح خلال القمة الافتتاحية عندما قال إن التمويل المناخي الحالي «غير كاف وغالبا ما لا يُوجّه بالشكل الصحيح»، وهو تصريح لقي صدى واسعا بين وفود الجنوب العالمي.

القمة الافتتاحية أزمة أخرى لا تقل تأثيرا على مآلات كوب 30، وهي أزمة الطموح المناخي العالمي التي كشفتها التقارير الأممية الأخيرة، لتضع المفاوضين أمام واقع أكثر قسوة مما كانوا يتوقعون.

أحدثت تقديرات الأمم المتحدة المنشورة قبل أيام صدمة واسعة في أوساط الخبراء والمفاوضين بعدما أكدت أن التعهدات المناخية المقدمة حتى الآن لا تكفي لخفض الانبعاثات سوى بنسبة 10% بحلول عام 2035 مقارنة بمستويات 2019، وهي نسبة بعيدة تماما عن المسار المطلوب للالتزام بسقف 1,5 درجة. هذا الفارق الكبير بين المطلوب والمحقق جعل القمة الافتتاحية تتعامل مع القضية بقدر من الجدية غير المسبوق، إذ بدا واضحا أن العالم يقترب من نقطة اللاعودة إذا لم تُقطع خطوات جريئة خلال السنوات القليلة المقبلة.

وتتفاقم أزمة الطموح المناخي بفعل تأخر نحو مئة دولة في تقديم خرائط الطريق الخاصة بانبعثاتها، رغم أن اتفاق باريس يلزم الدول بتحديث مساهماتها الوطنية كل خمس سنوات. هذا التأخر يخلق فجوة زمنية خطيرة في لحظة تحتاج فيها المنظومة الدولية إلى توحيد قواعد البيانات وتوضيح مسار الانبعاثات بشكل دقيق قبل الدخول في أي مفاوضات جديدة. ويؤدي غياب هذه الخرائط إلى زيادة الضبابية في التوقعات ويعقّد عمل الوفود التي تعتمد على هذه الخطط لتحديد مستويات التمويل المطلوبة والتزامات التحول الطاق.

وقد كشفت الأمم المتحدة كذلك أن عام 2025 مرشح ليكون ضمن أكثر الأعوام حرارة على الإطلاق، وأن آخر عشر سنوات مثّلت العقد الأكثر سخونة منذ بدء القياسات، وهي معطيات تجعل من أي تراجع في الطموح العالمي مسألة خطيرة تتجاوز الحسابات السياسية إلى تهديد مباشر لحياة ملايين البشر. هذه الأرقام شكلت ضغطا كبيرا على الدول الصناعية التي تحقّلت القمة الافتتاحية انتقادات لاذعة بشأن بطء انتقالها نحو الطاقة النظيفة، وغياب خطط واضحة لخفض الاعتماد على الوقود الأحفوري بشكل سريع ومنصف.

وفي ظل هذه المعطيات، أصبحت مسألة «العدالة المناخية» أكثر مركزية، حيث ترى دول الجنوب أن الطموح العالمي لا يجب أن يتحدد فقط على أساس التخفيضات الوطنية، بل على أساس الدعم المالي والتفكي الذي يتيح للدول النامية الانتقال نحو الطاقة النظيفة دون التضحية بنموها الاقتصادي. ومع استمرار الفجوة بين الوعود والنتائج، بدأت هذه الدول تطالب بآليات متابعة أكثر صرامة للالتزامات، ووبرط التعهدات الوطنية بإجراءات قابلة للتقييم والتصعيد إذا لم تُنفذ.

وتأتي أزمة الطموح المناخي هذه في لحظة تتقاطع فيها اعترافات القادة خلال قمة 6 و7 نوفمبر مع البيانات العلمية الحديثة، ليجد العالم نفسه أمام مفترق طرق حقيقي: إما أن تتحول دورة بيليم إلى نقطة انطلاق جديدة نحو مسار أكثر طموحا وواقعية، أو أن يستمر التراجع الذي قد يدفع النظام المناخي العالمي نحو سيناريوهات أكثر قتامة. ومن هنا يكتسب «كوب 30» أهميته، باعتباره اختبارا عمليا

«الدول الفقيرة تؤكد أن الوجود المالي لا تزال بعيدة عن الواقع»

«تمويل الغابات يدخل المفاوضات كاختبار لجدية الوعود الدولية»

من الأسلحة الخفيفة إلى الرادارات..

الصناعة العسكرية تبني جاهزية الجزائر

الشعبي، ويرفع مستوى التحكم الوطني في التكنولوجيا المتقدمة، تمهيدا للانتقال نحو منظومات دفاعية أكثر ذكاء وتكاملا.

صناعة ترفع الجاهزية وتدعم استقلالية القرار

ويهدف هذا المسار الى جعل الصناعة العسكرية إطارا يمكن من التحكم الفعال في التكنولوجيات المدمجة داخل المنظومات القتالية الحديثة. وعبر توجيه الجهود نحو إيماع رقمي وتقني متقدم داخل خطوط الإنتاج، سعت مؤسسات المديرية إلى ضمان أن تصبح كل منظومة أسلحة نظاما متكاملًا يضم عناصر إلكترونية ومادية تعمل بانسجام لصالح الجاهزية الوطنية.

وبالتوازي مع ذلك، تبلور الهدف الاستراتيجي في بناء وعصرنة القدرات الدفاعية، بحيث لا يقتصر التطور على زيادة حجم الإنتاج فحسب، وإنما يشمل أيضا تحديث العمليات وتقنيات التصنيع والبحث والتطوير داخل المنشآت العسكرية. وقد مكّن هذا التوجّه الصناعي من تقليص الفجوات التكنولوجية، وتوسيع نطاق الاستجابة لمتطلبات الجيش الوطني الشعبي، خاصة فيما يتعلق بالمنظومات المتقدمة التي تحتاج إلى تكامل بين الإلكترونيات والميكانيك والبرمجيات.

هذه المقاربة انعكست على مستوى الجاهزية بهدف واضح هو بلوغ الاستعداد الدائم لهياكل الجيش الوطني الشعبي، إذ عزّزت مؤسسات الصناعة العسكرية قدرة القوات على الاعتماد على نفسها في التجهيز والتحديث والصيانة. وبذلك، تحولت الصناعة العسكرية إلى رافد دائم للقدرات العملياتية والسيادية، مساهمة في توطين التكنولوجيا والحفاظ على استقلالية القرار الدفاعي للدولة.

وبهذا المسار المتكامل الذي امتد من الرؤية الرئاسية إلى تنويع المؤسسات وتطوير الأسلحة والذخائر وتعزيز التكنولوجيا الدفاعية، اكتمل بناء صورة صناعة عسكرية تتقدم بثبات داخل منظومة الجيش الوطني الشعبي. فقد أظهرت مختلف الفروع قدرة متنامية على التحكم في التكنولوجيا ورفع الاندماج الوطني وتلبية متطلبات الجاهزية، في سياق سعت فيه الدولة إلى جعل الصناعة العسكرية رافدا دائما للسيادة الدفاعية. وبفضل هذا التطور المتسارع، باتت الجزائر تمتلك قاعدة صناعية قادرة على دعم الاستعداد العملياني وتعزيز استقلالية القرار، ضمن رؤية تستشرف المستقبل اعتمادا على قدراتها الذاتية.



إلكترونيات الدفاع... تكنولوجيا ترسم الجاهزية الجديدة

ومع تعاظم دور الصناعات الثقيلة والذخائر، برز البعد التكنولوجي للصناعة العسكرية كحلقة حاسمة في بناء القدرات الدفاعية الحديثة، خاصة من خلال المؤسسات المتخصصة في المنظومات الإلكترونية. فقد اضطلعت مؤسسة قاعدة المنظومات الإلكترونية بدور محوري في تأمين الحدود وإحكام المراقبة، عبر إنتاج منظومات الكشف الأرضي المعتمدة على البصريات والرادارات بعيدة المدى، إضافة إلى أجهزة الاتصال المتطورة التي باتت جزءًا أساسيًا من بنية الدفاع الوطني.

وامتد النشاط التكنولوجي ليشمل أيضا مؤسسة إنجاز أنظمة المراقبة بواسطة الفيديو، التي تولت مهام توفير وتركيب وصيانة وسائل المراقبة المتقدمة على مستوى المنشآت الاستراتيجية والحساسة. هذا التخصص التطبيقي عزّز قدرة الدولة على تأمين نقاط البنية التحتية ذات الأهمية الحيوية، من موانئ ومطارات ومنشآت طاقوية، مؤكداً أن الرقمنة باتت مسارا ملازما للصناعة العسكرية الجزائرية.

ولم يكن هذا الحضور التقني ليكتمل دون الدور البارز لـ الديوان الوطني للمواد المتفجرة الذي أولكت إليه مهمة إنتاج وتطوير وتسويق مختلف أصناف المتفجرات. هذا التخصص، إلى جانب المنظومات الإلكترونية والرادارات، صنع مزيجا تكنولوجيا يُعزّز الجاهزية العملياتية للجيش الوطني

برز البعد العملياني للصناعة العسكرية من خلال المؤسسات المتخصصة في إنتاج الذخائر والأسلحة، التي تُعد الركيزة الأساسية لأي منظومة دفاع متكاملة. وفي هذا الإطار، تميّزت مؤسسة الإنجازات الصناعية بسريانة (باتنة) بدور محوري، كونها المتعامل الاقتصادي المتخصص في صناعة الذخيرة بمختلف العيارات، إلى جانب القنابل اليدوية والألغام المضادة للمدرعات، وهو ما جعلها قلبا نابضا لتلبية احتياجات القوات البرية ضمن رؤية متكاملة للجاهزية.

ولم يقتصر نشاط هذه المؤسسة على المجال العسكري الخالص، إذ توسع ليشمل إنتاج معدات ذات استعمال مدني، على غرار قطع الغيار والمولدات الكهربائية الهجينة، ما يعكس قدرة المصنع على توظيف خبرته التقنية لخدمة قطاعات أخرى داخل الاقتصاد الوطني. هذا التداخل بين المنتجات العسكرية والمدنية يمنح الصناعة الوطنية قيمة مضافة، ويعكس مستوى التطور التكنولوجي الذي بلغته هذه الورشات.

كما برزت مؤسسة البناءات الميكانيكية بخشلة كدعامة ثانية ضمن هذا المسار، باختصاصها في إنتاج وتطوير الأسلحة الخفيفة، ما مكّن القطاع من توفير جزء مهم من احتياجاته دون اللجوء إلى الاستيراد. ومع توسع قدراتها الإنتاجية، أصبحت هذه المؤسسة عنصرا أساسيا في رفع مستوى الاعتماد على الذات داخل الجيش الوطني الشعبي، ضمن مسار متصاعد يربط بين تطوير الأسلحة والذخائر وتعزيز الجاهزية الدفاعية في مختلف الظروف.

فقد أشرفت المديرية، ضمن هذا المسار، على تطوير آليات مدرعة وشاحنات وعربات رباعية الدفع ومختلف المركبات النفعية، إلى جانب معدات الإمداد وشبكات الاتصال والإشارة، وهو ما رشخ قاعدة إنتاجية متنامية داخل منظومة الدفاع.

كما شملت هذه الشبكة مؤسسات متخصصة في الصناعات الثقيلة والدقيقة على حد سواء، من الرادارات والكاميرات والمنظومات الإلكترونية للدفاع، إلى الصناعات النسيجية العسكرية الموجهة لتجهيز أفراد الجيش الوطني الشعبي. هذا التوزيع المتنوع منح الصناعة العسكرية قدرة على تغطية سلسلة واسعة من الاحتياجات دون اعتماد على مصادر خارجية، مما يعزز استقلالية القرار ويعقق الاندماج الوطني داخل منظومات الإنتاج.

وضمن هذا النسق المتكامل، توسّع نشاط المديرية ليشمل مجالات إضافية ذات حساسية عالية، على غرار إنتاج الأسلحة الفردية والجماعية، والمعدات والذخائر والقذائف، والمواد المتفجرة، إضافة إلى مؤسسات تُعنى بالبناء وإصلاح السفن. وقد سمح هذا التنوع بتشكيل منظومة صناعية متوازنة، قادرة على مواكبة تطور التكنولوجيات الدفاعية الحديثة، والانتقال من مرحلة الاكتفاء الجزئي إلى مرحلة الإنتاج الواسع والمتعدد الفروع داخل القطاع العسكري الوطني.

ذخائر وأسلحة... قلب الصناعة العسكرية الوطنية

ومع هذا الامتداد الأفقي في فروع النشاط،

أنور خيري

شهدت الصناعة العسكرية الوطنية خلال السنوات الأخيرة تطورا لافتا بفضل رؤية استراتيجية بعيدة المدى ومتابعة دقيقة من القيادة العليا في البلاد، حيث توسّعت قدراتها في مجالات متعددة تشمل الأسلحة والذخائر والمركبات ومنظومات الاتصال والمراقبة، إلى جانب الصناعات النسيجية والعربات والرادارات. وبفضل هذا المسار التصاعدي، تحوّلت هذه الصناعة إلى رافد تكنولوجي أساسي يعزز جاهزية الجيش الوطني الشعبي ويرفع مستوى التحكم في التكنولوجيا الحديثة.

ومن هذا التطور المتسارع، برز الدور المحوري للرؤية الرئاسية في توجيه مسار الصناعة العسكرية نحو آفاق أوسع، حيث جاء هذا التحول نتيجة متابعة حثيثة من رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، لرفع نسبة الاندماج الوطني وتعزيز القدرات الصناعية للجيش الوطني الشعبي. وقد أسهم هذا الحرص في توجيه الجهود نحو بناء قاعدة تصنيع متينة تُقلّص التبعية وتدعم السيادة.

وفي إطار هذه الرؤية، اعتمدت وزارة الدفاع الوطني إستراتيجية بعيدة المدى تقوم على تنويع المنتجات وتوسيع الشراكات الصناعية، بما يسمح بتطوير خطوط إنتاج جديدة تستجيب للمتطلبات العملياتية المتزايدة. هذا التوجه لم يعد يقتصر على التصنيع التقليدي، بل أصبح يركّز على إدماج تكنولوجيات حديثة داخل معدات ومنظومات متقدمة، ما يعزز مكانة الصناعة العسكرية كرافعة وطنية.

كما انعكست هذه الرؤية في توسيع نشاط الشركات التابعة لمديرية الصناعات العسكرية، التي تحوّلت خلال فترة وجيزة إلى فاعل اقتصادي مهم بفضل تنوع فروعها وقدرتها على تغطية مجالات متعددة، بدءا من المركبات والأسلحة إلى الصناعات الإلكترونية والمواد المتفجرة. وبهذا المسار التصاعدي، برزت الصناعة العسكرية كأحد أبرز إنجازات الدولة في تحديث القدرات الدفاعية وعصرنة أدواتها الصناعية.

شبكة مؤسسات صناعية تغطي مختلف الفروع

وانسجاما مع هذه الرؤية الممتدة، توسّع حضور مديريةية الصناعات العسكرية عبر شبكة واسعة من الشركات والمؤسسات التي تغطي طيفا واسعا من الفروع الصناعية، ما منح القطاع قدرة متكاملة على إنتاج عتاد متنوع يلبي الاحتياجات العملياتية.

كيف تساهم الصناعة العسكرية في تقليص فاتورة الاستيراد؟

أصبحت الصناعة العسكرية خلال السنوات الأخيرة إحدى أهم الآليات التي اعتمدت عليها الجزائر في تقليص فاتورة الاستيراد، خصوصا في المواد والتجهيزات ذات الحساسية العالية. فبعدما كان جزء معتبر من العتاد والذخائر وقطع الغيار يأتي من الأسواق الدولية، انتقلت البلاد إلى مرحلة إنتاج محلي واسع يغطي قطاعات كانت تستنزف العملة الصعبة لعقود طويلة. هذا التحول مثّل خيارا سياديا واضح المعالم، هدفه تخفيف الضغط على الخزينة وتحويل الموارد نحو مشاريع تنموية أخرى.

كما ساهمت صناعة المركبات العسكرية والشاحنات والعربات رباعية الدفع في تخفيض فاتورة الاستيراد، بعدما أصبحت هذه المنتجات تُصنّع بنسب عالية من الاندماج الوطني. هذه الخطوة أوجدت شبكة توريد داخلية لشركات صغيرة ومتوسطة تستفيد من توفير المكونات والمواد الأولية، ما يعزز دورة الإنتاج الوطني.

أما في الجانب التقني، فقد أدى إدماج الصناعات الإلكترونية والرادارات ومنظومات الاتصال داخل الجزائر إلى الحد من واردات حساسة كانت مكلفة ماليا

ويبرز هذا الدور بشكل أوضح في الصناعات التي تشكل النواة الصلبة لأي منظومة دفاع، مثل الذخائر والأسلحة الخفيفة وأنظمة المراقبة. فإنتاج الذخائر محليا، مثلا، سمح بتقليص واردات كانت تستهلك مبالغ كبيرة سنويا، وأصبح بإمكان المؤسسة العسكرية تلبية احتياجاتها دون اللجوء إلى الموردين الأجانب. وينطبق الأمر ذاته على الأسلحة الخفيفة التي تم تطوير خطوط إنتاجها داخل مؤسسات وطنية، مما أنهى جزءا كبيرا من التبعية في هذا المجال.

وتخضع لشروط توريد معقدة. ومع توسع قدرات هذه المؤسسات، بات جزء من المعدات المتقدمة ينتج محليا بفضل نقل التكنولوجيا والشراكات الانتقائية.

وفي المحصلة، تحولت الصناعة العسكرية إلى أداة عملية لتقليص الواردات، عبر توفير بدائل محلية ذات جودة، وإعادة تدوير القيمة داخل الاقتصاد الوطني بدل ضخها في السوق الدولية. وبذلك، تحقق الجزائر مكسبين في آن واحد: سيادة دفاعية أكبر، وتوفير مالي يمهّد لتوجيه الموارد نحو مشاريع تنموية أوسع.

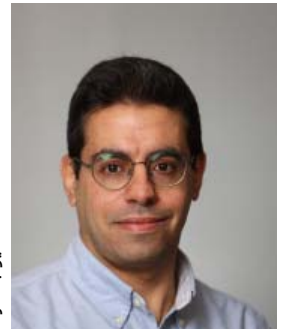
الجزائر والهند...

شراكة منجمية برؤية اقتصادية جديدة

شيراز بومدين

يشكل التعاون الجزائري الهندي في قطاع المناجم خطوة استراتيجية تعكس توجه الجزائر نحو تنمية قائمة على تحويل الثروات المعدنية إلى قيمة صناعية مضافة. وفي تحليل قدمه لـ«الأيام نيوز»، يرى الخبيران أيوب مارك وباسكال داهر أن هذه الشراكة تتجاوز البعد التجاري إلى تعاون تقني وصناعي يقوم على نقل التكنولوجيا وتعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية.

أوضح المحلل الاقتصادي المصري أيوب مارك أن تعزيز التعاون مع الهند «يمثل فرصة استراتيجية للجزائر، ليس فقط لتوسيع الإنتاج، بل لترقية سلسلة القيمة من الاستخراج إلى التحويل، خاصة في المعادن ذات الفائدة الصناعية والزراعية». ويرى أن ما يميز هذا المسار هو التركيز على «مشاريع عالية القيمة المضافة مثل الفوسفات والبوتاس وتقنيات تحويل الأسمدة الحديثة، بما فيها تكنولوجيا النانو يوربا التي تعد من الابتكارات الهندية الرائدة لدعم الزراعة المستدامة وترشيد الموارد الطبيعية»، وهو ما يتناغم مع التوجهات التنموية للجزائر.



شيراز بومدين

تزامن هذا التوجه مع الإصلاحات القانونية التي أقرتها الجزائر في قطاعات المحروقات والمناجم، والتي فتحت الباب أمام بيئة استثمارية محفزة، تسهم في بناء الثقة مع الشركاء الأجانب. ويؤكد مارك أن هذه الإصلاحات من شأنها «جذب المزيد من الاستثمارات النوعية وتعزيز ثقة الشركات الأجنبية في السوق الجزائرية». كما أن تطوير المشاريع المشتركة في مجالات الاستكشاف والتحويل المعدني والتكوين التقني يساهم في بناء كفاءات محلية قادرة على إدارة المشاريع الكبرى وتوجيه الصناعة الوطنية نحو الاستدامة والتنافسية.

مرحلة جديدة في الشراكة الجزائرية الهندية

في المقابل، أعربت السفارة الهندية عن استعداد شركات بلدها للدخول في السوق الجزائرية، مشيرة إلى أن الزيارات المتبادلة والتنسيق المستمر بين الجانبين سيترجم قريباً إلى مشاريع ملموسة. ويرى مارك أن هذا التعاون لا يمثل صفقة تجارية بقدر ما هو «بداية مرحلة جديدة في الشراكة الجزائرية الهندية، تقوم على تبادل الخبرات والتكنولوجيا وتعزيز قيمة الموارد الوطنية بما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي وتطوير الصناعة المحلية».

ويمتد التحليل الاقتصادي إلى رؤية أوسع، يشرحها الخبير اللبناني في شؤون النفط والطاقة، الدكتور باسكال داهر، الذي أوضح في تصريحه لـ«الأيام نيوز» أن التوجه الجزائري نحو الهند «يتجاوز البعد التجاري إلى بناء شراكة تقنية وصناعية مستدامة». وأضاف



داهر لـ«الأيام نيوز» أن «الأرقام الاقتصادية تعكس إمكانيات هائلة للتعاون بين الجزائر والهند، خاصة في مجالات التحويل الصناعي والمناجم والطاقة البديلة»، مضيفاً أن «الهند تستورد ما يزيد عن 75 بالمئة من احتياجاتها من الفوسفات الخام سنوياً وتستهلك أكثر من 40 مليون طن من الأسمدة الزراعية، بينما تمتلك الجزائر احتياطات تقدر بنحو 2,2 مليار طن من الفوسفات القابل للاستغلال، ما يجعل التكامل بين الطرفين اقتصاداً قائماً على المنفعة المتبادلة وليس على التبعية».

شراكة بأرقام واعدة وتحولات اقتصادية متسارعة

أما على مستوى المبادلات التجارية، فيوضح مارك أن حجمها تجاوز 3 مليارات دولار سنة 2023، منها 2,2 مليار دولار صادرات جزائرية أغلبها من الغاز الطبيعي والمنتجات البتروكيميائية، مقابل 800 مليون دولار واردات من الهند تشمل الأدوية والمعدات الصناعية والمنتجات الكيميائية. ويتوقع أن يتضاعف هذا الرقم خلال السنوات الخمس المقبلة بفضل مشاريع الشراكة الجديدة في المناجم والتحويل الصناعي، خاصة مع إدماج التكنولوجيا الهندية في مجالات الأسمدة والمعدن العضوي.

في قطاع الطاقة، تشير بيانات الوكالة الدولية للطاقة إلى أن الهند تعد من أكبر مستوردي الغاز المسال الجزائري في آسيا بمتوسط واردات سنوية يتراوح بين 1,5 و2 مليار متر مكعب، وهو ما يعزز فرص التعاون في مجالات الطاقة النظيفة وتبادل الخبرات في استغلال الغاز الطبيعي والهيدروجين الأخضر. ويؤكد مارك أن «هذه المؤشرات الاقتصادية تشكل الأساس المادي لشراكة استراتيجية متكاملة، حيث يمكن للهند أن تقدم للجزائر التكنولوجيا والمعرفة الصناعية مقابل استفادتها من المواد الخام والطاقة بأسعار تفضيلية».

ويستكمل داهر هذه الرؤية بالتأكيد على أن الأرقام الحالية ليست سوى «بداية لمجال أوسع من التعاون الاستثماري بين البلدين». وأوضح أن «تقديرات وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية تشير إلى أن مشاريع تطوير المناجم الجديدة، وعلى رأسها منجم غار جيبيلات وتوسعة منجم بئر العاتر، ستخلق أكثر من 15 ألف وظيفة مباشرة و50 ألف وظيفة غير مباشرة خلال السنوات الخمس المقبلة، وهو ما يمثل نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني إذا ما تم دمجها مع الاستثمارات الهندية في التحويل الصناعي».

ويخلص الخبيران في حديثهما إلى أن اللقاء بين الجزائر والهند لا يقتصر على بعد اقتصادي ضيق، بل يمثل تحولا استراتيجيا في مسار العلاقات الثنائية، يؤسس لشراكة قائمة على تبادل المصالح والمعرفة، ويفتح أمام الجزائر آفاقاً لتكريس مكانتها كقطب منجمي وصناعي صاعد في إفريقيا، فيما يمنح الهند منفذاً مستقراً لتعزيز حضورها في القارة السمراء.

على عنصرين محوريين: نقل التكنولوجيا والمعرفة التقنية إلى الكفاءات الجزائرية من خلال برامج تكوين وتدريب مشتركة، وضمان توجيه الاستثمارات نحو مشاريع ذات بعد استراتيجي طويل الأمد. واعتبر أن «إصرار الجزائر على تطوير الفروع المنجمية ذات القيمة المضافة العالية يمثل تحولا مهما في فلسفة الاقتصاد الوطني من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج يعتمد على الابتكار».

كما أشار إلى أن التعاون في مجالات التحويل الصناعي للأسمدة والمعادن سيحقق فوائد متبادلة، إذ ستستفيد الهند من المواد الخام الجزائرية بأسعار تنافسية، بينما ستستفيد الجزائر من التكنولوجيا والخبرة الهندية في التصنيع والتسويق العالمي. وبين أن هذه الشراكة يمكن أن تتوسع لتشمل «التعاون في البحث العلمي، لا سيما في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مراقبة الإنتاج المنجمي وإدارة الموارد بطريقة مستدامة».

ويبرز هذا المنحى ما تعكسه المؤشرات الاقتصادية الرسمية، إذ تقدر وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية الاحتياطات المنجمية بأكثر من ألف مليار دولار موزعة على أكثر من ثلاثين نوعاً من المعادن، منها الفوسفات والحديد والزنك والذهب، ما يجعل الجزائر من أكبر الدول الإفريقية امتلاكاً للثروات غير المستغلة. في المقابل، تعد الهند خامس أكبر اقتصاد في العالم وثالث منتج للفوسفات والأسمدة النيتروجينية، وهو ما يجعلها شريكاً طبيعياً لبلد يسعى إلى تطوير قطاعه المنجمي والتحويلي.

وفي هذا السياق، أوضح الدكتور باسكال



باسكال داهر

المنافسة، والهند تظهر في هذا السياق كخيار منطقي بفضل خبرتها الطويلة في التعدين والتحويل الصناعي.

وقد عبرت السفارة سواتي فيجاي كولكارني عن استعداد شركات هندية كبرى للاستثمار في الجزائر، خاصة بعد صدور القوانين الجديدة التي نظمت قطاعات المحروقات والمناجم والاستثمار، وأعادت تشكيل مناخ الأعمال على أسس أكثر شفافية واستقراراً.

وفي تحليل مكمل، أوضح

الخبير أيوب مارك لـ«الأيام نيوز» أن انفتاح الجزائر على الشراكة مع الهند يعكس «وعياً اقتصادياً يقوم على الموازنة بين حماية الثروات الوطنية وجذب الاستثمارات الأجنبية ذات القيمة التقنية العالية».

وأضاف أن «القانون الجديد للمناجم في الجزائر أوجد بيئة مرنة للمستثمرين الأجانب، حيث يمنحهم حرية أكبر في الشراكة والتسيير مع ضمان سيادة الدولة على الموارد»، وهو نموذج يحظى باهتمام متزايد في الأسواق الآسيوية، خاصة في الهند.

ويرى مارك أن نجاح هذه الشراكة يعتمد

«الأرقام الاقتصادية تعكس إمكانيات هائلة للتعاون بين الجزائر والهند في التحويل الصناعي والمناجم»

«اللقاء بين الجزائر والهند يؤسس لشراكة قائمة على تبادل المصالح والمعرفة»

«إصرار الجزائر على تطوير الفروع المنجمية عالية القيمة يمثل تحولا نحو اقتصاد منتج ومبتكر»

مستشار أوباما لـ «الأيام نيوز»:

أزمة نيجيريا تحتاج إلى عدالة وتنمية لا إلى بنادق ترامب



سلمى عماري

في خطوة تكشف عن وجه جديد من وجوه الهيمنة الأمريكية في إفريقيا، أعاد الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، إشعال فتيل التوتر في نيجيريا، متذرعا هذه المرة بـ «حماية المسيحيين». ولم تكن تغريداته على منصة «تروث سوشيل» سوى إعلان حرب بلغة الوصاية الأخلاقية، ومحاولة لإعادة إنتاج سيناريوهات التدخل العسكري تحت غطاء «مكافحة الإرهاب»، فيما يصف محمد عبد الحليم، مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق، باراك أوباما، ومدير مركز «إيجيبتشن إنتربرايز» للسياسات والدراسات الإستراتيجية، هذه التهديدات بأنها «انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة وعودة لمنطق الوصاية على إفريقيا».

ويؤكد عبد الحليم أن ما يسوقه ترامب ليس حربا على الإرهاب، بل محاولة لإخضاع نيجيريا لمنطق القوة، مستغلا شعارات إنسانية زائفة لتبرير التدخل، بينما تصمت واشنطن عن المجازر في مناطق أخرى من القارة. في المقابل، رفضت أبوجا، مدعومة بموقف موحد من دول الإيكواس، تلك الاتهامات، مؤكدة أن الإرهاب في المنطقة لا يميز بين مسلم ومسيحي، وأن أي تدخل خارجي مبني على مثل هذه الادعاءات يمثل تهديدا مباشرا للوحدة والسيادة الإفريقية.

توتر في علاقتها مع واشنطن له ارتدادات إقليمية واسعة، خصوصا أن مقارنة ترامب القائمة على فرض العقوبات أو التهديد بالقوة قد تضعف التحالفات الأمريكية داخل القارة وتدفع نيجيريا إلى تعزيز تعاونها مع قوى أخرى مثل الصين وروسيا، التي تقدم دعما عسكريا واقتصاديا دون اشتراطات إيديولوجية.

واختتم روسيل تحليله بالقول إن خطاب ترامب يعكس تحولا في أدوات السياسة الأمريكية من الدبلوماسية إلى «التبشير السياسي»، حيث تُستخدم القيم الدينية كذريعة لتبرير التدخل في شؤون الدول ذات السيادة، موضحا أن هذا النهج «لا يخدم الاستقرار العالمي ولا يُسهم في حماية الأقليات، بل يزيد من احتمالات الصراع ويضعف مصداقية الولايات المتحدة كشريك في بناء السلام». وأضاف: «بدل أن تدعم واشنطن نيجيريا في محاربة الإرهاب عبر الشراكة والتنمية، يختار ترامب طريق الإنذار والتهديد، في مشهد يعيد إنتاج منطق «الحروب المقدسة» بلبوس سياسي حديث».

وينسجم مع ذلك تحليل الدكتور مكي محمد، المتخصص في العلوم السياسية، الذي يؤكد أن تصعيد ترامب تجاه نيجيريا ليس سوى محاولة لإعادة رسم خريطة النفوذ الأمريكي في غرب إفريقيا تحت غطاء إنساني زائف. ويشير إلى أن تصريحات الرئيس الأمريكي لا يمكن فصلها عن منطق «الهيمنة الانتقائية» الذي لطالما حكم السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تُستعمل القيم الأخلاقية والإنسانية كواجهة ناعمة لتبرير التدخل في الدول المستقلة، خصوصا تلك التي تحاول انتهاج سياسات سيادية بعيدة عن المدار الأمريكي. ويصف الدكتور مكي خطاب ترامب بأنه امتداد طبيعي لنهج القوة الذي يُقدّس السيطرة ويُشيطن الاستقلال، فيتحول الدفاع عن «المسيحيين المضطهدين» إلى ذريعة لابتزاز الحكومات الإفريقية وتقييد خياراتها السيادية.

واشنطن وبكين وموسكو». وأشار روسيل إلى أن توقيت التصريحات ليس بريئا، فهي تأتي في لحظة انتخابية داخلية معقدة، حيث يستخدم الخطاب الديني لإعادة تعبئة القاعدة الإنجيلية المحافظة، فتتحول تصريحات ترامب حول «المذبحة ضد المسيحيين» إلى أداة رمزية داخليا أكثر منها انعكاسا للواقع النيجيري نفسه. ويؤكد أن الأرقام التي تنشرها المنظمات الأممية لا تشير إلى استهداف ديني ممنهج، بل إلى صراع مركّب تغذيه جماعات إرهابية مثل «بوكو حرام» وتنظيم «داعش»، وكلاهما يستهدف المدنيين دون تمييز ديني.

وأضاف أن تصنيف نيجيريا «دولة مثيرة للقلق بشكل خاص» في مجال الحريات الدينية يمثل خطوة سياسية أكثر منها قانونية، إذ يمنح الإدارة الأمريكية مبررا للتدخل أو فرض العقوبات تحت غطاء «حماية الحريات». وبين أن «الاستعداد العسكري» الذي تحدث عنه ترامب ليس مجرد تهديد عابر، بل تعبير عن رؤية تعتبر أن واشنطن تملك «تفويضا أخلاقيا للتدخل في شؤون الدول ذات السيادة حين ترى ذلك مناسبا».

وحذر روسيل من أن ترجمة هذا الخطاب إلى فعل سيعيد إلى الأذهان مبدأ «التدخل الإنساني» الذي استخدمته الإدارات الأمريكية المتعاقبة لتبرير عملياتها الخارجية، لكنه اليوم يأخذ طابعا أكثر دينية وتبشيرية، ما يزيد من خطورته. فبدل تعزيز التعاون مع نيجيريا لمكافحة الإرهاب، يسعى ترامب إلى فرض وصاية سياسية عبر لغة الإنذار والتهديد، بينما تؤكد أبوجا استعدادها للتعاون الأممي والدبلوماسي في إطار الاحترام المتبادل.

وأوضح أن نيجيريا ليست دولة هامشية في المعادلة الإفريقية، بل أكبر اقتصاد في القارة وركيزة أساسية لاستقرار غرب إفريقيا، ما يجعل أي

الأمريكي. فبينما ركّز عبد الحليم على الانتهاك الدولي لسيادة نيجيريا وخطر تحويل الأزمة إلى ذريعة للتدخل العسكري، يُبرز روسيل كيف أن ترامب يستخدم الدين كأداة سياسية داخلية، مستثمرا في الصراع الطائفي لتعبئة القاعدة الانتخابية الإنجيلية، وما يثيره من توترات دولية. وهكذا، يربط تحليل روسيل بين المصلحة الأمريكية الداخلية وتهديدها للأمن الإقليمي في غرب إفريقيا، ما يوضح أن خطورة تصريحات ترامب لا تقتصر على السياسة الخارجية فحسب، بل تشمل أيضا استغلال الدين كوسيلة ضغط سياسية ودبلوماسية على الدول الإفريقية.



جاستين روسيل

في تصريح خصّ به «الأيام نيوز»، قال روسيل إن إعلان ترامب عن استعداده لعمل عسكري محتمل في نيجيريا «يشكل منعطفا خطيرا في الخطاب السياسي الأمريكي»، ويكشف عن توظيف متزايد لورقة «الحرية الدينية» كأداة ضغط سياسي تخدم أجندة الهيمنة أكثر مما تعبر عن التزام حقيقي بالقيم الإنسانية. وأوضح أن ترامب «لا يتحدث هنا بلغة رئيس يسعى إلى حماية الأقليات، بل بلغة قائد يستثمر في الصراع الديني لتوسيع نفوذ بلاده في واحدة من أكثر مناطق إفريقيا حساسية، حيث تتقاطع المصالح الاقتصادية والأمنية بين

تثبت وجود خطة منظمة لإبادة جماعة دينية بالكامل، وهو الشرط الأساسي لتعريف الإبادة وفق القانون الدولي.

ويحذر المستشار من أن تحويل ملف العنف في نيجيريا إلى ذريعة لتدخل عسكري خارجي سيؤدي إلى تفجير الوضع الإقليمي بأكمله، خاصة في ظل هشاشة الأمن بمنطقة الساحل والصحراء، مضيفا أن «الخطاب الأمريكي الحالي يعيد إنتاج منطق الوصاية على إفريقيا، بدل دعم الحلول الإقليمية والمحلية القائمة على العدالة الانتقالية والتنمية».

ودعا عبد الحليم إلى تفعيل مسارات تحقيق دولية مستقلة تحت إشراف مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لتحديد المسؤوليات بدقة بعيدا عن التسييس، مؤكدا أن «الاستجابة الفعالة للعنف الطائفي لا تكون بالتدخلات العسكرية بل ببناء مؤسسات عدالة، وضمان المساواة، ومكافحة التطرف بكل أشكاله». واختتم تصريحه بالتأكيد على أن «التضامن مع ضحايا العنف في نيجيريا واجب إنساني، لكن يجب أن يكون مبنيا على تحليل واقعي واحترام لسيادة الدولة»، داعيا المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية، إلى عقد جلسة طارئة لمناقشة هذا التصعيد وضمان احترام الشريعة الدولية، مختتما بأن «الرد الحقيقي على العنف ليس في البنادق، بل في العدالة والتنمية والشراكة الدولية العادلة».

الأنموذج الانتخابي الأمريكي خلف خطاب التدخل

وتأتي قراءة المحلل الأمريكي جاستين روسيل ليكمل رؤية عبد الحليم، مسلطا الضوء على الأبعاد الداخلية والسياسية للخطاب

«الخطاب الأمريكي يعيد إنتاج منطق الوصاية»

يصف محمد عبد الحليم تهديدات ترامب لنيجيريا بأنها «انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة وعودة لمنطق الوصاية على إفريقيا». وفي تصريحه لـ «الأيام نيوز»، أوضح أن تصريحات الرئيس الأمريكي التي هدد فيها بوقف المساعدات والتدخل العسكري بحجة حماية المسيحيين تمثل منعطفا خطيرا في الخطاب السياسي الأمريكي المعاصر، لما تحمله من نزعة أحادية تخرق مبادئ السيادة الدولية وتستغل خطاب «الاضطهاد الديني» لتحقيق أهداف سياسية داخلية. فبدلا من الدعوة إلى تحقيق أممي محايد حول أسباب العنف في نيجيريا، اختار ترامب تبني مقاربة عسكرية صدامية تُعيد إلى الأذهان منطق «التدخل الوقائي» الذي اعتمدته الولايات المتحدة في الشرق الأوسط مطلع الألفية الجديدة.



جاستين روسيل

ويضيف عبد الحليم أن جوهر العنف في نيجيريا لا يرتبط حصريا بالبعد الديني، بل هو نتيجة تداخل عوامل اقتصادية وعرقية وبيئية، حيث تتنازع جماعات مسلحة مثل «بوكو حرام» وتنظيم «داعش» في غرب إفريقيا على السيطرة على الأراضي والموارد في مناطق الشمال الشرقي. ويشير إلى أن ما يصوره ترامب كإبادة جماعية ضد المسيحيين يقتصر على الأدلة القانونية، إذ لا توجد بيانات

ويحلل سانوسي أن الخطاب الإيجائي من هذا النوع يعيد إنتاج الانقسام بين مكونات المجتمع النيجيري عبر تصوير الصراع على أنه مواجهة دينية بين المسلمين والمسيحيين، بينما الحقيقة أكثر تعقيدا، وتتداخل فيها أبعاد عرقية واقتصادية وسياسية ومناطقية.

العنف في نيجيريا لا يقتصر على طائفة أو ديانة معينة، بل يشمل مختلف الفئات، حيث يسقط الضحايا من المسلمين والمسيحيين على حد سواء نتيجة هجمات الجماعات المسلحة مثل «بوكو حرام» و«قطاع الطرق» المنتشرة في مناطق الشمال والوسط.

ويشير سانوسي إلى أن استخدام مصطلح «الإبادة الجماعية» بهذا الشكل الانتقائي يثير الخوف والغضب ويغذي الخطاب الانتقائي، خاصة لدى الجماعات المتطرفة في الجنوب مثل حركة بيافرا الانفصالية، وفي المقابل يدفع جماعات شمالية إلى ردود فعل متشددة، مما يؤدي إلى تصاعد دائرة العنف. ويضيف أن تصريحات ترامب لا تقتصر على تبسيط الأزمة، بل تسبب أيضا إلى جهود الجيش النيجيري ومنظمات المجتمع المدني والعاملين من أجل السلام، الذين يسعون إلى إعادة بناء الثقة بين الطوائف وإرساء التعايش.

كما يلفت الخبير الانتباه إلى خطورة «تسييس الدين» في العلاقات الدولية، خصوصا عندما يصدر الخطاب عن شخصية عالمية قادرة على التأثير في الرأي العام الدولي. عندما تُقدّم الأزمات الإفريقية على أنها صراعات دينية، تُفرض من بعدها الحقيقي المرتبط بالفساد وسوء الحكم والتوزيع غير العادل للثروات، وتتحول إلى مادة لتأجيج الصراعات الداخلية وتبرير التدخلات الخارجية.

ويختتم سانوسي تحليله بالتأكيد على ضرورة تفنيد مثل هذه الادعاءات عبر خطاب إعلامي ووطني متزن، يدعو إلى الوحدة الوطنية والوعي بخطورة التلاعب بالمشاعر الدينية، كما يدعو المجتمع الدولي إلى التعامل مع الملف النيجيري بموضوعية وإنصاف، بعيدا عن الشعارات الشعبوية والمصالح السياسية الضيقة. ما تحتاجه نيجيريا اليوم ليس التحريض، بل التضامن الحقيقي والدعم في مسار بناء سلام دائم يقوم على العدالة والتنمية والتعايش السلمي بين جميع أبنائها.

تشير تحليلات المحللين الخمسة - محمد عبد الحليم، جاستين روسيل، مكي محمد، إبراهيم عمر عصمان، وإدريس سانوسي - إلى أن تصريحات ترامب حول نيجيريا تتجاوز مجرد حماية المسيحيين، وتشكل جزءا من استراتيجية أمريكية لإعادة إنتاج النفوذ والسيطرة على غرب إفريقيا تحت ستار ديني وإنساني زائف. الخطاب الأمريكي يخدم أهدافا سياسية واقتصادية وجيوستراتيجية، مستغلا الدين كذريعة للتدخل ومتجاهلا التعقيدات المحلية للأزمة، بينما يتم تصوير الصراع على أنه مسألة دينية بحتة لتبرير التهديدات أو العقوبات.

يتفق المحللون على أن الرد الفعال يكمن في صون السيادة الوطنية، وتعزيز الحلول الإفريقية للآزمات، ودعم التنمية والعدالة بعيدا عن لغة الضغط الخارجي. مستقبل نيجيريا والقارة يعتمد على الوحدة، والشراكات المتكافئة، والوعي بخطورة استغلال الدين والسياسة لأجندات أجنبية، مع التأكيد على أن مواجهة هذه التحديات تتطلب قيادة إفريقية موحدة وشعبا واعيا يحمي مصالحه ويصون استقلالية قراره السياسي، بعيدا عن أي تدخل خارجي يسعى لإضعاف الاستقرار الإقليمي.

ويشير عصمان إلى صمت العالم العربي والإسلامي، متسائلا عن دور الدول العربية ودول الجوار في الدفاع عن الفلسطينيين، متسائلا: هل لأنهم لم يُحسبوا مسلمين في نظر هذه الأنظمة؟ أم لأن «الحاكم المسلم» أصبح غائبا عن ضمير الأمة؟ ويخلص عصمان إلى أن القضية ليست دينية، بل نفاق سياسي يستغل ترامب الخطاب المسيحي المحافظ لتبرير أطماع اقتصادية واستراتيجية، مستغلا مأساة إنسانية لصناعة مشهد بطولي داخلي، في حين تُعامل نيجيريا كمخزن ثروات وبوابة استراتيجية، وليست ساحة خلاص ديني. بهذا المعنى، تتحول تصريحات ترامب إلى رسالة استعمارية جديدة، مغلفة بالإنجيل، تعيد رسم الخريطة الإفريقية وفق مصالح بلاده وليس وفق الحقيقة أو العدالة.

رسالة استعمارية جديدة، مغلفة بالإنجيل، تعيد رسم الخريطة الإفريقية وفق مصالح بلاده وليس وفق الحقيقة أو العدالة.



إدريس سانوسي

خطاب ترامب تهديد للوحدة النيجيرية

من جهته، يرى الخبير الأمني النيجيري إدريس سانوسي أن الخطاب السياسي الخارجي يصبح خطيرا حين يُستغل لأغراض دعائية أو انتخابية، كما هو الحال في تصريحات ترامب الذي وصف الوضع الأمني في نيجيريا بأنه «إبادة جماعية للمسيحيين». ويقول سانوسي إن هذا التوصيف لا يعكس الواقع المعقد للأزمة النيجيرية، بل يمثل تشويها متعمدا قد يكون له تداعيات كارثية على النسيج الاجتماعي لبلد يعاني أصلا من انقسامات حادة وتحديات أمنية واقتصادية.

«بوكو حرام» و«داعش»، تعمل منذ 2009 تحت مسميات مختلفة، مستهدفة المدنيين من المسلمين والمسيحيين على حد سواء. هذه الجماعات لا تفرق بين دين وآخر، بل تتحرك وفق منطق الغنيمة والسلطة والسيطرة على المناطق. ومع ذلك، يوضح عصمان، لم يلتفت ترامب إلى هذه المأساة إلا حين رآها فرصة لصناعة مشهد أخلاقي يخدم صورته ويعيد تسويق النفوذ الأمريكي في إفريقيا.

ويبرز تحليل عصمان التناقض في الخطاب الأمريكي، إذ لم تبادر واشنطن للتحرك عندما كانت الدماء تُسفك في شمال نيجيريا، أو حين أسفرت هجمات الجماعات المسلحة عن مقتل آلاف المدنيين، لكن فجأة اكتُشف وجود «إبادة للمسيحيين». ويشير إلى أن دوافع ترامب أبعد بكثير من الدفاع عن الحرية الدينية، إذ ترى الولايات المتحدة في نيجيريا أكبر قوة اقتصادية في القارة، بإجمالي ناتج محلي يبلغ نحو 450 مليار دولار، وقيمة تعادل القوة الشرائية تصل إلى تريليون دولار، وهي الشريك التجاري الأول لأمريكا في إفريقيا، وتزودها بنحو 11% من احتياجاتها النفطية. كل هذه العوامل تجعل من نيجيريا ساحة أساسية في معركة النفوذ على مصادر الطاقة، وبالتالي فإن التلويح بالتدخل العسكري لا يخدم سوى تطوير استغلالها وإعادة ربطها بالمدار الأمريكي، خصوصا بعد تنامي التعاون مع الصين وروسيا في قطاعات البنية التحتية والطاقة.

يخدم سوى تطوير استغلالها وإعادة ربطها بالمدار الأمريكي، خصوصا بعد تنامي التعاون مع الصين وروسيا في قطاعات البنية التحتية والطاقة.

ويضيف عصمان أن من المفارقات أن ترامب، الذي تبعد بلاده آلاف الكيلومترات عن نيجيريا، يرى في نفسه صاحب «الحق الديني» في التدخل، متجاهلا في الوقت نفسه المذابح الجماعية في فلسطين، حيث قُتل أكثر من 66 ألف مسلم وجرح ربع مليون آخرين على يد جيش كيان إسرائيل. ويتساءل عصمان: لماذا لم تُعتبر تلك الأحداث «إبادة جماعية»؟ ولماذا لم تتحرك أمريكا لحماية الفلسطينيين كما تدعي الدفاع عن المسيحيين في نيجيريا؟

انتخابي، وأن الرد الإفريقي يجب أن يكون عقلانيا وموحدا، لأن المعركة ليست بين أديان، بل بين من يؤمن بالشراكة المتكافئة ومن يسعى إلى فرض الوصاية من جديد.



إبراهيم عمر عصمان

هل تتحول تصريحات ترامب إلى تدخل أمريكي في نيجيريا؟

يرى المحلل السياسي النيجيري إبراهيم عمر عصمان أن تصريحات دونالد ترامب بشأن نيجيريا لا تتجاوز كونها نموذجا صارخا لاستخدام الدين كغطاء سياسي لأهداف توسعية وهيمنية. فبينما يتحدث الرئيس الأمريكي عن «إبادة جماعية للمسيحيين»، تكشف الأرقام الرسمية للمنظمات الأممية عن واقع مختلف تماما: فقد شجلت بين عامي 2020 و2025 نحو 389 حالة عنف ضد المسيحيين أوقعت 318 قتيلا، في حين شهدت الفترة نفسها 197 هجوما ضد المسلمين أسفرت عن 418 قتيلا. هذه الإحصاءات تكشف، بحسب عصمان، أن خطاب ترامب المموه بالصرخة الإنسانية يخدم في جوهره صورة «المنقذ الأمريكي» ويهدف إلى تعزيز مصالح بلاده على حساب الحقائق المحلية.

ويشير عصمان إلى أن الفاعل في كل الهجمات هو جماعات إرهابية مثل «الوصي الأخلاقي»، في حين أن أي تدخل عسكري أمريكي سيكون له نتائج كارثية على استقرار الإقليم. ويستعرض أمثلة سابقة في ليبيا ومنطقة الساحل حيث أدى التدخل الأمريكي إلى تفكيك البنى الأمنية وتوسيع رقعة الجماعات المسلحة. اليوم، تحاول نيجيريا ودول الإيكواس رسم نموذج قائم على الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية، لكن واشنطن تصر على كسر هذا التوجه وإعادة المنطقة إلى مدارها الأمني القديم.

ويشير عصمان إلى أن الصمت الأوروبي يزيد من خطورة الموقف، إذ يترك الساحة خالية أمام واشنطن لتلعب دور «الوصي الأخلاقي»، في حين أن أي تدخل عسكري أمريكي سيكون له نتائج كارثية على استقرار الإقليم. ويستعرض أمثلة سابقة في ليبيا ومنطقة الساحل حيث أدى التدخل الأمريكي إلى تفكيك البنى الأمنية وتوسيع رقعة الجماعات المسلحة. اليوم، تحاول نيجيريا ودول الإيكواس رسم نموذج قائم على الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية، لكن واشنطن تصر على كسر هذا التوجه وإعادة المنطقة إلى مدارها الأمني القديم.

ويتابع الدكتور مكي أن الجزائر، من موقعها الجيوسياسي وموقفها المبدئي من قضايا السيادة، تتابع التصعيد الأمريكي بقلق، لأنها تدرك أن ما يُمارس اليوم ضد نيجيريا يمكن أن يُمارس غدا ضد أي دولة ترفض الاصطفاف مع السياسات الغربية. الجزائر كانت دائما صوتا داعما لحق الشعوب في تقرير مصيرها، ووقفت إلى جانب إفريقيا في وجه منطق الإملاءات، وهي اليوم مدعوة لتعزيز موقفها الدبلوماسي في المحافل الدولية دفاعا عن المبدأ الإفريقي المشترك «لا تدخل أجنبي في شؤوننا الداخلية».

ويخلص مكي إلى أن صمود نيجيريا في مواجهة الضغط الأمريكي ليس مجرد مسألة داخلية، بل اختبار لقدرة القارة على حماية استقلال قرارها السياسي، مشددا على أن الخطاب الأمريكي، مهما تزَيّن بشعارات الحرية، يظل امتدادا لسياسة استعمارية جديدة تُمارس بلسان إنجيلي وبأسلوب

ويضيف الدكتور مكي محمد أن نيجيريا اليوم تمثل في نظر واشنطن أكثر من مجرد ساحة مواجهة مع جماعات متطرفة، إنها محور جيوسياسي يتحكم في أمن الطاقة في خليج غينيا، وفي حركة التجارة الإقليمية، وفي التوازن الديموغرافي والديني لغرب القارة. ومن ثم فإن استهدافها سياسيا أو إعلاميا ليس استجابة لأزمة دينية، بل جزء من معركة أوسع تهدف إلى إضعاف قدرتها على اتخاذ قرارات مستقلة، خصوصا بعد تنامي توجهاتها نحو التعاون مع الصين وروسيا في مجالات البنية التحتية والطاقة.



مكي

ويشير إلى أن ترامب يستثمر الخطاب الديني لا من منطلق إيماني، بل كأداة تعبئة انتخابية، وأن هذا التوظيف المزدوج يعكس مأزق السياسة الأمريكية التي فقدت قدرتها على الإقناع بالعقل فاستعاضت عنه بلغة العاطفة والاصطفاف الديني. ويخلق هذا الخطاب، بحسب مكي، انقساماً وهمياً بين «عالم مسيحي مضطهد» و«عالم إسلامي عنيف»، ما يزرع بذور الفتنة داخل المجتمعات الإفريقية التي تعيش منذ قرون في نسج ديني متداخل ومتسامح، ويسعى إلى إعادة إنتاج بيئة صراع ديني تسمح بتبرير الحضور العسكري الأمريكي وتوسيع النفوذ الاستخباراتي، في ظل هشاشة اقتصادية وأمنية تجعل القارة عرضة للابتزاز الخارجي.

ويشير إلى أن الصمت الأوروبي يزيد من خطورة الموقف، إذ يترك الساحة خالية أمام واشنطن لتلعب دور «الوصي الأخلاقي»، في حين أن أي تدخل عسكري أمريكي سيكون له نتائج كارثية على استقرار الإقليم. ويستعرض أمثلة سابقة في ليبيا ومنطقة الساحل حيث أدى التدخل الأمريكي إلى تفكيك البنى الأمنية وتوسيع رقعة الجماعات المسلحة. اليوم، تحاول نيجيريا ودول الإيكواس رسم نموذج قائم على الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية، لكن واشنطن تصر على كسر هذا التوجه وإعادة المنطقة إلى مدارها الأمني القديم.

ويتابع الدكتور مكي أن الجزائر، من موقعها الجيوسياسي وموقفها المبدئي من قضايا السيادة، تتابع التصعيد الأمريكي بقلق، لأنها تدرك أن ما يُمارس اليوم ضد نيجيريا يمكن أن يُمارس غدا ضد أي دولة ترفض الاصطفاف مع السياسات الغربية. الجزائر كانت دائما صوتا داعما لحق الشعوب في تقرير مصيرها، ووقفت إلى جانب إفريقيا في وجه منطق الإملاءات، وهي اليوم مدعوة لتعزيز موقفها الدبلوماسي في المحافل الدولية دفاعا عن المبدأ الإفريقي المشترك «لا تدخل أجنبي في شؤوننا الداخلية».

ويخلص مكي إلى أن صمود نيجيريا في مواجهة الضغط الأمريكي ليس مجرد مسألة داخلية، بل اختبار لقدرة القارة على حماية استقلال قرارها السياسي، مشددا على أن الخطاب الأمريكي، مهما تزَيّن بشعارات الحرية، يظل امتدادا لسياسة استعمارية جديدة تُمارس بلسان إنجيلي وبأسلوب



المسيرة السوداء.. 50 سنة من القمع في الصحراء الغربية

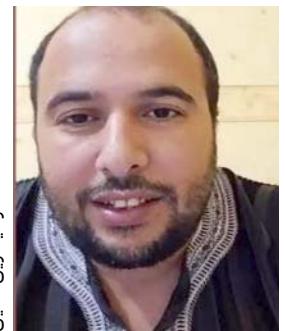


راضية زبانة

على مدار عقود، ظل الصراع حول الصحراء الغربية موضوعا معقدا، مليئا بالقراءات والتحليلات والتجارب الإنسانية المباشرة، وهو ما يوضحه كل من الصحفي والباحث الصحراوي رشيد زين الدين، والمناضل الصحراوي محمد خاطري، والناشط السياسي الريفي جمال سلطان، فكلٌ منهم يقدم زاويته الخاصة لتسليط الضوء على ما جرى منذ تلك المسيرة التي أطلقها الملك الحسن الثاني في عام 1975، والتي يعرفها المغاربة باسم «المسيرة الخضراء»، بينما يصفها الصحراويون بأنها «المسيرة السوداء». وعبر شهاداتهم وتحليلاتهم لـ«الأيام نيوز»، تظهر الصورة الحقيقية للتأثير السياسي والاجتماعي والاقتصادي لهذا الحدث التاريخي على الشعب الصحراوي، وهو ما يعكس مأساة لم تنته بعد، رغم مرور أكثر من 50 سنة.

في السادس من نوفمبر 1975، أطل الملك المغربي الحسن الثاني على رعاياه بخطاب يمزج بين «السلم» و«الروح الوطنية»، داعيا المواطنين إلى السير نحو الصحراء الغربية «بلا سلاح»، بل وأوصاهم بصياغة علاقة ودية مع الإسبان قائلا: «أن يصفحوا الإسباني ويكرموه». وادعى أن المسيرة تمثل «فتحاً مبنياً» لإعادة الأرض إلى الوطن، غير أن هذا الخطاب الودي للإسبان والمزيف للشعب المغربي لم يكن سوى واجهة لعملية استيطانية مدروسة ومخطط لإرساء واقع جديد بالقوة الناعمة. مئات الآلاف من المدنيين جرى حشددهم، ليس بروح التحرير، بل بروح الطاعة، وشيروا نحو أراض لم تكن فارغة، بل يسكنها شعب له تاريخه وهويته وحقه في تقرير مصيره.

رغم محاولة نظام الاحتلال المغربي تلوين المسيرة بطابع «سلمي»، كشفت الأحداث لاحقا عن الوجه القاسي للعملية. فقد رافقتها موجة قمع شاملة، شملت التكنيل والسجن والتهجير القسري للصحراويين، وتحولت الخيام التي رفعت كبادرة للوحدة إلى معسكرات عسكرية محصنة. واستُبدل صوت السلم في الساحات بصوت المدافع الذي هدم القرى وأحرق المراعي. شهد التاريخ عملية إحلال ديموغرافي واسعة النطاق، ارتكبت خلالها انتهاكات حقوقية موثقة من منظمات دولية، شملت الاختفاء القسري، الاعتقال الجماعي، والتعذيب في مراكز سرية مثل «قلعة مكونة»، «أكذر»، و«تازمامارت». لتكشف الحقيقة المظلمة وراء الغلاف الوطني المزيف الذي حاول نظام الاحتلال فرضه.



زين الدين: «المغرب ذهب إلى الصحراء الغربية لخنق فكرة الحرية»

في هذا السياق، وجه الصحفي والباحث الصحراوي، رشيد زين الدين، انتقادا حادا لنظام الاحتلال المغربي، معتبرا أن الرباط

دفنها، فكل حبة رمل في الصحراء الغربية تحفظ ذاكرة شهيد.



المسيرة السوداء.. محمد خاطري يكشف خفايا الاجتياح المغربي للصحراء الغربية عام 1975

ويأتي تحليل المناضل الصحراوي محمد خاطري ليؤكد هذه الرؤية من زاوية أخرى، إذ يعتبر أن ما يسميه المغرب بـ«المسيرة الخضراء» ليس سوى «المسيرة السوداء» في ذاكرة الصحراويين، لأنها مثلت بداية مرحلة مأساوية من الاحتلال والقمع والتهجير. ويضيف: «المسيرة لم تكن فعلا سلمية كما يروج له الإعلام المغربي، بل غزوا منظما ومدعوما عسكريا لفرض السيطرة على إقليم أقرت محكمة العدل الدولية في لاهاي بعدم وجود روابط سيادة تربط الصحراء الغربية بالمملكة المغربية أو بموريتانيا، وأن لسكان الإقليم الحق الكامل في تقرير مصيرهم».

ويشير خاطري إلى أن الملك الحسن الثاني أطلق المسيرة بعد صدور قرار المحكمة، حشد خلالها نحو 350 ألف مدني تحت حماية 25 ألف جندي مغربي، في عملية أعدت مسبقا بغطاء سياسي من بعض القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة وفرنسا، اللتان التزمتا الصمت أمام خرق الشرعية الدولية. وأضاف أن هذه المسيرة فتحت الباب أمام اتفاق مدريد الثلاثي الذي نص على تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب في الشمال وموريتانيا في الجنوب،

تتعامل مع الصحراء الغربية كما تتعامل الشركات العابرة للقارات مع حقول النفط: «تستهلكها بلا روح، وتغلف جرائمها بغطاء وطني مزيف». وأضاف أن «المسيرة الخضراء التي تسميها الدولة عيدا وطنيا، هي في الحقيقة مأثم طويل لشعب اقتلع من جذوره باسم الوحدة الترابية».

وواصل زين الدين تحليله بالقول: «المغرب لم يذهب إلى الصحراء الغربية ليعقرها، بل لئسكت صوتها، أراد أن يقتل الفكرة قبل أن يقتل الإنسان». وأوضح أن ما جرى منذ 1975 «لم يكن مشروع تحرير، بل عملية استعمار مموهة تحت راية العلم المغربي»، مضيفا: «منذ ذلك اليوم، لم تعرف الصحراء الغربية سوى الجدران والأسلاك والمعسكرات، فالمدارس باتت ثكنات فكرية، والإعلام آلة دعائية تزيف الوعي وتخفق الحقيقة في مهدها».

كما اعتبر زين الدين أن أخطر ما ارتكبه نظام الاحتلال هو «تزييف ذاكرة المغاربة أنفسهم، إذ جعلهم يصدقون أن استعباد أرض هو عمل وطني، لقد تم غسل عقول الأجيال بخطاب مكرر عن البيعة والانتماء، بينما الحقيقة تُدفن في رمال السمارة والعيون». وأضاف أن الدولة «تحولت إلى مصنع لإنتاج الأكاذيب السياسية تُسوقها لدى الغرب مقابل صفقات اقتصادية، بينما يظل الصحراوي مجرد رقم في تقارير التنمية الزائفة». وتابع: «المغرب يتحدث عن الاستثمار في الأقاليم الجنوبية، لكنه في الواقع يستثمر في الخوف، يزرع الأجهزة الأمنية بدل الأشجار، ويبني السجون بدل الجامعات».

وفي ختام تحليله، قال زين الدين بنبرة تجمع بين الغضب والحنين: «نحن لسنا انفصاليين كما يقولون، نحن فقط نريد أن نعيش بحرية في أرضنا. إذا كانت الوحدة تُفرض بالقوة فهي ليست وحدة، وإذا كانت الوطنية بُنيت على الكذب فهي ليست وطنية، الصحراء الغربية ليست ملكا لملك، بل لأهلها الذين شجنوا وغدبوا وطوردوا لأنهم قالوا لا». وختم حديثه قائلا: «لقد نجح نظام الاحتلال في طمس الحقيقة أربعين عاما، لكنه لم ينجح في

«الصحراء الغربية ستبقى تنتظر فجر الاستقلال مهما طال الاحتلال»

دون مشاركة الشعب الصحراوي أو ممثله الشرعي جبهة البوليساريو، وهو ما مثل بداية الاحتلال الفعلي وتكريس مأساة إنسانية مستمرة حتى اليوم.

ويستعرض خاطري الجرائم التي ارتكبتها الاحتلال المغربي ضد المدنيين الصحراويين، بما في ذلك التهجير القسري لآلاف العائلات نحو مخيمات تندوف، وعمليات القصف بالنابالم والفوسفور الأبيض في مناطق أم دركية وتفارقي، والاختفاءات القسرية في سجون سرية، فضلا عن بناء جدار رملي بطول 2700 كيلومتر بين 1980 و1987 محاط بملابن الألغام لعزل المناطق المحتلة عن الأراضي المحررة التي تديرها الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

ويتابع خاطري أن المغرب يواصل استغلال ذكرى «المسيرة الخضراء» كأداة للتعبئة السياسية الداخلية، بينما يعيش الصحراويون في العيون والسمارة والداخلية تحت نظام قمعي يقيد حرية التعبير ويمنع التظاهر السلمي، كما توثق ذلك بعثة الأمم المتحدة وتقارير المفوضية السامية لحقوق الإنسان. ويختم بالقول: «نحن لا نحتفل بالمسيرة الخضراء، بل نُحي ذكرى المسيرة السوداء التي سلبت أرضنا وشردت أهلنا. غير أن مسيرة التحرير مستمرة، بقيادة جبهة البوليساريو التي أعلنت قيام الجمهورية الصحراوية في 27 فبراير 1976، وسنظل نؤمن أن تقرير المصير ليس خيارا تفاوضيا، بل حق تاريخي لا يسقط بالتقادم. الصحراء الغربية ستبقى أرضا تنتظر فجر الاستقلال مهما طال ليل الاحتلال».

جمال سلطان: المغرب يستنزف الصحراء الغربية كما تستنزف الإمبراطوريات مستعمراتها

ومن زاوية اقتصادية وسياسية، يشير الناشط الريفي جمال سلطان إلى أن المغرب يتصرف في الصحراء الغربية بعقلية استعمارية مشابهة لما كانت عليه القوى الأوروبية في القرن التاسع عشر، مؤكدا أن أي خطاب عن التنمية أو الاستثمار ليس سوى غطاء اقتصادي لاحتلال سياسي مستمر منذ نصف

قرن. ويضيف: «نظام الاحتلال المغربي جعل من الصحراء الغربية بنكا مفتوحا لتمويل مشاريعه السياسية الداخلية، فالفوسفات الذي يُستخرج من مناجم بوكراع والثروة السمكية الهائلة قبالة سواحل الداخلة والعيون تُنهب يوميا من شركات مرتبطة بالقصر، بينما يعيش السكان تحت خط الفقر، دون أي عدالة في توزيع الثروات».

ويكمل سلطان قائلا: «المفارقة تكمن في أن المغرب يرفع شعار التنمية في الأقاليم الجنوبية، لكنه في الواقع يبني الثكنات أكثر مما يبني المدارس، وينشر رجال الأمن أكثر مما يزرع الأشجار. خطاب التنمية يُستخدم لتبرير الاحتلال وإقناع العالم بأن الصحراء الغربية تنعم بالازدهار، في حين توثق الأمم المتحدة القمع والاعتقالات ومنع التعبير عن الرأي». ويضيف: «ما يجري اليوم في الصحراء الغربية ليس استعمارا بل استعمارا حديثا، فالمغرب يزرع الشركات كما فعل الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ويفرض الولاء الاقتصادي قبل الولاء الوطني».

مما يبني المدارس، وينشر رجال الأمن أكثر مما يزرع الأشجار. خطاب التنمية يُستخدم لتبرير الاحتلال وإقناع العالم بأن الصحراء الغربية تنعم بالازدهار، في حين توثق الأمم المتحدة القمع والاعتقالات ومنع التعبير عن الرأي». ويضيف: «ما يجري اليوم في الصحراء الغربية ليس استعمارا بل استعمارا حديثا، فالمغرب يزرع الشركات كما فعل الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ويفرض الولاء الاقتصادي قبل الولاء الوطني».

مما يبني المدارس، وينشر رجال الأمن أكثر مما يزرع الأشجار. خطاب التنمية يُستخدم لتبرير الاحتلال وإقناع العالم بأن الصحراء الغربية تنعم بالازدهار، في حين توثق الأمم المتحدة القمع والاعتقالات ومنع التعبير عن الرأي». ويضيف: «ما يجري اليوم في الصحراء الغربية ليس استعمارا بل استعمارا حديثا، فالمغرب يزرع الشركات كما فعل الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ويفرض الولاء الاقتصادي قبل الولاء الوطني».



ويختم جمال سلطان تصريحه بالقول: «الملك محمد السادس يحاول تسويق صورة (المغرب المتقدم) عبر مشاريع واجهة في العيون والداخلية، بينما الواقع هو اقتصاد موجه لخدمة الأقلية المحيطة بالقصر، لا الشعب الصحراوي ولا المواطن المغربي العادي. المخزن يحوّل الصحراء الغربية إلى ورقة مساومة دبلوماسية، يبيعها في المزادات السياسية مقابل اعترافات دولية أو صفقات تسليح، وكل ذلك باسم الوحدة الترابية التي أصبحت شعارا لإجرام المخزن».

جمال سلطان

زين الدين

الكاتب الصحراوي حمدي يحظيه لـ «الأيام نيوز»: المغرب يُجسّد نموذج الدولة الإرهابية

سلمى عماري

في حديث خصّ به جريدة «الأيام نيوز»، على هامش مشاركته في المعرض الدولي للكتاب بالجزائر (سيلا)، قدّم الكاتب حمدي يحظيه عرضاً مطولاً حول كتابه الجديد المعنون «المملكة المغربية كنموذج للدولة الإرهابية»، الصادر عن منشورات «ليجاندد»، والذي أثار اهتمام الزوار والنقاد لما يحمله من جرأة فكرية وتوثيق دقيق لتاريخ طويل من الإرهاب الرسمي الممارس من قبل النظام المغربي في الداخل والخارج.

وأوضح الكاتب في تصريحه أن هذا العمل هو ثمرة سنوات من البحث والتقصي في أرشيف الأحداث والوقائع التي تثبت - بحسبه - أن المملكة المغربية ليست مجرد دولة تمارس القمع في الصحراء الغربية، بل هي كيان قائم على منهج الإرهاب الممنهج لخدمة أجندات سياسية وأمنية، وأضاف أن المغرب استعمل الإرهاب بكل أنواعه: من الإرهاب العسكري ضد الشعب الصحراوي، إلى الإرهاب السبيراني والمخدراتي والتجسسي.

وأشار يحظيه إلى أن أخطر ما كشفه في مؤلفه هو تورط أجهزة مغربية في عمليات إرهابية شهدتها أوروبا، خاصة في فرنسا وإسبانيا، مؤكداً أن هذه العمليات كانت

وسيلة ضغط سياسية موجهة أكثر منها عملاً دينياً أو عشوائياً، وقال إن «الكثير من التحقيقات الأمنية الأوروبية أثبتت وجود خيوط مغربية خفية في عدد من الخلايا التي

نفذت هجمات استعراضية في أوروبا خلال العقدين الماضيين».

كما تناول الكاتب في حديثه الدور المغربي



في تأسيس جماعات مسلحة في منطقة الساحل والصحراء، تستخدمها الرباط كأداة لتحقيق أهدافها الجيوسياسية، مشيراً إلى أن هذه الجماعات تُستغل في تأمين طرق

تهريب المخدرات والسلاح ونشر الفوضى، في إطار مشروع توسعي يستهدف زعزعة استقرار دول المنطقة.

وأضاف يحظيه أن المغرب تجاوز الأشكال التقليدية للإرهاب، فلجأ إلى ما وصفه بـ«الإرهاب التكنولوجي»، من خلال التجسس الإلكتروني على معارضيه داخل البلاد وخارجها، معتمداً على تعاون وثيق مع «إسرائيل» في مجال الرقابة الرقمية وتطوير برامج التجسس مثل «بيغاسوس»، ما يجعل من المغرب - بحسبه - «أول دولة عربية تمارس الإرهاب السبيراني بشكل رسمي ومؤسسي».

وفي ختام حديثه، أكد الكاتب لـ«الأيام نيوز» أن المفارقة الكبرى تكمن في محاولة المغرب تشويه صورة جبهة البوليساريو واتهامها بالإرهاب، بينما الحقيقة - كما قال - أن هذه الحركة التحررية تُعدّ من أنظف حركات الكفاح في العالم، إذ لم يُسجّل على أي من أعضائها تورط في أعمال إرهابية أو عنف خارج إطار القانون الدولي.

وختم حمدي يحظيه قائلاً إن الهدف من الكتاب ليس التحريض أو الاتهام السياسي، بل توثيق الذاكرة وإبراز حقائق مغفّية عن الرأي العام الدولي، مؤكداً أن الثقافة يمكن أن تكون سلاحاً في وجه التضليل والدعاية الرسمية.

أشباح الريف في قلب بلجيكا...

سيرة منفيين بلا قبور ولا عودة

راضية زبانة

في كتابه «Ombres» (أشباح)، يفتح الإعلامي والكاتب البلجيكي من أصول مغربية، خليل الزكندي، أرشيفاً إنسانياً طال نسيانه، يفحص في ذاكرة الجيل الأول من المغاربة الذين هاجروا إلى بلجيكا في ستينيات القرن الماضي، لكنه لا يكتب فقط عن المهاجرين، بل عن وطن لفظ أبناءه في لحظة جرح تاريخي، وعن دولة جعلت من أبنائها عمالاً في مناجم الآخرين بدل أن توفر لهم مكاناً تحت شمسها، هذا العمل ليس مجرد توثيق ميداني، بل صرخة ثقافية مؤلمة في وجه التاريخ المغربي الرسمي الذي طمس أصوات الريفيين طيلة عقود.



فصل لا يحمل رائحة الوطن ولا دفء العائلة، ينقل الزكندي بمهارة صوتهم الخام كما هو، دون تجميل، كما لو أنه يسجل بميكروفون الذاكرة أصواتاً خرجت من باطن المناجم أكثر مما خرجت من القلوب.

في تلك الشهادات، تتجلى العزلة القاسية التي عاشها هؤلاء الرجال الشباب، الذين جاؤوا بعبود مؤقته ليعملوا في ظروف لا تليق بالبشر، غرف صغيرة تنقسمها ستة أو سبعة أجساد متعبة، مرضاض واحد وحمام بارد، وراتب بالكاد يكفي لإرسال حوالة إلى الأهل في المغرب. يتحدثون عن ليال طويلة في الصمت، عن وجوه غريبة في مرايا المهجع، عن غياب النساء، وعن صلوات تؤدي خلسة في زوايا الغرف، لأن المساجد لم تكن موجودة بعد، كانوا يصلون إلى الله الذي هجره جسداً دون أن يغيب عن أرواحهم، يعبدونه في المنفى لأن الوطن

حرمهم من العبادة في الكرامة. يتوقف الكتاب عند تفاصيل تظهر البؤس النفسي والاجتماعي الذي عاشوه: شباب في العشرينات، بعيدون عن نساءهم، عن دفء الحياة الزوجية، عن أنوثة الوطن، يصف الزكندي من خلال رواياتهم انكسار الرجال في الغربة، كيف تحولوا إلى آلات عمل، وكيف ملأت صور الأهل جدرانهم الفارغة، وكيف عاشوا سنوات طويلة وهم يعدون الأيام إلى العودة الكبرى التي لم تتحقق أبداً، فالعودة، كما يقول أحدهم، تحولت من وعد إلى وهم، ومن وطن إلى ذكرى.

ثم تأتي فصول العطلة الصيفية، تلك الرحلات الأسطورية التي كانت تمتد من بروكسل إلى وجدة أو الحسيمة في سيارات متهاكة أو قطارات لا تنتهي محطاتها، يستعيد الزكندي، بأسلوب بصري مشوق، تلك المشاهد التي تختصر حلم العودة: حقائب مملوءة بالهدايا، أشربة غنائية في الطريق، دموع على الخدود، وأطفال يلوحون من النوافذ، لكنها كانت دائماً رحلات بين وهمين: وهم الانتماء إلى بلجيكا وهم العودة إلى المغرب، فالأرض التي خرجوا منها لم تعد تنتظرهم، والبلد الذي استقروا فيه لم يعترف يوماً بهم كمواطنين كاملين.

الكتاب، رغم لغته الفرنسية الأنيقة، يحمل نفساً مغربياً خالصاً، لكنه يوجه خطابه إلى الضمير الأوروبي قبل المغربي، فقد أراد الزكندي، كما يصرح في المقدمة، أن يمنح البلجيكيين الأصليين فرصة ليفهموا من يعيش بينهم، من هؤلاء الذين بنوا أنفاقاً متروهم ومدنهم بأبد لم تلتئم من تعب الريف. غير أن ما يجعل «أشباح» أكثر لذعاً

هو أنه لا يكتفي بوصف الغربة في بلجيكا، بل يضع مسؤولية المأساة على الدولة المغربية نفسها التي صدّرت أبناءها كقوة عاملة مؤقتة دون أن تضمن لهم كرامة أو عودة.

ينتقد الزكندي بلغة غير مباشرة صمت الرباط أمام معاناة هؤلاء المهاجرين، الذين ظلوا يدفعون ثمن التهميش مرتين: مرة في وطنهم حين طردوا من التنمية، ومرة في الغربة حين استعملوا كوقود لصناعة أوروبا الحديثة، لم يكن أحد منهم مشروع مهاجر دائم، بل عاملاً مؤقتاً ينتظر توقيعا على ورقة العودة، لكن الدولة التي وعدتهم ببرامج الإدماج وإعادة الاستقرار في المغرب، اختفت من حياتهم كما اختفى الوطن من جوازاتهم.

يصف أحد الشهود، كما ينقل الكتاب، كيف كان المهاجرون يعلقون صور الملك والحسيمة على الجدران جنباً إلى جنب، كأنهم يبحثون عن مصالحة بين السلطة والذاكرة، بين المغرب الرسمي ومغرب القلب، إلا أن الواقع كان أكثر مرارة، فحين ظهر الجيل الثاني أبناء المهاجرين الذين ولدوا في بلجيكا تلاشى حلم العودة نهائياً، أصبح المغرب بالنسبة إليهم بلد الإجازة الصيفية، لا أكثر، يقول أحدهم في شهادة مؤلمة: «لم نعد نعرف إلى من ننتمي... الآباء فقدوا وطنهم ونحن لم نجد وطناً نرته».

أشباح.. بهذا المعنى ليس فقط كتاب شهادات، بل كتاب هوية مفقودة، أشباح.. العنوان ليست رمزية فحسب، بل واقعية: أشباح رجال يعيشون بين عالمين، غير مرتبين في السياسة، غير ممثلين في التاريخ، يزورون وطنهم بأوراق إقامة لا تحمل دفء

المواطنة، الزكندي يعيد لهم وجوههم، يعيد للأبناء فرصة أن يروا آباءهم، ليس كعمال صامتين في الصور القديمة، بل كأبطال منسيين كتبوا بأيديهم فصلاً من تاريخ الهجرة في أوروبا.

ولا يخلو الكتاب من لحظات فرح ودفء إنساني، من طرائف وعلاقات صداقة تشبه قصص التضامن في المهجر، ففي قلب العزلة كان هناك غناء وأمل ومواسم زواج وأعياد تقام بوسائل بسيطة لكنها محملة بمعنى البقاء، أولئك الذين تعلموا اللغة الفرنسية بصعوبة، علموا أبناءهم لاحقاً أن يرفعوا رؤوسهم، وأن يطالبوا بحقوقهم، وأن لا يخلجوا من أصولهم، لكن الزكندي لا يمنح النهايات السعيدة مجاناً، فهو يدرك أن ما خسره ذلك الجيل لا يعوض بالاندماج ولا بالجنسيات الجديدة.

يترك القارئ في نهاية الكتاب أمام مرآة صادمة: بلجيكا التي استقبلت الأيدي العاملة برود رأسمالي، والمغرب الذي ودع أبنائه بلا وداع، بينهما جيل كامل عاش في المنطقة الرمادية، بلا أرض ولا جذر، إنهم أشباح، كما سقاهاهم الكاتب، لا لأنهم موتى، بل لأن لا أحد يعترف بوجودهم.

بهذا العمل، يضع خليل الزكندي الأدب في خدمة الذاكرة الجماعية، ليقول إن التاريخ لا يكتب فقط في قصور الحكم، بل أيضاً في غرف الفحم الباردة، في الرسائل الممزقة، وفي العيون التي لم تنم منذ وداع الميناء الأول، أما المغرب فربما عليه أن يقرأ هذا الكتاب جيداً، لأن بين صفحاته صوت الريف الذي لم يُسمع بعد، ووجع جيل صدرته الدولة بحثاً عن العمل فعاد إليها حكاية عن الخذلان.

من خلال سلسلة «ABC7».. الجزائر تتألق على الشاشة الأمريكية



حميد سعدون

في سابقة إعلامية، تفتتح الجزائر نافذة جديدة نحو العالم من خلال الشاشة الأمريكية، إذ أطلقت قناة «ABC7» الأمريكية، بالتعاون المباشر مع سفارة الجزائر في واشنطن، سلسلة تلفزيونية يومية تُبث في فترة الذروة الصباحية، مخصصة للتعريف بالمقومات السياحية والثقافية والحضارية للجزائر. هذه الخطوة النوعية، التي تأتي ضمن توجه عالمي متصاعد نحو ما يُعرف بـ«الدبلوماسية السياحية»، تُعد من أبرز المبادرات الإعلامية التي تضع الجزائر في صميم المشهد الدولي، وتمنحها فرصة لتقديم صورتها الحقيقية بعيدا عن التعميط والتجاهل اللذين لازماها لعقود طويلة في الإعلام الغربي.

يأتي هذا المشروع في سياق استراتيجي مدروس، إذ يجمع بين الرؤية الرسمية للسفارة الجزائرية في واشنطن وبين الحضور الإعلامي الأمريكي واسع الانتشار. فاختيار قناة من وزن «ABC7»، المعروفة بعمق تغطياتها وبتفاعل جمهورها المتنوع، يمنح الجزائر نافذة مؤثرة تخاطب من خلالها جمهورا واسعا من الطبقة الوسطى الأمريكية التي تُشكل الفئة الأكثر تأثيرا في توجهات السفر والاستهلاك الثقافي. ومن خلال هذه المبادرة، تتحول الجزائر من «بلد بعيد» في المخيلة الأمريكية إلى وجهة واقعية تُعرض بصور حية نابضة بالحياة، تُبرز عمقها التاريخي وثراءها الإنساني وجمالها الطبيعي.

تتميز السلسلة بكونها لا تكتفي بعرض المشاهد الطبيعية الخلابة، بل تسعى إلى رواية قصة بلد متكامل: الجزائر كجغرافيا وإنسان، كتاريخ وهوية، وكفضاء يجمع بين الأصالة والحداثة. وتتنقل عدسة البرنامج بين العاصمة الجزائرية بما تحمله من مزيج معماري فريد، وقسنطينة بجسورها المعلقة، وتيبازة التي تحتضن آثار الرومان، وعنابة بكنوزها الدينية والثقافية، وصولا إلى الجنوب الكبير، حيث تمتد الصحراء الجزائرية كقصيدة ضوء لا تنتهي، وتقدم للعالم أعمق تجليات الجمال الطبيعي في إفريقيا. هذا التنوع المشهدي لا يُعرض على نحو سطحي، بل يُقدم ضمن إطار سردي يربط بين المكان والإنسان، ويكشف عن جوهر الهوية الجزائرية التي تشكلت من تفاعل حضارات متعددة عبر قرون طويلة.

وفي الحلقة الافتتاحية التي بثتها القناة، كان ضيف البرنامج هو سفير الجزائر

في الولايات المتحدة، صبري بوقادوم، الذي نجح في رسم صورة متكاملة للجزائر الحديثة، مقدما بلده بلسان دبلوماسي هادئ ومقنع، لكنه مفعم بالفخر والوعي التاريخي. وأكد بوقادوم أن أول ما يلمسه الزائر الأجنبي هو دفة الاستقبال وكرم الضيافة، قائلا إن «روح الترحيب جزء أصيل من جينات الجزائريين»، وهي السمة التي تجعل تجربة الزائر للجزائر تجربة إنسانية قبل أن تكون سياحية.

الجزائر.. فسيفساء الثقافات وتنوع الجمال الطبيعي

ثم قدم السفير عرضا ثريا للرصيد الثقافي الجزائري، مبرزاً كيف تتعايش في

والثقافات، واحتراف الإنسان في تنوعه الخلاق».

وفي ختام حديثه، أعاد بوقادوم التذكير بعمق العلاقات التاريخية بين الجزائر والولايات المتحدة، مشيرا إلى أن البلدين يحتفلان هذا العام بمرور أكثر من 230 سنة على توقيع معاهدة الصداقة والسلام بين داي

الجزائر والرئيس الأمريكي جورج واشنطن عام 1795، وهي من أقدم المعاهدات في

التاريخ الدبلوماسي الأمريكي. وأوضح أن هذه الجذور التاريخية تمثل رصيда معنويا يمكن البناء عليه لتوسيع مجالات التعاون في السياحة والثقافة والإعلام، معتبرا أن السلسلة التلفزيونية الجديدة تُجسد خطوة عملية في هذا الاتجاه.

بهذا المعنى، لم يكن ظهور الجزائر على شاشة «ABC7» مجرد حدث إعلامي عابر، بل لحظة رمزية تعبر عن تحول أعمق في صناعة الصورة الوطنية، إذ باتت الجزائر تخاطب العالم بلغة الصورة الموثوقة والمحتوى الموجه، لا عبر الحملات الدعائية التقليدية. فالإعلام الأمريكي، بقدر ما يمتلك من تأثير واسع، يتيح اليوم للدول الناشئة في مجال السياحة أن تصوغ روايتها الخاصة أمام جمهور متنوع يبحث عن الجديد والواقعي والإنساني في الوقت نفسه.

من الشاشة الأمريكية إلى الوعي العالمي.. ولادة سردية جزائرية جديدة

لقد فتحت هذه السلسلة التلفزيونية بابا واسعا أمام الجزائر لتقديم نفسها كوجهة تجمع بين التاريخ والطبيعة والضيافة، وتقدم نموذجا ناجحا لما يمكن أن يحققه الدبلوماسية السياحية حين تندمج فيها الرسالة الثقافية بالرؤية الاستراتيجية. ومن هنا، بدأ الاهتمام يتزايد داخل الأوساط الأكاديمية والإعلامية العربية والأمريكية على حد سواء، لتحليل أبعاد هذه الخطوة

غير المسبوقة، التي أعادت الجزائر إلى واجهة النقاش حول دور الإعلام في تشكيل الانطباعات الدولية.

ومع بدء بث حلقات السلسلة، بدأ عدد من المحللين العرب في تناول التجربة الجزائرية باعتبارها نموذجا للتكامل بين الإعلام والسياحة والدبلوماسية الثقافية، وهو ما عبرت عنه المحللان اللبنانيان جوال أجوري ومادونا صقر، اللتان رأيتا كلتاهما في هذه المبادرة نقلة نوعية في تقديم الجزائر للوعي الأمريكي، وأكدت أن ما يحدث على شاشة «ABC7» ليس مجرد ترويج سياحي، بل بناء سردية جديدة تضع الجزائر في قلب الخريطة الإعلامية والسياحية العالمية.

لكن هذا الظهور المميز للجزائر على الشاشة الأمريكية لم يمر مرور الكرام في الأوساط الأكاديمية والإعلامية، إذ شكل مادة تحليلية لعدد من الخبراء العرب الذين تابعوا باهتمام طريقة تقديم الجزائر في هذه السلسلة. فبعد أن قدم السفير صبري بوقادوم في الحلقة الافتتاحية صورة شاملة عن ثراء الجزائر الثقافي والطبيعي والإنساني، جاءت قراءات المحللين اللبنانيين جوال أجوري ومادونا صقر لتضع هذه التجربة الإعلامية في سياقها الأوسع، باعتبارها نموذجا متقدما للدبلوماسية السياحية المعاصرة التي تمزج بين الصورة الجذابة والخطاب الذكي في مخاطبة الرأي العام الأمريكي.

وترى الخبيرتان، في تصريحين خصتا بهما «الأيام نيوز»، أن مبادرة «ABC7» لا تقتصر على الترويج السياحي فحسب، بل تمثل تحولا في طريقة تعريف العالم بالجزائر،

من خلال إعادة صياغة سرديتها الثقافية والإنسانية أمام جمهور جديد، لتغدو الشاشة الأمريكية نافذة تفتح أفقا أوسع للتقارب بين الشعبين الجزائري والأمريكي، وتؤسس لمرحلة جديدة في حضور الجزائر على الساحة الإعلامية الدولية.

هذه السلسلة التلفزيونية التي أطلقتها قناة «ABC7» الأمريكية بالتعاون مع سفارة الجزائر في واشنطن شكلت تحولا نوعيا في مسار الصورة السياحية للجزائر في الولايات المتحدة. فقد اعتبرتها الأستاذة اللبنانية المتخصصة في السياحة الدولية جوال أجوري خطوة استثنائية في التسويق السياحي الخارجي، لأنها مكنت الجمهور الأمريكي من اكتشاف الجزائر من خلال شاشة مألوفة وموثوقة. «حين تُعرض الجزائر في برنامج يومي على قناة أمريكية مثل «ABC7»، فإنها تكتسب حضورا بصريا ووجدانيا لدى الجمهور الذي يتفاعل مع الصورة الموثوقة أكثر من الإعلانات التقليدية».

بالنسبة إليها، لم تعد المسألة مجرد ترويج لمواقع سياحية، بل إعادة بناء هوية بصرية وإنسانية تُظهر الجزائر كبلد متكامل يجمع بين التاريخ والحداثة، وبين الجمال الطبيعي ودفء العلاقات الإنسانية، وأضافت أجوري - في حديث خصت به «الأيام نيوز» - تأثير هذه الخطوة لن يكون عابرا، بل سينتجدر تدريجيا في الوعي الأمريكي، محدثا تحولا في الصورة النمطية القديمة نحو تصور جديد يجعل الجزائر وجهة تستحق الاكتشاف.

تحليل أكاديمي: الإعلام بوابة الجزائر إلى الوعي الأمريكي

في الاتجاه ذاته، ترى الباحثة اللبنانية مادونا صقر أن بث هذه السلسلة على قناة أمريكية واسعة الانتشار يمثل «خطوة ذكية

«الرحلة إلى الجزائر سفر في المعنى قبل المكان»

«الدبلوماسية السياحية تندمج مع الرسالة الثقافية والرؤية الاستراتيجية»

«روح الترحيب جزء أصيل من جينات الجزائريين»

جاذبيته الاستثمارية والثقافية»، لأن صورة الجزائر كدولة مستقرة ومنفتحة تمنحها ميزة في جذب الاستثمارات والتعاون الأكاديمي. الصورة الجميلة في الإعلام الأمريكي «تعطي إشارة ثقة وتفتح آفاقا لتعاون اقتصادي وثقافي وإبداعي». ومن منظورها، الوجه المشرق للسياحة «لا يقف عند حدود السفر والترفيه، بل يتسع ليصبح أداة استراتيجية لبناء العلاقات الدولية».

وفي السياق نفسه، تعتبر صقر أن هذه الحملات الإعلامية يمكن أن تخلق سلسلة تأثيرات مترابطة تبدأ بصورة جميلة وتنتهي بفرص واقعية في الاقتصاد والثقافة والتعليم. حين يُعرض البلد في الإعلام الأمريكي كفضاء مستقر وآمن، فإن ذلك «لا يجذب السائح فقط، بل يفتح شهية المستثمر ويقوي فرص التعاون الثقافي والعلمي». من هذا المنطلق، تصف مبادرة «ABC7» بأنها «مشروع دبلوماسي شامل يعيد وضع الجزائر في موقعها الطبيعي كجسر حضاري وإنساني بين إفريقيا والغرب».

بهذا المعنى، تتقاطع رؤيتا أجوري وصقر في أن ما يجري اليوم ليس مجرد حملة ترويجية مؤقتة، بل بداية لمرحلة جديدة من التعريف بالجزائر عبر أدوات ناعمة تجمع بين الإعلام والثقافة والسياحة. إنها مقارنة تُعيد رسم صورة الجزائر في الوعي الأمريكي وتضعها في سياق عالمي يتجاوز الترويج التقليدي نحو بناء علاقة قائمة على المعرفة، الاحترام، والانبهار المتبادل.

أن الجزائر تطبقه اليوم بفعالية عبر دمج الثقافة بالسياحة والهوية الوطنية بالصورة الإعلامية. بالنسبة إليها، تكمن الخطوة القادمة في الاستثمارية وتوسيع الأثر عبر حملات رقمية، وتعاون مع شركات السفر الأمريكية، وتنظيم رحلات تعريفية لوسائل الإعلام والمؤثرين. حين تتكامل هذه الجهود تحت مظلة الدبلوماسية السياحية، «ستصبح الجزائر نموذجا في تحويل الإعلام الدولي إلى قوة جذب اقتصادية وثقافية في آن واحد».

صقر تنبئ الرؤية نفسها لكن بمنظور أكثر شمولية. ف«الدبلوماسية السياحية هي الوجه الناعم للسياسة الخارجية»، والجزائر تملك كل مقوماتها من ثقافة غنية وصورة إنسانية مشرقة. التعاون مع قنوات كبرى مثل «ABC7» يجمع بين الجمال البصري والخطاب الدبلوماسي الذي، وتعتبره نموذجا راقيا لتسويق بلد من خلال شركائه الإعلامية. غير أن النجاح، كما تشدد، يتوقف على الاستدامة والتخطيط، عبر إنتاج محتوى رقمي تفاعلي وتنظيم رحلات تعريفية لصحفيين أمريكيين والترويج لقصص جزائرية تعكس قيم الانفتاح والضيافة. وبهذه الطريقة تتحول السياحة إلى «أداة استراتيجية لترسيخ المكانة الدولية للجزائر وتعزيز علاقاتها الثنائية».

كلتا الباحثتين تتفقان على أن الأثر الإيجابي لهذه المبادرات لا يقتصر على السياحة وحدها. أجوري ترى أن «تحسين الصورة السياحية لأي بلد ينعكس مباشرة على

الأمريكية لها عمق تاريخي يعود إلى القرن الثامن عشر»، وهي نقطة قوة يمكن استثمارها في بناء جسور جديدة. وتقترح تنظيم فعاليات مشتركة تبرز هذا الإرث، مثل المعارض التاريخية والأسابيع الثقافية في المدن الأمريكية الكبرى، إلى جانب برامج التبادل الجامعي والفني التي تتيح للشباب الأمريكي التعرف على الثقافة الجزائرية من الداخل. بذلك تتحول الذاكرة المشتركة إلى «رصيد حي يعزز الحاضر السياحي والثقافي ويمنحه بعدا إنسانيا عميقا».

أما صقر فتستحضر نفس العمق التاريخي، لكنها تضيف بُعدا دبلوماسيا أكثر تنظيما، إذ ترى أن استثمار هذا الإرث يمكن أن يتم من خلال مبادرات تقودها السفارة الجزائرية في واشنطن تجمع النخبة الثقافية والإعلامية الأمريكية في فعاليات تبرز إرث البلد وتطوره. هذه الجهود، في نظرها، تعزز صورة الجزائر كدولة منفتحة تمتلك تاريخا مشتركا من الصداقة مع الولايات المتحدة، ما يسهم في توسيع دوائر التواصل الثقافي والسياحي في آن واحد.

الدبلوماسية السياحية.. الوجه الناعم لصورة الجزائر في العالم

وفي مقارنة لمفهوم الدبلوماسية السياحية، تصف أجوري هذا المسار بأنه «أرقى أشكال التواصل بين الشعوب»، وترى

وثقافية فريدة تستحق أن تُقدم بأسلوب حديث وجذاب. أجوري تشير إلى «القصة العتيقة في العاصمة التي تحكي تاريخ المتوسط، وجسور قسنطينة المعلقة التي تُبهر الزائر بجمالها العمراني، وسحر الصحراء الكبرى التي تشكل تجربة روحانية لا تُنسى». كما ترى أن المطبخ الجزائري والموسيقى المحلية يمكن أن يكونا عنصرين أساسيين لجذب السائح الأمريكي الباحث عن الأصالة. وتشدّد على أن الجزائر «تحتاج فقط إلى تقديم هذه المقومات ضمن رواية متكاملة تُبرز التنوع والضيافة والثناء الإنساني».

صقر، من جهتها، تعتبر أن ما تملكه الجزائر من إرث حضاري وطبيعي يجعلها قادرة على استقطاب شرائح متعددة من الأمريكيين. «محبو التاريخ سيجدون في تيبازة و تيمفاد آثارا رومانية تنافس نظيراتها في أوروبا، وعشاق المغامرة سيفتنهم جمال الصحراء الكبرى وهدوؤها الأسر». أما الباحثون عن الأصالة فيسكتشفونها في العاصمة وقسنطينة، بينما يمثل الموروث الموسيقي والمطبخ الجزائري «عامل جذب ثقافي وإنساني كبير». المزج بين التجربة التاريخية والروح المعاصرة، برأيها، هو المفتاح الحقيقي لتسويق الجزائر في السوق الأمريكية.

وحين يتصل الحديث بجانب العلاقات الثنائية، تؤكد أجوري أن «العلاقات الجزائرية

واستراتيجية في بناء صورة جديدة ومشرقة للجزائر في الذهن الأمريكي»، مؤكدة أن الإعلام الأمريكي أحد أكثر الوسائل تأثيرا في تشكيل المواقف والسلوكيات. حين تُعرض الجزائر كوجهة آمنة ومتنوعة وغنية ثقافيا، فإنها «تتحول من فضاء مجهول إلى مقصد محتمل على خارطة السياحة العالمية»، ما يمنحها موقعا تنافسيا أمام دول المتوسط وإفريقيا. وتلتقي رؤيتها مع تحليل أجوري في أن الظهور الإعلامي ليس مجرد حملة ترويجية، بل عملية ثقافية عميقة تُعيد تشكيل الوعي الجمعي وتكسر الصور النمطية المتراكمة.

الإعلام، كما توضح أجوري، هو «أول جواز سفر للسائح»، والمبادرات الدولية في هذا المجال تشكل المفتاح الأهم لجذب اهتمام المسافرين الأمريكي الذي يعتمد على المحتوى المرئي والمصادقية الإعلامية قبل

اتخاذ قراراته. فحين يرى المشاهد الأمريكي الجزائر من خلال إنتاج تلفزيوني راق، يتولد لديه إحساس بالأمان والثقة، وهما الشرطان الأساسيان لأي تجربة سفر ناجحة.

هذه المبادرات، في رأيها، ليست دعاية آتية بل «بناء علاقة طويلة المدى بين السائح والبلد قائمة على المعرفة والانبهار». استمرار التغطيات الإعلامية من هذا النوع من شأنه خلق قاعدة من الزوار الأمريكيين الباحثين عن تجربة أصيلة خارج الوجهات التقليدية، الأمر الذي قد يضع الجزائر في موقع مغاير تماما على خريطة السياحة الإفريقية.

أما مادونا صقر فتذهب - في تصريح لها خصت به «الأيام نيوز» - إلى أن المبادرات الإعلامية الدولية تمثل «البوابة الذهبية للدبلوماسية السياحية»، لأنها تخلق علاقة وجدانية بين الجمهور والمكان. فعندما يرى الأمريكي الجزائر بعيون إعلامه، تتبدد المسافات النفسية والثقافية التي كانت تفصل بينهما. من هنا فإن مثل هذه السلسلة «تبني جسرا من الفضول يقود إلى الرغبة في الزيارة»، خصوصا إذا ترافقت الصورة الإعلامية مع تسهيلات في السفر. وهكذا، يمكن أن تنشأ دينامية سياحية جديدة ترفع تدريجيا أعداد الزوار الأمريكيين، ما يحوّل الجزائر إلى وجهة مميزة على المستوى القاري.

جمال الجزائر بين التاريخ والطبيعة

في ما يتعلق بالمقومات التي ينبغي التركيز عليها لجذب هذا الجمهور، تتفق أجوري وصقر على أن الجزائر تملك ثروة سياحية

تشهد الجزائر، اليوم، لحظة سياحية استثنائية تعكس ثراءها الطبيعي والثقافي والتاريخي وتضعها على خارطة السياحة العالمية، حيث مثّل وصول السفينة السياحية «هيبريدن سكاى» إلى ميناء وهران، يوم الأربعاء الفارط، وعلى متنها 100 سائح بريطاني، مشهدا حيّا على الاهتمام الدولي باكتشاف جمال المدن الجزائرية وشواطئها الخلابة، بدءا من وهران مروراً بتلمسان وقسنطينة وسكيكدة و تيبازة وبجاية، وصولاً إلى المواقع التاريخية والثقافية التي تعكس عمق التراث الجزائري.

تمتلك الجزائر مقومات طبيعية استثنائية

بالسكنية والاتصال بالطبيعة في أبهى صورها، بينما المدن التاريخية تقدم تجربة حضرية غنية ومتكاملة.

الاستثمار في السياحة أصبح ضرورة اقتصادية لتعزيز النمو خارج قطاع المحروقات وخلق آلاف فرص العمل، خصوصا بعد الإصلاحات القانونية والتسهيلات المقدمة للمستثمرين.

على الصعيد الدولي، نجحت المبادرة الإعلامية عبر قناة «ABC7» الأمريكية في عرض الجزائر للعالم بالصورة الحقيقية، من العاصمة إلى الصحراء، ومن آثار تيبازة الرومانية إلى الموروث الروحي والديني في غابة وبسكرة، مما يعزز موقع الجزائر

تشمّل شريطا ساحليا يزيد على 2100 كلم، جبالا ووحدات، وصحراء شاسعة تضم مناطق ساحرة مثل الهفّار والطاسيلي وأم ادراسن والوحدات الكبرى في بسكرة وتمنراست.

هذا المزيج يوفر تجربة متكاملة تجمع بين الطبيعة الخلابة، التاريخ العريق، والهدوء الروحي الذي تمنحه الصحراء، ويجعل الجزائر وجهة مناسبة لسياحة النخبة الباحثة عن الخصوصية، الرفاهية، والتجارب الفريدة، وليس للسياحة الجماهيرية التقليدية.

الرحلة في الصحراء بين الكثبان الذهبية والهضاب المهيبة تقدم للزائر شعورا

كوجهة ثقافية وسياحية متميزة.

تتيح هذه الدبلوماسية السياحية للزائر الانغماس في تجربة ثقافية فريدة، وتبرز الجزائر كسيفساء حضرية تجمع بين الأصالة والحداثة، بين الطبيعة الخلابة والتاريخ العريق.

هذه الخطوات، إلى جانب الترويج الإعلامي الذي، تؤكد أن الجزائر وجهة تعكس دفء ضيافة سكانها، تاريخها العميق، وإمكاناتها السياحية الهائلة. المستقبل واعد، والسياحة تتشكل اليوم خطوة بعد أخرى لتفتح أبواب العالم لاكتشاف كنوز الجزائر.

الجزائر.. وجهة سياحية للنخبة العالمية





من أوراق الدكتور الجزائري «عبد الحميد حاجيات»

«التعريب» طريق التكامل الثقافي والإنساني

■ الجزء الأول



محمد ياسين رحمة

«الترجمة» قضية كل اللغات، وهي ضرورة حضارية لتواصل الثقافات وتكاملها في إطار إنساني خلاق. وقد أولى العرب عناية كبرى للترجمة خلال القرون الإسلامية الأولى، ولعلها كانت عملية تعريب، فيها حذف وإثراء وتفاعل، ولم تكن نقلاً خالياً من روح «المُعَرَّب» وشخصيته وهويته الحضارية. وكلمة «تعريب» قد تكون مرادفاً لكلمة «ترجمة» من لغة أجنبية إلى اللغة العربية، وهذا ما نسلّمه في مقال المؤرخ والمحقق الجزائري الدكتور «عبد الحميد حاجيات» في مقاله حول «عبد الله بن المقفع: زعيم التعريب في عصره».

يسرّ ذبوع اللغة العربية بين الأعاجم والموالي. وقد أتقنها بعض هؤلاء، فنبغ من بينهم كُتّاب وشعراء وعلماء، وأخذت اللغة تصطبغ بصبغة جديدة من تأثير هؤلاء الموالى، الذين أعرضوا عن استعمال الغريب الشاذ من المفردات، وعمدوا إلى السهل المألوف منها، كما أخذوا يستسيغون الإطناب في رسائلهم وخُطبهم.

غير أن الثقافة العربية لم تزل أثناء ذلك منحصرة في الفنون المألوفة، من شعرٍ وخُطبٍ وأمثال وقصص، ولم تتفتّح آنذاك على علوم اليونان والفرس وآدابهم، وكانت الثقافات الفارسية واليونانية والهندية لا تزال تحظى بإقبال الأعاجم من أهالي فارس والعراق والشام ومصر، وإن كانت قد دخلت في مرحلة فتور وانحطاط، وظلت بعض المراكز الثقافية القديمة، في تلك الأقطار، تمارس نشاطها العلمي إلى العصر العباسي الأول، واشتهرت من بينها الإسكندرية في مصر، وحرّان في شمال الشام، والرّها ونصيبين في العراق، وجنديسابور في فارس.

وهكذا أصبح العالم الإسلامي الجديد يحتضن ثقافات مختلفة، تنتمي كل واحدة منها إلى شعب عريق في الحضارة، وتتميّز عن غيرها بما لها من خصائص. وفي تلك الظروف ظهر إلى الوجود رجل كان من أشهر عباقرة الادب والفكر، ألا وهو «عبد الله بن المقفع».

حركة الترجمة، والتركيز عليه لإظهار مدى أهميتها ونجاحها. وقبل أن نتناول الحديث عن «ابن المقفع» ودوره هذا، يجدر بنا أن نتبين الخطوط العريضة للأوضاع الثقافية خلال القرن الأول للهجرة وأوائل القرن الثاني، أي إلى عصر «ابن المقفع».

لقد كانت أول خطوة في طريق التعريب ناتجة عن اختلاط العرب بمختلف الشعوب إثر حركة الفتح، حيث أن العرب وجدوا في فارس والعراق والشام وغيرها من الأقطار، ثقافات قديمة، فتأثروا بها وأخذوا عنها ما شاءوا من أنظمة وتقاليدها، وأهم ما نتج عن ذلك تعريب دواوين الدولة وما يتصل بها من مصطلحات.

والجدير بالملاحظة أن القرن الأول الهجري لم يشهد نشاطا ملحوظا في مجال استيعاب ثقافات الأقطار المفتوحة، ونقل آدابها وعلومها إلى العربية. والظاهر أن رجال العلم وجهوا عنايتهم آنذاك إلى نشر الإسلام، وتفهم أصول الشريعة من قرآن وحديث، وإيضاح ما غمض من ذلك، فانحصرت الحياة الفكرية في تمكين نفوذ الدين الجديد ونصرته على الأديان الأخرى.

ووافق ذلك إقبال الشعوب المختلفة على الإسلام، ودخولها فيه أفواجا متتالية، وانتشار تعاليمه البسيطة وتغلغلها في سائر الفئات والأوساط، مما

الجديدة، وكل ما اخترعه الإنسان في عصرنا هذا.

وقد كثر الحديث حول مشاكل التعريب، في وقتنا هذا، إلى حدّ أن كثيرا من المواطنين، ممن ليس لهم اطلاع واسع على الحضارة الإسلامية، أصبحوا يعتقدون أن العرب لم يواجهوا هذه المشاكل ولم يصطدموا بقضايا التعريب إلا أثناء القرن العشرين.

والحقيقة أن هذا النوع من النشاطات ليس خاصا بلغة من اللغات أو عصر من العصور، بل يمكن القول بأن التجديد في المجال اللغوي حركة دائمة، تزدهر اللغة وتنمو باستمرارها، وتسقط في هوة الركود والانحطاط بانقطاعها. وقد كان تاريخ العرب مسرحا لحركات قوية من هذا القبيل امتدت عبر القرون الخالية، وقطعت باللغة العربية أشواطا بعيدة في طريق التحول والتطور..

حركة التعريب خلال القرون الثلاثة الأولى للهجرة

وقد رأينا أن نعيد إلى الأذهان بعض الحقائق التي تشهد بأهمية حركة التعريب خلال القرون الثلاثة الأولى للهجرة، ونجاحها الباهر في سائر المجالات، ممّا كان له أعظم الأثر في ازدهار الحضارة الإسلامية. وبما أن هذا الموضوع واسع جدا، وأنه يتعدى الحجم الذي يسمح به هذا المقال، ذهبنا إلى الاقتصار على الدور الذي قام به «عبد الله بن المقفع» في

ندعو القارئ أن يستعيد معنا صفحة من صفحات مؤرخنا، وفي الوقت نفسه يتعرّف أكثر على كتاب «كلىة ودمنة»، وهو واحد من أهم كُتب الحكمة عبر العصور، ويليق أن يكون دستوراً شخصياً لكل إنسان، لما يشتمل عليه من نصائح وحكم في التربية والتعليم وأخلاقيات الأخوة والصداقة والتعاون.. وقد تُرجم الكتاب إلى معظم لغات العالم استناداً إلى تعريب «ابن المقفع»، لأن نسخة الكتاب الأصلية ضاعت في غبار التاريخ. وفيما يلي، نترك القارئ مع مقال «ابن المقفع» الذي نشره الدكتور «عبد الحميد حاجيات» في مجلة «الأصالة» الجزائرية في نوفمبر 1973، ثم نشره في كتاب تحت عنوان «عبد الله بن المقفع: حياته وآثاره»..

التجديد في المجال اللغوي قضية كل اللغات

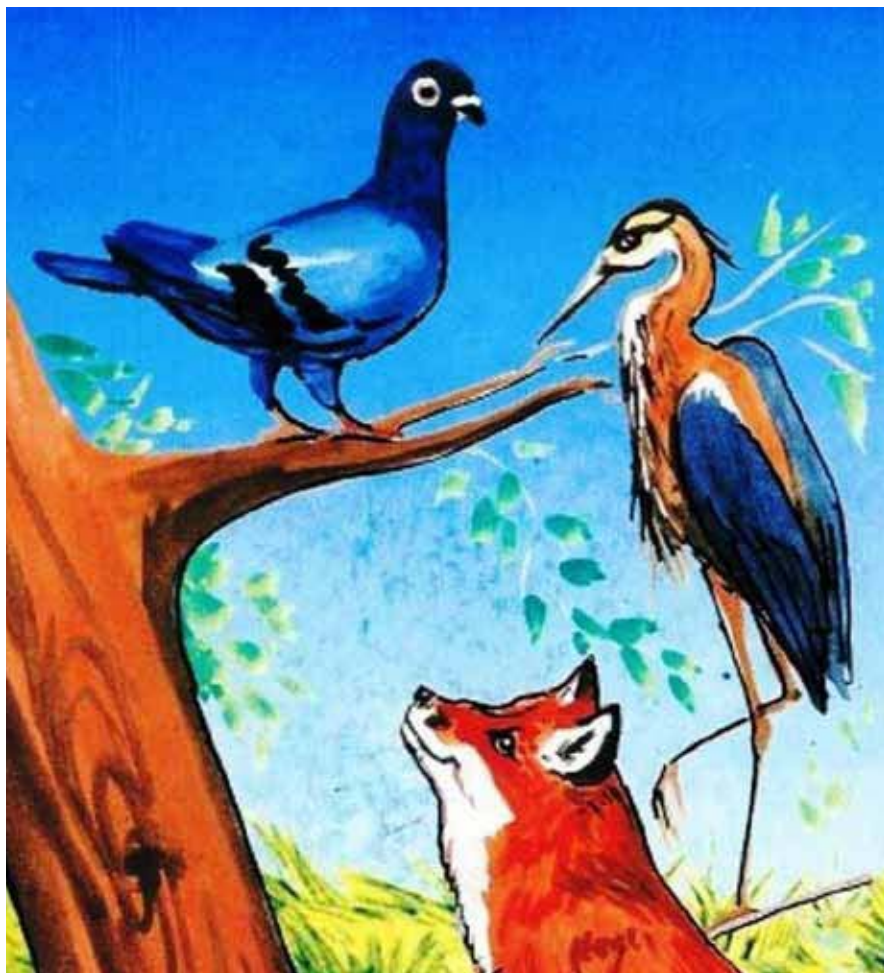
لقد أصبح موضوع التعريب يشغل بال الجميع في سائر الأقطار العربية ويرجع ذلك، قبل كل شيء، إلى الجهود الجبارة التي تبذل فيها على مستوى السلطات المعنية ومختلف المؤسسات العلمية وأجهزة الإعلام وغير ذلك. وتهدف هذه الجهود إلى إحلال اللغة العربية المنزلة اللائقة بها في الحضارة العصرية، وجعلها قادرة على مواكبة التطور العلمي والاقتصادي والاجتماعي وذلك بإنماء رصيد اللغة القومية، ووضع المصطلحات للتعبير على المفاهيم

الحمامة والثعلب ومالك الحزين

له الثعلب: يا مالك الحزين: إذا أتنك الريح عن يمينك فأين تجعل رأسك؟ قال: عن شمالي. قال: فإذا أتنك عن شمالك فأين تجعل رأسك. قال: أجعله عن يميني أو خلفي. قال: فإذا أتنك الريح من كل مكان وكل ناحية فأين تجعله؟ قال: أجعله تحت جناحي. قال: وكيف تستطيع أن تجعله تحت جناحك؟ ما أراه يتهيا لك. قال: بلى: قال: فأرني كيف تصنع؟ فلعمري يا معشر الطير لقد فضلكم الله علينا. إنكن تدرين في ساعة واحدة مثلما ندري في سنة، وتبلغن ما لا تبلغن، وتدخلن رؤسكن تحت أجنتكن من البرد والريح. فهنيئاً، لكن فأرني كيف تصنع.

فأدخل الطائر رأسه تحت جناحه، فوثب عليه الثعلب مكانه، فأخذه فهمزه همزة دقت عنقه. ثم قال: يا عدوّ نفسه، ترى الرأي للحمامة، وتعلّمها الحيلة لنفسها، وتعجز عن ذلك لنفسك، حتى يستمكن منك عدوك، ثم أجهز عليه وأكله.

فلما انتهى المنطق للملك والفيلسوف إلى هذا المكان سكت الملك. فقال له الفيلسوف: أيها الملك عشت ألف سنة، وملكت الأقاليم السبعة، وأعطيت من كل شيء سبباً، مع وفور سرورك وقرّة عين رعيّتك بك، ومساعدة القضاء والقدر لك، فإنه قد كمل فيك الحلم والعلم. وزكا منك العقل والقول والنّيّة، فلا يوجد في رأيك نقص، ولا في قولك سقّط ولا عيب. وقد جمعت النجدة واللين، فلا توجد جبناً عند اللقاء، ولا ضيق الصدر عندما ينوبك من الأشياء. وقد جمعت لك في هذا الكتاب شملّ بيان الأمور، وشرحت لك جواباً ما سألتني عنه منها، فأبلغتك في ذلك غاية نُصحي، واجتهدت فيه برأيي ونظري ومبلغ فطنتي، التماساً لقضاء حقك وحسن النّيّة منك، بأعمال الفكرة والعقل. فجاء (الكتاب) كما وصفْتُ لك من النصيحة والموعظة مع أنه ليس الأمر بالخير بأسعد من المطيع له فيه، ولا الناصح بأولى بالنصيحة من المنصوح، ولا المُعلّم للخير بأسعد من متعلّمه منه. فافهم ذلك أيها الملك ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.



«الحمامة والثعلب ومالك الحزين» هو بابٌ في كتاب «كيلة ودمنة» للكاتب «عبد الله بن المقفع»، يتحدّث عن الإنسان الذي يرى الرأي لغيره ولا يراه لنفسه.

قال الملك للفيلسوف: قد سمعت هذا المثل فاضرب لي مثلاً في شأن الرجل الذي يرى الرأي لغيره ولا يراه لنفسه. قال الفيلسوف: إن مثل ذلك مثل الحمامة والثعلب ومالك الحزين. قال الملك: وما مثلهن؟

قال الفيلسوف: زعموا أنّ حمامة كانت تُفرخ في رأس نخلة طويلة ذاهبة في السماء، فكانت الحمامة تشرع في نقل العش إلى رأس تلك النخلة، فلا يمكن أن تنقل ما تنقل من العش وتجعله تحت البيض إلا بعد شدّة وتعّب ومشقة: لطول النخلة وسحقها. فإذا فرغت من النقل باضت ثم حضنت بيضها. فإذا فقست وأدرك (كبر) فراخها، جاءها ثعلبٌ قد تعاهد ذلك منها لوقت قد علمه بقدر ما ينهض فراخها. فيقف بأصل النخلة، فيصيح بها (الحمامة) ويتوعّدها أن يرقى إليها فتلقّي إليه فراخها.

فبينما هي ذات يوم قد أدرك لها فرخان، إذ أقبل مالك الحزين فوقع على النخلة. فلما رأى الحمامة كئيبة حزينة شديدة الهم، قال لها مالك الحزين: يا حمامة، ما لي أراكي كاسفة اللون سيئة الحال؟ فقالت له: يا مالك الحزين، إن ثعلباً ذهبت به، كلما كان لي فرخان، جاء يهددني ويصيح في أصل النخلة، فأفرق (أخاف) منه، فأطرح إليه فرخاً. قال لها مالك الحزين: إذا أتاك ليفعل ما تقولين فقول لي: لا ألقى إليك فرخي، فأرقّ إليّ وغرّ بنفسك. فإذا فعلت ذلك وأكلت فرخي، طرت عنك ونجوت بنفسي.

فلما علمها مالك الحزين هذه الحيلة طار فوقع على شاطئ نهر. فأقبل الثعلب في الوقت الذي عرف، فوقف تحتها، ثم صاح كما كان يفعل. فأجابته الحمامة بما علّمها مالك الحزين. قال لها الثعلب: أخبريني من علّمك هذا؟ قالت: علمني مالك الحزين. فتوجّه الثعلب إلى مالك الحزين على شاطئ النهر، فوجده واقفاً. فقال

إضاءة حول الدكتور «عبد الحميد حاجيات»



عام 1991، في موضوع: «تاريخ المغرب الأوسط في عهد السلطان أبي حمو موسى الثاني». يُعتبر الدكتور «عبد الحميد حاجيات» من مؤسسي المدرسة التاريخية الحديثة، إلى جانب مؤرخين جزائريين آخرين من أمثال: أبو القاسم سعد الله، يحيى بوعزيز، مولاي بلحميسي، ناصر الدين سعيدوني.. وذلك من خلال تحقيقه لمخطوطات وترجمته لكتب من اللغة الفرنسية إلى العربية وتأليفه وبحوثه ودراساته.. وقد ركّزت أعماله على تاريخ الجزائر في الفترات التي استهدف الاستعمار تزييفها وتشويه حقائقها.

ينتمي «عبد الحميد حاجيات» (1929 - 2021) إلى عائلة تعود أصولها إلى منطقة «بسطة» في الأندلس، وعُرفت في المجتمع التلمساني بعائلة «حجي»، غير أن الإدارة الاستعمارية، طبقاً لقرار التلقيب الصادر في 23 مارس 1882، حوّلت لقب العائلة من «حجي» إلى «حاجيات». وقد هاجرت هذه العائلة إلى «إسطنبول» عام 1910، ومكثت هناك حوالي ثلاثة أعوام، ثم انتقلت إلى دمشق، وبعدها إلى القاهرة، ثم عادت إلى الاستقرار في الجزائر، وامتھنت العمل الفلاحي.

وُلد «عبد الحميد» في العشرين من شهر أكتوبر عام 1929 في مدينة تلمسان، بمنطقة «بني زيان». التحق بالمدرسة الفرنسية عام 1935، وفي الوقت نفسه كان مداوماً على حفظ القرآن والدروس المسجديّة في أحد الجوامع. وفي عام 1945، التحق بـ «دار الحديث» التابعة لجمعية العلماء المسلمين، وقد أسسها الشيخ «محمد البشير الإبراهيمي» في 27 سبتمبر 1937، وافتتحها رفقة الشيخ الإمام «عبد الحميد بن باديس» ومعظم أعضاء جمعية العلماء وأتباعها الذين تجاوزوا العشرين ألفاً، إضافة إلى وفود علمية من بلدان المغرب العربي. وقد ألقى «محمد العيد آل خليفة» قصيدة بهذه المناسبة العظيمة، بعنوان «تحية دار الحديث».

في شهر جوان من عام 1950، حصل «عبد الحميد حاجيات» على دبلوم الدراسات العليا الإسلامية من كلية الآداب بجامعة الجزائر في جوان 1950، ثم على شهادة الليسانس في الآداب العربية عام 1954. وفي عام 1959، حصل على دبلوم الدراسات العليا في الآداب من جامعة فرنسية في مدينة «بورودو»، ثم على شهادة الدكتوراه في الحضارة الإسلامية من جامعة «أكس أون بروفانس» عام 1974، ثم على دكتوراه دولة في التاريخ الإسلامي من الجامعة نفسها

تحية دار الحديث



الشاعر: محمد العيد آل خليفة

أشدّ الشاعر هذه القصيدة، يوم الاحتفال العظيم بافتتاح مدرسة «دار الحديث» بتلمسان، وكان الاحتفال مشهوداً حضره أعضاء جمعية العلماء كلّهم، وجميع الهيئات العاملة في الجمعية من مُدرّسين وشُعَب، وتمثّلت فيه جمعية العلماء بصورتها الحقيقية، وقدرتها الإنشائية. وحضرها نحو عشرين ألفاً من أتباعها، ووفود من تونس.. وذلك في خريف سنة 1937. (من كتاب: ديوان محمد العيد آل خليفة).

أحيي بالرضى حرماً يُزار -- وداراً تستظلّ بها الدّيار وروحاً مُستجّد الغريس نضرا -- أريّضاً زهره الأدب النّضار وميدانا تستريح المهاري -- بساحته وتستيق المهاري وعينا ما لمنيعها مغاض -- وأفقاً ما لأنجمة مغار أحيي خير مدرسة بناها -- خیارً في معونتهم خيار (تلمسان) احتفت بالعلم جارا -- وما كالعلم للبلدان جارا لقد لبست من الإصلاح تاجا -- يحقّ به لأهلها الفخار فكان له بها نصر وفتح -- وكان له ذبوع واشتھار لقد بعث (البشير) لها بشيرا -- بمجد كالركاز بها يثار وفي (دار الحديث) له صوان -- بديع الشّعن مصقول منار به عرض (البشير) فنون علم -- وآداب ليجلوها الصغار فيا (دار الحديث) عّمي نهارا -- وعمرك كله أبداً نهار ويا (دار الحديث) عليك تلقى -- مهمات لنا ومنى كبار

الأيام NEW



لكل إعلاناتكم.. لكل إشهاراتكم..

الهاتف: 0549.18.41.74 - الهاتف / الفاكس: 044.09.65.84

البريد الإلكتروني : contact@elayemnews.dz

<https://elayemnews.dz>



مسالك الحرية عبر الحدود..

شرايين سرّية أبقت الثورة حيّة

فيصل هوارى

في ذاكرة الجزائر الثائرة، تظلّ «مسالك الحرية» إحدى أعظم الأساطير الحيّة التي رسمت ملامح الكفاح الوطني ووهبت الثورة الجزائرية شريانها الحيوي وسط الحصار والملاحقة. لم تكن تلك المسالك مجرد طرق خفيّة في الجبال أو الممرات الرملية بين الحدود، بل كانت شبكة حياة معقّدة، تمدّ الثورة بالسلّح والدواء والرجال والرسائل، وتنسج خيوط التواصل بين الداخل المشتعل والخارج الداعم، في لحظة تاريخية كان فيها كل عبور ناجح بمثابة نصر صغير يعادل معركة كاملة.

منذ اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954، واجه قادة جيش التحرير الوطني تحديًا مصيريًا: كيف يمكن لثورة ناشئة أن تصمد أمام جيش استعماري مجهّز بأحدث الأسلحة؟ كان الجواب في إرادة التنظيم، وفي استثمار الجغرافيا التي عرفها الجزائريون كما يعرفون أنفسهم. فكان أن تشكّلت «مسالك الحرية»، وهي خطوط إمداد سرّية عبر الحدود الشرقية والجنوبية، تُنقل عبرها الأسلحة والذخائر والمؤن والمراسلات، وتُدار بذكاء خارق يوازن بين الصرامة الأمنية وروح التضحية.

كانت الجهة الشرقية من البلاد، على امتداد الحدود مع تونس، تمثل الرئة التي تنفّست عبرها الثورة. فمنذ سنة 1955، بدأت شبكات الدعم تتكوّن في مناطق: الكاف، سوق أهراس، ساقية سيدي يوسف. هناك، كانت القوافل القادمة من تونس تتسلل نحو الأراضي الجزائرية، بمساعدة وطنيين تونسيين ومهاجرين جزائريين. كانت العمليات دقيقة ومحفوظة بالمخاطر، لأن الجيش الفرنسي كان قد نشر آلاف الجنود على طول خط «موريس» المكهرب، الذي امتدّ مئات الكيلومترات على الحدود الجزائرية شرقا وغربا، ليعزل الجزائر عن دول الجوار. ومع ذلك، لم تنقطع القوافل يوما.

وحين نالت تونس استقلالها سنة 1956، فتحت أرضها للثوار الجزائريين، فتحوّلت إلى قاعدة خلفية للتدريب والإمداد. نُصبت مراكز تدريب في: القصرين، قفصة، حمام الشط، وأنشئت مخازن سرّية للسلّح في قرى بعيدة يصعب على الفرنسيين اختراقها. من هناك كانت تُنظّم القوافل ليلاً، تمرّ عبر الجبال والغابات نحو: تبسة، خنشلة، سوق أهراس، حيث تتسلّمها وحدات جيش التحرير في الداخل. كان كل عبور ناجح يعي استمرار الثورة، وكل فشل محتمل قد يكلف العشرات حياتهم.

لكن هذا الدعم لم يمْزّ دون تضحيات جسيمة. ففي 8 فيفري 1958، ارتكبت فرنسا مجزرة مروّعة في «ساقية سيدي يوسف»، عندما قصفت طائرات الاستعمار القرية الحدودية التونسية بحجة أنها مركز



إمداد للثوار. ارتقى عشرات المدنيين من النساء والأطفال، وتحولت الساقية إلى رمز خالد للأخوة بين الشعبين، وللثمن الباهظ الذي دفعته تونس من أجل استقلال الجزائر. لقد أدرك المستعمر، من خلال تلك العملية الدموية، أن انتصار الثورة لا يتوقف على البنادق وحدها، بل على الروابط الإنسانية التي جمعت بين الأحرار في الضفتين.

وإلى الجنوب، حيث تمتد الصحراء بلا نهاية، انفتح طريق آخر لا يقل خطورة ولا بطولة. هناك، في عمق الرمال الممتدة من «جانت» إلى «برج الحواس»، كانت القوافل تسير تحت ستار الليل، تحمل الأسلحة والذخائر القادمة من ليبيا وتشاد والنيجر، متخفية في شكل قوافل تجارية أو رحلات قبلية. لعب التوارف دورًا محوريًا في هذه العمليات، بفضل معرفتهم الدقيقة بمسالك الصحراء وبالنجوم التي تهبهم إلى الاتجاهات الصحيحة. كان هذا الطريق يُعرف بين المجاهدين باسم «المسلك اللامرئي»، لأنه لا يُرى إلا لمن عاش الصحراء وفهم لغتها القاسية. كانت رحلاته طويلة وشاقة، تمتد أسابيع عبر العواصف الرملية والعطش، ومع ذلك، لم تتوقف يوما. ومن خلاله وصلت إلى الداخل أسلحة نوعية ومعدات اتصالات وأجهزة طبية، ساهمت في رفع القدرات القتالية لجيش التحرير خلال السنوات الأخيرة لثورة التحرير الوطني.

هؤلاء الرجال الذين سلّكوا تلك المسالك لم يكونوا مجرد ناقلين للسلّح، بل كانوا جنود الظل، حراس السرّ وصنّاع النصر الخفي. بعضهم من الفلاحين والرعاة، وبعضهم من الطلبة والتجار وحق النساء اللواتي شاركن بجرأة مذهلة في عمليات العبور. كثيرات منهن أخفين الرسائل في ضفائر الشعر أو في كعك الأعراس المرسل بين العائلات، وبعض القوافل كانت تتنكر في شكل موكب زفاف أو جنازة، حتى لا تثير شكوك الدوريات الفرنسية. لم تكن تلك الحيل مجرد تفاصيل طريفة، بل كانت جزءًا من منظومة أمنية معقدة وضعها قادة الثورة بحكمة ودقة.

ومن بين هؤلاء القادة، يبرز اسم «عبد الحفيظ بوصوف»، الذي يُعدّ العقل المدبّر لجهاز الاتصالات والإمداد في جيش التحرير الوطني. كان «بوصوف» ينسّق عمليات العبور عبر شبكة من الخلايا المستقلة، بحيث

لا يعرف أي عنصر إلا الجزء الخاص به من المهمة، لضمان السرية التامة. كل نقطة عبور كانت تحمل اسمًا حركيًا، وكل قافلة لها رمز أو إشارة، وكانت الرسائل تُرسل مشفرة، أحيانًا على هيئة أبيات شعرية أو عبارات تبدو عادية لكن تحمل رموزا دقيقة. كما أشرف على إنشاء مراكز الاتصال والتخزين على الحدود، محولا عمليات العبور إلى جهاز لوجستي عالي الدقة، بفضلها حافظت الثورة على توازنها رغم الحصار.

بوصوف... مهندس السرية

برز عبد الحفيظ بوصوف كأحد العقول التنظيمية الأكثر تأثيرا في الثورة الجزائرية، إذ تولى قيادة جهاز الاتصالات والإمداد وابتكر منظومة سرية معقدة تضمن تدفق السلّح والمراسلات بين الداخل والخارج. اعتمد بوصوف استراتيجية الخلايا المستقلة التي تمنع الاختراق، حيث لا يعرف كل عنصر

سوى جزء محدود من المهمة. استخدم طرق تشفير ذكية، أحيانا في شكل أبيات شعرية أو رسائل تبدو عادية لكن تحمل رموزا دقيقة. كما أشرف على إنشاء مراكز الاتصال والتخزين على الحدود، محولا عمليات العبور إلى جهاز لوجستي عالي الدقة، بفضلها حافظت الثورة على توازنها رغم الحصار.



ساقية سيدي يوسف... الذاكرة الدائمة

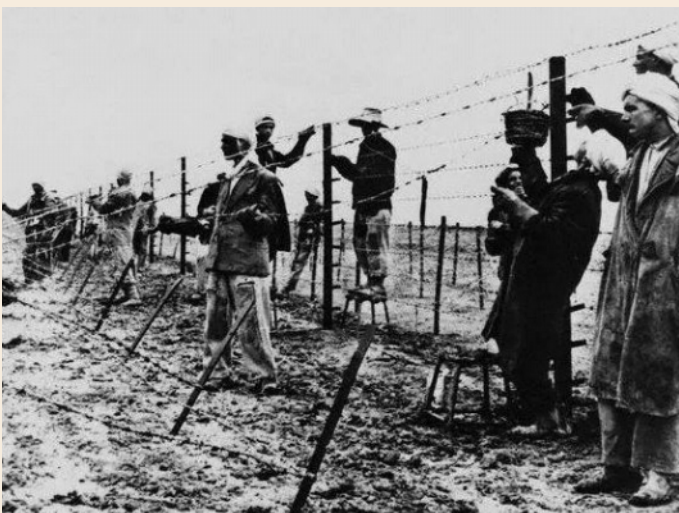
تعدّ مجزرة ساقية سيدي يوسف واحدة من أكثر الجرائم وحشية في تاريخ الاستعمار الفرنسي، حين قصفت الطائرات الفرنسية في 8 فيفري 1958 القرية التونسية الحدودية بدعوى وجود مخازن سلّح للثوار. استهدف القصف المدارس والمنازل والأسواق، وخلّف عشرات الشهداء من الأطفال والنساء

والشيوخ، ليُحدث صدمة كبرى في الرأي العام العربي والدولي. تحوّلت الساقية إلى رمز للأخوة الجزائرية-التونسية، وللتضحيات المشتركة التي دفعت ثمن دعم الثورة الجزائرية. لقد كشفت تلك العملية أن فرنسا كانت ترى في خطوط الإمداد خطرا يفوق المعارك المباشرة، وأن إرادة الشعوب أقوى من القصف.

التوارف.. دور رائد في المسلك الصحراوي



لعب التوارف دورا لا يُقدّر بثمن في نجاح المسالك الصحراوية التي اعتمدها جيش التحرير لنقل السلّح من ليبيا والنيجر وتشاد. بفضل معرفتهم العميقة بالجغرافيا القاسية ومسارات الرمال المتحركة، كانوا يقودون القوافل ليلا اعتمادا على النجوم واتجاهات الرياح. استخدمت القوافل طرقا لا تظهر على الخرائط، تمر عبر الوديان الجافة والكتبان المتنقلة، مما جعل تعقبها شبه مستحيل على الجيش الفرنسي. كان التوارف يوفّرون التمويه، والمرشدين، والجمال القادرة على حمل الذخائر لمسافات طويلة. هكذا أصبح هذا المسلك يُعرف بـ «الطريق اللامرئي» الذي أُمّن للثورة سلاحا نوعيا في أصعب الظروف.



خط موريس... جدار النار والكهرباء

كان الهدف منع تسلّل القوافل وإحباط شبكات الدعم التي تمّد جيش التحرير الوطني بالسلّح. ورغم التعقيد الهندسي والخطورة القصوى، استطاع المجاهدون اختراق هذا الخط عبر ممرات سرية وحيل ميدانية مبتكرة، ما جعل خط موريس رمزا لفشل القوة الاستعمارية في كسر إرادة عبور الحرية.

شكّل «خط موريس» أحد أخطر أدوات الحصار التي اعتمدتها فرنسا لقطع شريان السلّح عن الثورة الجزائرية. أنشئ سنة 1957 على طول مئات الكيلومترات، مزوّدا بأسلاك مكهربة، وألغام مضادة للأفراد، وخنادق مراقبة متواصلة، ما حوّل إلى جدار ناري حقيقي يفصل الجزائر عن تونس والمغرب.

الباحث إبراهيم الخليل حَقّام لـ«الأيام نيوز»:

ثلاثية السينما والتربية والثقافة مفتاح استعادة الريادة الجزائرية



حوار أجراه: الحاج عيسى بن معمر

يتحدث الباحث في السينما إبراهيم الخليل حَقّام، في حوار مع «الأيام نيوز»، عن العمق السياسي الكامن في اللغة السينمائية، وعن قدرة الصورة على صناعة الوعي وتوجيه المواقف، مستعرضا جدلية العلاقة بين الفن والسلطة في العالم العربي، وكيف تحوّلت السينما المعاصرة إلى أداة من أدوات القوة الناعمة التي تبني صورة الدول وتعيد تشكيل المخيال الجماعي. ويرى حَقّام أن السينما العربية ما تزال في رحلة بحث عن صوتها الحقيقي، وأن تجاوز أزماتها يمرّ عبر مشروع فكري وجمالي يربط الصورة بالهوية والذاكرة لا بالدعاية، مؤكداً أن مستقبل السينما السياسية في الجزائر مرهون بقدرتها على استعادة السردية الوطنية وتوجيه الفن نحو الوعي لا الاستهلاك.

الأيام نيوز: ما الذي دفعك إلى اختيار موضوع «السينما السياسية» تحديداً، في ظل تراجع حضور السينما الفكرية في العالم العربي؟

إبراهيم الخليل حَقّام: السينما السياسية ضرورة ثقافية لفهم الواقع من زاوية الصورة. نحن نعيش زمن الصورة الموجهة، حيث تتحوّل الكاميرا إلى سلطة ناعمة تتجاوز الخطاب المكتوب. لذلك، دراسة السينما السياسية هي محاولة لفهم كيف تصنع الصورة الموقف وتنتج الوعي. أما تراجع السينما الفكرية في العالم العربي، فهو نتيجة طبيعية لتهميش الفكر في مجمل الفضاء الثقافي.

الأيام نيوز: كيف تفسّر العلاقة بين الصورة السينمائية والسلطة السياسية؟ هل تراها علاقة تكامل أم توظيفاً متبادلاً؟

إبراهيم الخليل حَقّام: العلاقة بين السينما والسياسة هي علاقة شدّ وجذب مستمر. حين تكون السلطة منفتحة، تصبح السينما شريكا في بناء الهوية الوطنية وصياغة الذاكرة الجماعية. أما حين تضيق السلطة بالنقد، تتحوّل السينما إلى وسيلة مقاومة فكرية.

السينما في جوهرها فعل سياسي حتى عندما لا تتحدث عن السياسة، لأنها تعيد تعريف الواقع وتقدّم رؤية بديلة للعالم.

الأيام نيوز: تحدثت في بحثك عن «بناء صورة الدولة» من خلال السينما. برأيك، ما هي أبرز ملامح هذه الصورة كما ترسمها السينما العالمية اليوم؟

إبراهيم الخليل حَقّام: السينما العالمية اليوم تصنع صورا للدولة تتجاوز الحدود الجغرافية. الولايات المتحدة تُروّج لنموذج الدولة المنقذة والمهيمنة، بينما تقدّم أوروبا صورة الدولة المتحضّرة التي توازن بين القوة والقيم.

هذه الصناعة الذكية تجعل المتفرّج يستهلك فكرة الدولة قبل أن يستهلك الفيلم. الصورة هنا لم تعد فنية فحسب، بل سياسية وإستراتيجية تُسهم في هندسة الوعي الدولي.

الأيام نيوز: إلى أي مدى يمكن القول إن السينما أصبحت جزءا من «القوة الناعمة» التي تعتمدھا الدول لتلميع صورتھا أو تمرير أجنداتها؟

إبراهيم الخليل حَقّام: السينما اليوم هي الوجه الأبرز للقوة الناعمة. فيلم واحد قادر

على تحقيق ما تعجز عنه عشرات البيانات السياسية.

حين تُنتج دولة فيلما يمجّد قيمها، فهي لا تروّج فقط لثقافتها، بل تزرع صورتها في الذاكرة العالمية. لهذا السبب أصبحت السينما أداة دبلوماسية بامتياز، تخدم المصالح الوطنية من وراء الستار.

الأيام نيوز: هل ترى أن السينما العربية قادرة اليوم على إنتاج سردية مضادة تعيد الاعتبار للهوية العربية وتواجه الصور النمطية الغربية؟

إبراهيم الخليل حَقّام: السينما العربية ما زالت تبحث عن صوتها الحقيقي. لدينا محاولات قوية في فلسطين وسوريا وتونس والجزائر، لكنها تظل محدودة أمام هيمنة الإنتاج الغربي.

لكي تنتج سردية مضادة، يجب أن تمتلك السينما العربية مشروعا فكريا وثقافيا قبل أن تمتلك تمويلا. الهوية لا تُستعاد بالصورة فقط، بل بالوعي الذي يوجّه تلك الصورة نحو رسالة إنسانية أصيلة.

الأيام نيوز: ما هي أبرز الأخطاء أو الانزلاقات التي تقع فيها بعض الأفلام العربية حين تتناول قضايا سياسية أو وطنية؟

إبراهيم الخليل حَقّام: الخطأ الأبرز هو المباشرة الدعائية وغياب العمق الرمزي. حين تتحول السينما إلى منبر سياسي، تفقد روحها الفنية.

السياسة في السينما لا تُقال، بل تُستنبط من السرد والرمز والإيحاء. كذلك، يقع بعض المخرجين في فخ جلد الذات، فيقدّمون أوطانهم بصورة سلبية بدعوى الواقعية، في حين أن الفن الحقيقي هو الذي ينقد دون أن يهدم، ويكشف دون أن يشوّه.

الأيام نيوز: كيف يمكن للدول العربية أن توظّف السينما في الدفاع عن قضاياها الكبرى، كفلسطين أو صورة الإسلام، دون أن تقع في فخ الدعاية المباشرة؟

إبراهيم الخليل حَقّام: السبيل إلى ذلك هو الجمال قبل الخطاب. لا يمكن إقناع العالم بعدالة قضايانا بلغة الشعارات، بل بلغة الفن الراقى.

حين تقدّم فلسطين من خلال سرد إنساني عالمي، تصل الرسالة دون أن تُحس بالدعاية. على الدول أن تدعم الإنتاج الحرّ القادر على مواجهة الهيمنة السردية الغربية بأسلوب في متوازن يجمع بين الفكر والعاطفة.

الأيام نيوز: هل ترى أن الجمهور العربي أصبح أكثر وعيا بالرسائل السياسية الخفية في الأفلام العالمية؟

إبراهيم الخليل حَقّام: نعم، هناك وعي متزايد، لكن ما زال غير مؤطر. المشاهد العربي بدأ يدرك أن الفيلم ليس بريثا سياسيا، لكنه يفتقر إلى أدوات التحليل النقدي.

نحن بحاجة إلى تربية بصرية حقيقية، نُعلّم الجيل الجديد كيف يقرأ الصورة كما يقرأ

النص. من دون وعي بصري، نظل متلقّين لا فاعلين في تشكيل ذائقة العالم تجاهنا.

الأيام نيوز: من خلال أمثالك في البحث، ما الفيلم الذي تعتبره نموذجا ناجحا لبناء صورة إيجابية للدولة؟ ولماذا؟

إبراهيم الخليل حَقّام: من بين النماذج التي تستوقفني، السينما الكوبية والسينما الإيرانية. رغم الحصار، نجحت كلتاهما في تقديم صورة الدولة المقاومة والمبدعة في آن واحد.

الدرس هنا أن الفكر يصنع الصورة لا المال. الدول التي تمتلك رؤية ثقافية واضحة قادرة على تحويل الفيلم إلى رسالة سياسية راقية تحفظ كرامتها وتروّج لقيمها.

الأيام نيوز: ما العقبات البنيوية التي تحول دون ولادة سينما سياسية عربية مؤثرة وذات بعد استراتيجي؟

إبراهيم الخليل حَقّام: العقبات كثيرة: ضعف التمويل، الخوف من النقد، غياب التكوين الأكاديمي الجاد، وتهميش الفكر في المشهد الفني.

السينما السياسية تحتاج إلى حرية مسؤولية ومؤسسات ثقافية تؤمن بأن النقد ليس خصومة، بل وعي وطني. كما تحتاج إلى بيئة إنتاج تشجّع البحث الجمالي لا الإيديولوجي.

الأيام نيوز: كيف تقوّم الطبعة 28 من الصالون «سيلا» الجزائر الذي أختتم أمس

السبت؟

إبراهيم الخليل حَقّام: الصالون في حد ذاته مناسبة لتلقي الأفكار وتكريس الوعي وأخذ التجارب، من خلال التنوع الحاصل، سواء من حيث المضمون، أو حقّ الفعالية المصاحبة التي تجعل القاسي أمام فسيفساء من الشغف والإبداع.. وما ميز طبعة هذه السنة، هو تعدد دور النشر الوطنية والعربية التي أصبحت تولي اهتماما بالغا لهذا الحدث الذي عكس الصورة المشرقة للثقافة والفكر والأدب، وفتح آفاقا جديدة لما يعرف بصناعة الكتاب... ما يجعل من الجزائر إحدى المحطات المهمة في الساحة العربية.

الأيام نيوز: في ختام الحوار، كيف تتصوّر مستقبل السينما السياسية في الجزائر تحديداً، والعالم العربي عموماً؟

إبراهيم الخليل حَقّام: السينما الجزائرية تمتلك رصيда تاريخيا عظيما منذ أفلام الثورة، لكنها تعاني اليوم من انقطاع السردية الوطنية وتراجع الدعم الهيكلي.

إذا استطاعت الجزائر أن تربط السينما بالتربية والثقافة، فستستعيد ربادتها الإفريقية والعربية. لدينا طاقات شابة، ومواهب قادرة على صياغة سينما ذاكرة وهوية وموقف.

أما على الصعيد العربي، فالمستقبل سيكون لمن يدرك أن السينما ليست ترفيها، بل سلاح وعي ومقاومة ثقافية في عالم تُدار فيه المعارك بالصورة قبل الكلمة.

أيهما يحسم معركة النكهة.. دونات جوهانسبرغ أم كعك تلمسان؟

محمد بوحفص

على رصيف مزدحم في إحدى ضواحي جوهانسبرغ، تقف امرأة خمسينية تُدعى نومسا، ترتدي مئزرا بسيطا وتغطي رأسها بوشاح مزركش. أمامها طاولة خشبية صغيرة، عليها صحنان كبيران من الدونات الساخنة، تفوح منهما رائحة الزيت والسكر والفانيليا. تمرّ السيارات والحافلات، يعلو صخب السوق، لكن نومسا تبتسم بهدوء وهي تردد: "أنا لا أبيع الحلوى فقط، أنا أبيع لحظة دفء في صباح بارد"

بعيدا شمال القارة، في مدينة تلمسان الجزائرية، يجلس عمي موسى أمام فرن صغير من الطين قرب باب القرمادين العتيق، يرضّ أقراص الكعك الذهبي برائحة اليانسون والسمسم. تقترب منه طفلة صغيرة، تضع عملة معدنية في يده وتقول بلهجة تلمسانية محببة: "اعطيني كعكة سخونة يا عمي موسى". فيبتسم ويجيب: "ربي يدقّ قلبك كيما سخونة الكعك."

ما بين نومسا في الجنوب الإفريقي وعمّ موسى في غرب الجزائر، تمتدّ خيوط حكاية ثقافية وإنسانية واحدة. حكاية البسطاء الذين يصنعون من لقمة العيش فنّا للعيش. فهؤلاء الباعة المتجولون الذين يبيعون الحلوى الساخنة على الأرصفة ليسوا مجرد تجار، بل رواة حكايات المدن الصغيرة، وحراس الذاكرة الشعبية.

نومسا بدأت عملها قبل عشر سنوات، بعد وفاة زوجها. لم تجد مصدر رزق سوى وصفة الدونات التي تعلمتها من صديقتها في الكنيسة. تقول وهي تراقب أطفال الحي يلتفون حولها: "كنت أبحث عن طريقة لإطعام أولادي، واليوم لا يمر صباح دون أن يأتي الناس لتذوقها. يقولون إن رائحتها توقف القلب قبل المعدة." قصتها ليست نادرة في جنوب إفريقيا، حيث تنتشر نساء كثيرات مثلهن في الأسواق الشعبية، يبعن "الماجادو" أو "البينية"، وهي كعكات مقليّة تشبه تماما كعك تلمسان. هذه المهنة البسيطة تحولت إلى رمز للمقاومة الاقتصادية للنساء، ووسيلة للحفاظ على الكرامة في وجه البطالة والفقر.



أبي جويو

في الجزائر، لا تختلف الحكاية كثيرا. عمّ موسى يروي لنا: "بدأت البيع وأنا شاب صغير، كنت أرافق والدي إلى السوق المركزي. الكعك التلمساني سرّه في الصبر، يجب أن يرتاح العجين كما يرتاح الإنسان قبل ما يخرج للحياة." ثم



آخر دونات في اليوم، أشكر الله وأقول لنفسي: أنا اليوم ساعدت أحدهم على أن يبدأ صباحه بابتسامة. وفي تلمسان، يودّع عمّ موسى زبائنه بعبارته المعتادة: "الله يسهلكم، ما تنساوش الكعك سخون دايمًا يفترّح القلب."

هكذا، تذوب الحدود بين شمال القارة وجنوبها. فبين الدونات الإفريقية والكعك التلمساني تمتد خيوط دافئة من المعنى، عن الكرامة والصبر والأمل الذي يُقلى بزيت الناس الطيبين. ومن خلال قصص نومسا وعمّ موسى وغيرهما من الباعة البسطاء، ندرك أن الحلوى التي تُطهى على الأرصفة ليست مجرد طعام، بل شهادة يومية على بقاء الإنسان الإفريقي في وجه الصعاب. إنها صورة من صور الاقتصاد الشعبي الذي يختزن الذاكرة، ويعيد تعريف معنى الكسب والعمل.

فالدونات في جنوب إفريقيا والكعك في الجزائر يرويان قصة واحدة: أن البساطة قد تكون أعمق من الثراء، وأن الناس العاديين يصنعون الاستثناء حين يزرعون في الشوارع نكهة تشبه الوطن.

يسمّى بالاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا والجزائر ليس مجرد نشاط هامشي، بل هو عمود من أعمدة الصمود الاجتماعي. ففي الأسواق الشعبية من زويرات إلى تلمسان، ومن لاغوس إلى قسنطينة، يشكل هؤلاء الباعة المتجولون نسيجًا بشريًا يمنح المدن روحها. الباحث الجزائري عز الدين بلقاسم يرى أن بائع الكعك في تلمسان يمثل "نموذجًا للتوازن بين الأصالة والضرورة"، ويضيف: "حين يبيع عمّ موسى الكعك، فهو لا يبيع سلعة فحسب، بل يقدم درسًا في الاستمرار رغم التحولات. الكعك مثله مثل الموشحات والأقواس القديمة في المدينة؛ رمزٌ للاستمرارية."

تلتقي نومسا وعمّ موسى في نقطة واحدة: كلاهما يعمل على حافة الطريق، على تماس مباشر مع الناس. كلاهما يبتسم رغم التعب، ويحوّل الرصيف إلى مساحة للقاء الإنساني. في عالم تزداد فيه المسافات بين البشر، تبقى مثل هذه المهن الشعبية جسورًا صامتة تربط الأجيال والثقافات. تقول نومسا وهي تغلق صندوقها عند المساء: "حين أبيع

التواصل الاجتماعي اليومي، الذي يربط الناس بالحي وبالماضي."

في زويرات الموريتانية، يقول الطبيب أمادو ديوب، الذي درس في الجزائر ويعيش اليوم في جوهانسبرغ: "حين أشتري دونات من نومسا، أشعر وكأنني عدت إلى الجزائر. الرائحة نفسها، الحنين نفسه. الحلوى هنا وهناك هي لغة واحدة يفهمها الجميع." وفي تلمسان، تقول فتية بن دحو، وهي سيدة خمسينية تشتري الكعك لتقدّمه لأحفادها: "زمان، كانت أمي تعمل الكعك في الأعياد وتوزعه على الجيران. اليوم صارت الناس تشتريه من عند عمّ موسى، لكن الطعم لم يتغير لأن الحب بقي كما هو."

أما بدر الدين، شاب جامعي، فيضيف: "الكعك هنا ليس مجرد أكل. لما نخرج من الجامعة نذهب عند عمي موسى، نجلس نحكي عن الدراسة والسياسة، وهو يسمعنا بابتسامته. صار مثل رمز صغير للمدينة."

يتفق الخبراء الاقتصاديون على أن ما

يضيف بابتسامة: "كعكي صار معروفًا حق بين طلبة الجامعة، يقصدوني من بعيد من أجل تذوقه لا غير."

من منظور ثقافي، تمثل الدونات في جنوب إفريقيا والكعك في الجزائر أكثر من مجرد وجبة شعبية، هما رمزٌ للدفع الجماعي، ووسيلةٌ للاندماج الاجتماعي. في المجتمعات الإفريقية، حيث تتقاطع الصعوبات اليومية مع الأمل، يصبح إعداد الحلوى وبيعها طقسًا اجتماعيًا يذكّر الناس بأن البساطة قادرة على مقاومة القسوة. تقول الباحثة الجنوب إفريقية ناتالي موكوينا: "كل دونات تُقلى على الرصيف هي شهادة على بقاء الإنسان في وجه التهميش. إنها مقاومة ناعمة لكنها فعالة، لأن كل زبون يشتري ليس فقط الطعام، بل أيضًا قصة حياة."

ويرى الأستاذ عبد الرحمن بن عليّة، الباحث في التراث اللامادي، أن الكعك التلمساني لا يمكن فصله عن نكهة المدينة نفسها: "هو جزء من هويتها الحسية، مثل الموسيقى الأندلسية والزخرفة العربية. إنه شكل من أشكال

كلمات تعبر الحصار...

فلسطين تحتفل بربع قرن من الحقيقة

ليست ترفا، وأن الكلمة إذا لم تكن مقاومة فهي خيانة، لذلك جاءت لفة التهاني محققة بالدموع والعزة في آنٍ واحد، وكأنها توازن بين الحنين والصلابة، بين الألم والفخر، في كل جملة كان هناك إحساس بالعهد المتجدد: أن تظل الجزائر ودية للحق، وأن تظل فلسطين على عهد الوفاء.

إن قراءة تلك الرسائل تشبه قراءة قصيدة جماعية كتبها الشعوب لا الأفراد، قصيدة تتعدد أصواتها لكن لحنها واحد: «الحرية لا تموت»، وبهذا المعنى، تحولت مناسبة تأسيس صحيفة جزائرية إلى عيد وطني عربي للكرامة، إلى محطة يلتقي عندها الشهداء والأسرى والصحفيون والقراء جميعا تحت مظلة واحدة اسمها «الحقيقة».

إن ما ميّز تلك البرقيات ليس كلماتها فحسب، بل نبضها الداخلي الذي يحمل توقيع التاريخ، فحين تخاطب فلسطين الجزائر، فإنها تخاطب ذاتها الأخرى، لأن الجزائر هي الذاكرة التي لم تُمخ، ولأن فلسطين هي الجرح الذي لم يندمل، كلاهما يدرك أن طريق الحرية طويل وشاق، لكنهما أيضا يؤمنان أن الطريق يستحق العناء، وأن النصر الحقيقي هو أن تبقى الكلمة حيّة رغم كل محاولات الخنق.

وهكذا، حين تُطفئ جريدة جزائرية شمعتها الخامسة والعشرين، لا تُطفئها وحسب، بل تُشعل في المقابل شموعا في زنازين بعيدة تنتظر الضوء، فكل برقية تهنئة كانت في حقيقتها شمعة تُشعلها فلسطين في ليلها الطويل، وكل حرف فيها كان ترجمة عملية لمعنى التضامن الإنساني حين يتجاوز الشعارات، لقد أثبتت هذه التجربة أن الإعلام لا يكون شريفا إلا إذا كان منحازا للإنسان، وأن الصحافة التي تفقد بوصلتها الأخلاقية تحول إلى صدى باهت لفرغ كبير. أما «الأيام الجزائرية» فقد حافظت على اتجاهها نحو الإنسان، وظلت تكتب بالحر ذاته الذي كتب به الشهداء وصاياهم: «لا تتنازلوا عن الحلم».

إن الجزائر، في هذا المعنى، لم تكن فقط الدولة التي آوت الثورات وقُدّست الشهداء، بل كانت الدولة التي آوت الكلمة وحمتها من الابتذال، وبرقيات فلسطين التي تدفقت نحوها لم تكن إلا ترجمة لعرفان متبادل بين وطنين، كلاهما عرف كيف يحول الألم إلى طاقة، والهزيمة إلى وعي، والغياب إلى حضور، في تلك اللحظة التي احتفلت فيها الجزائر بربع قرن من الصحافة الحرة، كانت فلسطين تحتفل معها بنصف قرن من الوفاء، لأن ما يجمع بينهما ليس الزمن بل المعنى، وليس الورق بل الروح.

وحين نقرأ اليوم تلك الرسائل التي تعبر البحر والصحراء لتصل إلى الجزائر، ندرك أن ما بين البلدين ليس مجرد تضامن عابر، بل معاهدة مكتوبة بدم وضمير وذاكرة لا تنسى، إنهما المثال الحي على أن العروبة ليست شعارا بل التزام أخلاقي، وأن الكلمة حين تكون صادقة تصبح وطنا آخر، ولعل أجمل ما يمكن أن يُقال في ختام هذا النشيد الطويل: إن الجزائر وفلسطين لا تحتاجان إلى أن تعاهدا من جديد، لأن العهد قائم في دمهما منذ أول شهيد سقط هناك وأول حجر رُفع هنا، وإن الكلمة التي كتبها «الأيام الجزائرية» قبل خمسة وعشرين عاما ما زالت حيّ الآن تُكتب بالحروف ذاتها: من أجل الإنسان، من أجل الحرية، من أجل ألا يُنسى الأسير ولا تُطفأ الذاكرة.



ربع قرن من الصحافة الحرة، كانت في الواقع تحتفل بقرن كامل من الوعي الذي لم يخفت. فالجزائر التي حررت أرضها من الاحتلال الفرنسي ما زالت اليوم تساهم في تحرير الوعي العربي من احتلال أشد خطورة: احتلال الصمت، واحتلال التزييف، ولعل أجمل ما في هذه الرسائل أنها جاءت من قلوب تعيش القهر يوميا، لكنها وجدت في الحرف الجزائري ما يذكّرها بأن النضال لا يشيخ، وأن الصداقة التي توثقها الكلمة لا تموت.

في تلك البرقيات، كان الصدى يتكرر: «شكرا للجزائر لأنها ما زالت معنا»، وكان معنى هذا «المعنا» أوسع من الجغرافيا وأكبر من السياسة؛ كان يعني أنهم يشعرون أن قلوب الجزائريين تطرق أبواب زنازينهم كل صباح، وأن الصحف التي تصدر من العاصمة الجزائرية تُوزع معنويا في كل زناينة داخل السجون، لقد صارت الجزائر بعيونهم «رئة الحرية»، وصارت «الأيام الجزائرية» سجلا مفتوحا لذاكرة الأسرى، يكتبون فيها عبر الآخرين حكايتهم المعلقة بين الظلمة والنور.

تلك البرقيات كشفت أن ما يجمع الجزائر بفلسطين ليس مجرد تاريخ مشترك من النضال، بل هو إيمانٌ واحد بأن العدالة

الوعي. وهنا تتبدى المعجزة: أن تكون الصحافة سلاحا ناعما يشق جدار العتمة، وأن تتحول الكلمات إلى صرخاتٍ توقظ الضمير الإنساني من سباته.

ما من صحيفة عربية احتفت بها فلسطين كما احتفت بهذه التجربة الإعلامية التي وقفت شامخة في وجه التزييف، وثابتة أمام حملات الترويض الإعلامي، فحين كان البعض يساوم على الحقيقة، كانت الجزائر تضعها على الصفحة الأولى، لتقول إن الكلمة التي لا تنحاز إلى المظلوم ليست كلمة. من هنا، صارت التهاني اعترافا أخلاقيا قبل أن تكون مجاملة سياسية، وأصبحت الجزائر في أعين الفلسطينيين ليست فقط أرض المليون ونصف المليون شهيد، بل أيضا أرض المليون ونصف المليون كلمة، كلمات وُلدت من رحم المقاومة ولا تزال تنبض بدماء الحروف الحرة.

في كل سطر من تلك البرقيات كان التاريخ يتكلم بلغة الامتنان، كان هناك إحساس عميق بأن الجزائر لم تتغير، وأنها ما زالت تمسك بالمشعل الذي أضاء دروب الحرية العربية، وحين كانت الرسائل تتحدث عن

الحاج عيسى بن معمّر

في زمن تتآكل فيه الحقائق تحت ركام الضجيج، وفي عالم تتبدّد فيه القيم بين عناوين متسارعة، تنهض الجزائر من عمق التاريخ كصوت قديم لا يشيخ، صوت لا يعرف الانحناء، لتقول للعالم: إن الكلمة حين تكون صادقة، لا تُهزم. من هنا، من ضفاف المتوسط، أشرقت مؤسسة «الأيام الجزائرية» كمنبر للحقيقة وامتداد لذاكرة من نار ومجد، لتغدو بعد خمسة وعشرين عاما، أكثر من صحيفة تُقرأ؛ إنها سجلّ وطن يُكتب كل يوم بحبر الكرامة. لم تكن ذكرى تأسيسها حدثا مهنيا فحسب، بل لحظة وعي عربي تجدد فيها عهد الحرف بالقضية، وتجسدت فيها روح الجزائر وهي تضع يدها في يد فلسطين، لتقول إن بينهما ما هو أعمق من التضامن، إنه الالتحام الأبدي بين ثورتين لا تنطفئان. في كل برقية تهنئة، كانت فلسطين تكتب للجزائر رسالة حبّ مشبعة بعطر الأرض، وكأنها تقول: من جبال الزيتون إلى جبال الأوراس، دمننا واحد، وحكايتنا واحدة، والكلمة بيننا جسراً من ضوء لا تهدمه المسافات. كل عبارة وصلت إلى الجزائر لم تكن مجرد تهنئة بربع قرنٍ من العطاء الصحفي، بل كانت شهادة وفاء أودعها الأسرى خلف الأسوار، أولئك الذين يدركون أن الصوت الذي يخرج من الجزائر أقوى من الصمت الذي يفرضه القيد. فقد عرفت فلسطين، منذ زمن بعيد، أن الجزائر حين تكتب، فإنها لا تمارس الصحافة بل تمارس الوفاء.

البرقيات التي تدفقت من الأرض المحاصرة لم تكن رسائل احتفالية عابرة، بل وثائق وجدانية لوحدة المصير، كتبها الذاكرة الجماعية لشعب ذاق طعم السجن كما ذاقَت الجزائر طعم الاستعمار، كلاهما عرف معنى أن يُسلَب الإنسان من حريته ويظل متمسكا بكرامته في كلماتهم، كان الأسرى يخاطبون الجزائر لا بوصفها دولة، بل باعتبارها ذاكرة حية للنضال العربي، وكانوا يرون في «الأيام الجزائرية» مرآة تعكس ملامحهم في عتمة الزنازين، وجسرا يعبرون عليه من الغياب إلى الحضور. وحين كتبوا تهنئاتهم، كانوا كمن يرسل وردة من بين الحديد، وردة تنبت في ليل طويل لتقول: «ما زلنا نحيا، لأنكم تكتبون عنا».

لقد أجمعت الرسائل على أن الصحافة الجزائرية هي الامتداد الطبيعي لروح نوفمبر، تلك الروح التي جعلت من الثورة مدرسة في مقاومة النسيان، وأن مؤسسة «الأيام الجزائرية» كانت ولا تزال تمثل الضمير الجمعي الذي لم يخن الحقيقة يوما، لم تكن مجرد منبر يروي الأخبار، بل كانت سارية لعلم أخلاقي يرفرف فوق كل انكسار، شاهدة على أن الحرية لا تُمنح بل تُنتزع، وأن القلم يمكن أن يكون طلقة حين يكتب في وجه الاحتلال. من بين سطور تلك البرقيات، كان يمكن أن يُسمع صوت الأسير وهو يهمس: «حين تكتب الجزائر عنا، نشعر أن القيود تتراخي، وأن الليل أقل وحشة، وأن الوطن، وإن ابتعد، ما زال يزورنا في الحلم».

ولأن اللغة حين تفيض بالصدق تتحول إلى صلاة، جاءت تهاني فلسطين للجزائر كأنها أنشيد تذكّر الأمة بصلبها الأول، بحقيقتها الأولى حين كان العربي لا يهادن الظلم ولا يقايض العدل بالسكوت، كانت فلسطين تقول في رسائلها إن الجزائر لم تكن محايدة يوما، ولم تكفّ بالتعاطف من بعيد، بل جعلت من إعلامها خندقا آخر في معركة

النظام البيئي الزمني وأثره على الفلسطيني



د. حسن بشارات

(دكتوراه في الإرشاد النفسي والتربوي)

لا شك أنَّ الفلسطيني ترتبط ذاكرته بإدراكٍ تامٍّ بالصدمات النفسية المتعاقبة عليه منذُ عشرات السنين بفعل الاحتلال وممارساته العنصرية والاضطهادية المتواصلة ضده، بدءًا بالتهجير والقتل والتنكيل والأسر والتضييق المستمر وصولاً إلى حربٍ إبادةٍ تستهدفُ الكلَّ الفلسطيني

في كلِّ أماكن تواجده، ولا بصيص أملٍ دون الإيمان والإرادة والتحدي للوصول إلى معنى وجوديٍّ في هذه الحياة.

تحدث دكتورُ الإرشاد النفسي «فاخر الخليلي» حولَ مفهوم الصدمة النفسية بالإصابة، المتمثل بفقدان الشغف والأمل وحيات الأمل والخذلان من منظومة كاملة، نتيجة التأثير النفسي الذي يُصيب الأشخاص الذين يستمعون أو يتعرّضون بشكلٍ متكرر لقصصٍ وتجارب مؤلمة عاشها الآخرون. وهذا ما دفعني إلى التفكير بتلك الصدمة وأثرها على الفلسطيني الذي يحمل هذا الثقل بداخله ويحاول المضي في حياته بحثاً عن الأمل، وعزّز هذا الشعور أثناء توجهي في اليوم نفسه - الذي تحدث فيه الدكتور «فاخر الخليلي» - إلى تقديم واجب العزاء أو كما نحب أن نسّميه (واجب التهئة بالشهادة) لأحد

رجال بلدي الذي فقد بالأمس ابنه الثالث، وتحتجز «إسرائيل» جثمانين اثنين، في سعيٍّ دائمٍ منها لقهر الفلسطيني لفترةٍ أطول بفقدانٍ ملتبسي ضاغط يغيب به الجسدُ وتبقى الروحُ حاضرةً في قلب ذلك الرجل، الذي يُطلبُ منه أن يبقى متأزماً ثابتاً واقفاً على قدميه لإيمانه بعدالة قضيته، مستلهماً بذلك خبراته من ذاكرةٍ ممتدة عزّ سنواتٍ من النضال الفلسطيني الساعي للحرية.

يُعَدُّ النظامُ الزمني (Chronosystem) في إطار نظرية (برونفنبرنر) المكوّن الخامس للنظم البيئية، والذي يوضحُ فهمًا لأثر الزمن والأحداث التاريخية المتعاقبة على الفرد وعلى المجتمع.

فيتجلّى ذلك النظامُ في السياق الفلسطيني بوضوحٍ بفعل الاحتلال المتواصل، فلم

يعدُّ الحدثُ الصادم موقفاً عابراً، بل تحوّل لمخزونٍ من الخبرات الطويلة والمتجددة عزّ سنوات الكفاح الفلسطيني، تتجسّد من خلالها الهوية الفردية والجماعية معاً. فالقتل والاعتقال والأسر والإبعاد والتهجير والإبادة وهدم البيوت والحصائر واحتجاز الجثامين واقتطاع الأراضي والسيطرة عليها وجرائم المستوطنين واعتداءاتهم، ليست أحداثاً منفصلة بل حلقاتٍ متصلة ببعضها البعض مثقلةً بالقهر والشعور بالاضطهاد والخذلان إلى جانب خيبات الأمل. وأجزمُ أنَّ التاريخَ البشري لم يُدوّن خلاله أحداثاً مشابهةً للفعل الإجرامي الممارس ضدَّ الفلسطيني من قبل احتلالٍ تحصّن بمجتمعٍ دوليٍّ ذرّوه فعله خطايا تحملُ معها كلمات العجز عن الفعل، وهذا ما يخلقُ حالةً من الصدمة الجماعية الزمنية التي تتوارثها الأجيال.

إنَّ تلك الخبرات المتراكمة لا تؤثر على البناء النفسي للأفراد فقط من خلال مشاعر القلق المستمر والخوف الشديد والحزن والعجز، بل تتعداها لتشملُ البنيةَ الأسرية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي إعادة تشكيل الوعي الجماعي في إطار مقاومةٍ وصمودٍ وتشبُّهٍ بالحقوق، لكنه في الوقت نفسه مثقلٌ باستنزافٍ نفسي واجتماعي متواصل. ومن هنا فإنَّ النظامَ الزمنيَّ بمدته يمثلُ تحليلاً مهماً لكيفية تداخله مع الواقع السياسي والاجتماعي الفلسطيني، وما ينتجُ عنه من آثارٍ عميقة على النموّ الإنساني والسلوك الجماعي، لأن الأحداث الدائرة والتعرّض المستمر لأحداثٍ صادمة لا يُنظرُ لها فقط في لحظتها، بل تتعداها لتستمرّ آثارها عزّ الزمن وأجيالٍ متعاقبة تتغيّر بها نظرة الفرد للعالم (الشعورُ بأنّه مكانٌ غير آمن).

«وداع على رمال تشرين».. قراءة نقدية في شعرية «صباح بشير»

فهي لا تستسلم لمعيار الذكورة الشعري التقليدي الذي يحصر الإبداع في القريض، بل تعلن استقلالها الأدبي واختيارها للنثر كفضاء حرّ.

في القصيدة، تتجلى الأنوثة الواعية بالوجع، لا بوصفها ضعفاً، بل طاقة تعبيرية سامية: «بَصْدِرِ الصَّبِّ أَلْحَانٌ تُرَوِّى / وفي بُبْصِ الهوى جمْرٌ خطير»

قراءة التفكيكية

من منظور التفكيك، يمكن ملاحظة أن النص ينقص نفسه من داخله: الكاتبة تقول إنها ليست شاعرة، لكنها تكتب شعراً ناضجاً في إيقاعه وصوره، مما يخلق تناقضاً مقصوداً يكشف وعياً بالكتابة بوصفها «تجربة لا تُعرَف».

مفردة الوداع لا تعني النهاية المطلقة، بل تولد في داخلها إمكانات العودة، إذ «تشرين» الخريفي هو ذاته الذي يسبق «كانون» الشتاء، أي لحظة التجدد.

التقييم الجمالي: تتجلى في النص لغة راقية وصور طافحة بالوجدان، مع حضور واضح للصدق العاطفي الذي يغلب على أي تكلف لفظي.

الكاتبة تملك حساً لغوياً راقياً وإدراكاً فنياً لجوهر الشعر حتى وهي تزعم العكس.

قصيدتها تجمع بين الشفافية الوجدانية والدقة الموسيقية، وتُترجم إحساساً خريفيًا شاملاً يجعل الوداع رمزاً لحياةٍ تكرر فيها الدورات بين اللقاء والانفصال.

خلاصة نقدية

قصيدة «وداع على رمال تشرين»، هي نصٌ حدائي في روحه، وإن اتّخذ الشكل الكلاسيكي في الوزن والقافية؛ فهو يجسّد تجربة أنثوية متأملة، متصالحة مع الألم، واعية بالذات والكتابة.

إنه نصٌ يكتب الشعر من موقع الوعي لا الادّعاء، ويُبرّز كيف يمكن للحشّ النثري أن يتجلى في بنية شعرية متينة، في تزاوج جميل بين الصدق والعذوبة.

شكراً للأديبة «صباح بشير» على كلّ هذا الجمال.



المجردة إلى كائنات حيّة: الليل يقضي، الدمع يستجير، الذكرى تمش عروق الروح؛ وهي أساليب تُشيع الحركة في النص وتكسر جمود الصورة.

التركيب: الجمل متوازنة، يغلب عليها الطابع التقريري الشاعر، أي أن الكاتبة تمزج بين وضوح النثر وإيقاع الشعر، وهذا يعبر عن المرحلة الانتقالية بين النثرية والشعرية التي أشارت إليها في مقدمتها.

من منظور التحليل النفسي، القصيدة تعكس صراعاً داخلياً بين الرغبة في التواصل والخوف من الانكشاف.

الدموع والليل والوداع رموز لانطواء الذات: تكرار ألفاظ «الوحدة، الانسحاب، المصير» يوحي بحالة من القبول الحزين للقدر العاطفي، وكأن الذات وجدت راحة في التسليم للألم.

قراءة نسوية: الخطاب الشعري هنا أنثويّ بامتياز، ليس من جهة الجنس البيولوجي للكاتبة، بل من جهة حساسية التعبير وعمق الشعور.

تتبذّر الذات الأنثوية الواعية بذاتها حين تقول في المقدمة: «أجد روعي تستفيض في النثر ببيان أبهى، وعمق أرسخ».



والزمن الخريفي، أي زمن الأفول.

البنية الدلالية: القصيدة تنبني على ثنائية مركزية: الوصل/ الانفصال، الحضور/ الغياب، الأمل/ القدر.

«وداع تشرين» ليس مجرد وداع شخصي، بل هو رمز لمرحلة زمنية من الذبول الداخلي، تماثلاً كما يرمز تشرين إلى الخريف وانتهاء دورة الحياة.

من ناحية الأسلوب

الضمير الغالب: ضمير المتكلم (أنا) يهيمن على النص: أنا كلّمْ أجوب تُخوم روج، مما يعزز طابع الاعتراف والانكشاف الوجداني.

التشخيص (التجسيد): تحويل المعاني

مدخل عام لقراءة النص

النص الذي بين أيدينا يمثّل تجربة وجدانية متأملة، تتقاطع فيها الذات الأنثوية مع فضاء الحنين والوداع، في تفاعل بين الشعر والنثر، وبين الوعي بالكتابة والوعي بالذات. تقول الكاتبة في مقدمتها إنها لا تدّعي الشعر، لكنها تكتب بدافع وجداني صادق، وهذا الوعي المسبق بالكتابة يجعل النص منفتحاً على النقد الحديث من مداخل متعددة (التفكيكية، البنوية، الأسلوبية، النسوية، الجمالية..).

من الناحية البنوية، يُلاحظ في القصيدة:

البنية الإيقاعية: التزام الوزن والقافية يوحى بانضباط موسيقي يوازن بين الوجدان والانفعال. القافية الموحدة (يـ) تمنح النص نغمة حزينة متكررة تتماشى مع موضوع الوداع والانكسار.

الإيقاع الداخلي (تكرار الأصوات الرخوة: س، ش، ر) يعقّق الإحساس بالحنين والانسحاب.

المعجم الشعري: يتكوّن المعجم من حقول دلالية متجانسة: (الليل، البعد، الدمع، الشط، الموج، الوداع، تشرين)، وهي ألفاظ تلتقي جميعها في دائرة الحزن والانفصال



بقلم «مرياني عبد المجيد

كتبت الأدبية «صباح بشير»: «لست أدعي رتبة الشّاعرة، ولكن.. لي مع القريض محاولات خفيّة وجدانيّة تبقى أسيرة مدوّناتي الخاصّة، لا تغادر سربتها إلى النّشر، لذلك.. أبقى على هذه المحاولات الشّعريّة طيًّا الكتمان؛ إذ أجد روعي تستفيض في النّثر ببيان أبهى، وعمق أرسخ، وما هذا التّقدير لتناجي التّثريّ إلّا إيمان راسخ بما يخلّطه يراعي، لا غرورا، بل ثقة فيما أودعه من معانٍ.

ومع اعترافي بأنّي لست شاعرة، فإنّي أهديك هذه التّفحة من القوافي، التي لم تُكتب إلّا بعد أن تجسّدت في روعي صدقا باذخا، وامتلأ وجدانها خالصا، وإحساسا متأسّلا وشعورا مفعما.

هي نفحة لامست جوهر روعي، فاستحالت قرارا بالنّشر، وبكلّ رجاء، أمل أن تجد في قلوبكم مقاما لثقا، وأن تلامس ذاتنكم الزّفيعة».

وداعٌ على رمالِ تشرين

خروفي ما تهنّئ من وصالٍ
وسهدي في الدّجى خلّ سميّر
أقمنا الليلَ والأفكارَ تَقْضي
وَمَا وَاثِي ضِيَا شَمْسِي بُشِيرُ
ولم يبرح خيالي عصف بُغْدٍ
وفي غَيْثِي دَمْعٌ يستجيرُ
ولم يلطف بِقَوْلٍ مَن هَوْننا
على شَطِّ شَجَا عَشْقٍ مَرِيرُ
وظِلّ الموج أَرهقنا وداعًا
لأخْرِفْنَا، وتُشِيرُنْ قَدِيرُ
بَصْدِرِ الصَّبِّ أَلْحَانٌ تُرَوِّى
وفي بُبْصِ الهوى جمْرٌ خطِيرُ
لَقَدْ مَشَتْ عُرُوقُ الرُّوحِ دُغْرَى
لدى هَبَاتِهَا قَلْبِي أُسِيرُ
أنا كلّمْ أجوب تُخوم روجٍ
يُرَدِّدُ نَبْرَهُ سِرٌّ كَسِيرُ
يقيني وَخَدْيِي قَدْرٌ مُطَاعُ
وإنّ الانسحابُ هُوَ القصيرُ

الأيام NEW



لكل إعلاناتكم.. لكل إشهاراتكم..

الهاتف: 0549.18.41.74 - الهاتف / الفاكس: 044.09.65.84

البريد الإلكتروني : contact@elayemnews.dz

<https://elayemnews.dz>



دفتـر الطليبات

كتفه من الخلف.

- «كنت أنتظر زائرًا منذ سنوات، والآن أنت لي».

كانت هذه آخر كلمات سمعها ياسين قبل أن يسقط في دوامة من الظلام.

في ذلك الصباح، تسلت أشعة الشمس من بين الستائر وانعكس نورها على جدران الغرفة. فتح ياسين عينيه ليجد نفسه ممددًا على السرير، يحيط به البياض، وفجأة سمع صوتًا يقول:

. كيف تشعر الآن؟

كان صادرًا من ممّوضة تقف أمام الباب.

غمغم ياسين سائلًا:

- أين أنا؟

فتقدمت الممرضة نحوه بحذر، تخفي خلفها حقنة، وأجابت بهدوء:

. في مستشفى الأمراض العقلية.

وأنهت كلامها بحقن ذراعه. اتسعت عينا ياسين بمزيج من الصدمة والرعب عندما لمح دفتـر الطليبات فوق الطاولة بجانبه، ثم أطبق جفناه مجددًا واستسلم لتأثير المخدر.



وانقلب الوجه غاضبًا. هرول مسرعًا إلى الباب، لكنه كان مغلقًا. وبعد دقائق، انقطع التيار الكهربائي وانطفأت الشمعة كما لو أن أحدًا أطفأها. غرق الرجل في الظلام الدامس، وتسارعت أنفاسه وتصبّب العرق من جبينه. فجأة، شعر بأصابع باردة تلمس

قلب الصفحات واطلع على القائمة التي كانت تضم أكلات غريبة. أغلق الدفتـر بخوف، لكنه سرعان ما لمح كتابات تتشكل على غلاف الدفتـر: «لا يمكنك أن ترحل دون أن تطلب شيئًا».

جديد للمقهى. اطلب ما تريده مجانًا ودع التحلية لي». وختمت الكلمات برسم لوجه مبتسم بلون أحمر قاني يشبه الدم. شعر ياسين برجفة تسري في جسده عندما



بقلم: آية مصدق

(كاتبة من تونس)

هطلت الأمطار بغزارة تلك الليلة، وكأن السماء تفرغ ما في جوفها دفعةً واحدة. انبعث من الطريق الضبابي ضوء سيارة خافت، كان ياسين عائدًا إلى منزله في الضاحية الجنوبية من البلدة، وفجأة تعطلت السيارة.

وعندما نزل، لمح ضوءًا يتسلسل من منزل قريب على جانب الطريق. اقترب بحذر ودق الباب، لكن لم يُجب أحد. فتح الباب ودخل بحذر، فوجد في الداخل شمعة مشتعلة على طاولة خشبية قديمة، وبجانها دفتـر بدا كأنه دفتـر طليبات وكروسي هزاز يُحدث صوتًا مخيفًا.

فتح ياسين الدفتـر وبدأ يقرأ: «إذا كنت تقرأ هذه السطور، فهذا يعني أنك زائر

الذكاء الاصطناعي.. الوجه المظلم في الحرب على غزة

الإعلام المقاوم
أمام آلة الحرب

في ظل انهيار البنية التحتية والانقطاع المتكرر للاتصالات والقصف الهمجي المستمر والتعتيم الإعلامي، لعب الإعلام الفلسطيني المقاوم دورًا محوريًا في مواجهة هذه الحرب الرقمية، مستندًا إلى الشجاعة الميدانية من خلال الصحفيين الفلسطينيين في نقل الحقيقة ليعيد للإنسان صوته في معركة تحاول الآلة احتكاره، فقد تحولت الكاميرا إلى رمز للمقاومة، والصورة إلى وثيقة تاريخية تحفظ الذاكرة الفلسطينية للأجيال القادمة.

لقد أدرك العالم أن الحرب في غزة ليست فقط صراعًا عسكريًا بل هي أيضا معركة على الحقيقة يخوضها الإعلام الإنساني القائم على المصادقية والأخلاق لا على الحسابات الرقمية.

سيف ذو حدّين

تجربة غزة تكشف بوضوح أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد تقنية مستقبلية، بل أصبح أداة حرب حقيقية تُستخدم لتوجيه الصواريخ كما تُستخدم لتشكيل الروايات الإعلامية، وإن غياب الرقابة والمساءلة يجعل من هذه التقنية سيفًا ذا حدّين: فإما أن تُوظف لخدمة الإنسان، أو تتحوّل إلى آلة عمياء تحصد أرواح الأبرياء باسم «الدقة الذكية».

إن دخول الذكاء الاصطناعي إلى ميادين الحرب، مثل ما يُشهد في غزة، يفرض على المجتمع الدولي تحديات وضوابط قانونية وأخلاقية صارمة لضمان بقاء القرار الإنساني فوق القرار الآلي، وموازنة التطور التقني مع قيم الإنسانية والعدالة. لمنع تحوّل التكنولوجيا من أداة حماية إلى آلة للظلم والتدمير والتضليل.



الميداني يعكس صورة مختلفة تماما.

وبالتالي، يمكن القول إن الكذب يحقق انتصارًا مؤقتًا في قلب العالم الرقمي، وأن العدالة قد تتراجع تحت ضغط التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، لكن الحقيقة تظل دائما سلاحًا فعالًا إذا ما امتلك الإعلام والأدوات القدرة على نقلها.

إن أخطر ما في هذه الحرب أنها لا تستهدف فقط الإنسان على الأرض بل الوعي الإنساني في العقول، ومن هنا يبقى واجب الإعلام الحر هو حماية الحقيقة لأن خسارتها تعني انتصار الكذب واندثار العدالة.

الإعلامية وتوجيه الصورة والرواية بما يخدم مصالحها.

انتصار الكذب
واندثار العدالة

شهدت الحرب محاولات واضحة لتوجيه وتضليل الجمهور على المنصات الرقمية مع حذف المحتوى الفلسطيني وتقييده بزعم «مخالفة المعايير»، في حين تُسمح بتضخيم المعلومات الموالية للرواية «الإسرائيلية». نتيجة هذا التضليل، يشعر الرأي العام العالمي أحيانًا أن ما يُعرض أمامه هو الحقيقة الكاملة، بينما الواقع

الحرب الإعلامية
والمعلوماتية

لم تعد الحرب على غزة تقتصر على الصواريخ والطائرات بل امتدت إلى ميدان جديد لا يقلّ خطورة، «الحرب الإعلامية والمعلوماتية»، ففي زمن الذكاء الاصطناعي وثورة الاتصالات، أصبحت المعلومة سلاحًا حاسمًا يُستخدم لتوجيه الرأي العام وتشكيل الوعي الجمعي تمامًا كما تُستخدم الأسلحة في الميدان، فلم تعد القوة تُقاس بعدد الطائرات والدبابات بل بقدرة الأطراف السيطرة على السردية



بقلم: آمنة الدبش

(صحفية وناشطة نسوية من غزة)

شهدت حرب الإبادة الجماعية على غزة استخدامًا غير مسبوق لتقنيات الذكاء الاصطناعي كعنصر أساسي في إدارة الحرب بالمدى العسكري، حيث اعتمد الجيش «الإسرائيلي» على أنظمة ذكية لتحليل البيانات وتحديد الأهداف مثل نظام «Lavender» الذي قيل إنه يستخدم لتصنيف آلاف الأشخاص كمشتبهين بالانتماء إلى فصائل فلسطينية، بناءً على خوارزميات تجمع بين بيانات الاتصالات والمراقبة.

تكنولوجيا التضليل

منذ الأيام الأولى للحرب، سعت «إسرائيل» إلى إدارة رواية إعلامية تُبرر عدوانها وتُخفي جرائمها تحت عناوين «الدفاع عن النفس»، مستخدمةً منصات التواصل الاجتماعي وشبكات إعلامية عالمية لبث رسائل موجهة بدقة.

في المقابل، استخدم الإعلام الفلسطيني الرسمي والمستقل - إضافة إلى آلاف الناشطين الرقميين - المنصات ذاتها لتوثيق الجرائم والانتهاكات وبتّ صور ومقاطع من قلب الدمار، لتحوّل غزة إلى مسرح مفتوح للعالم يرى فيه الجميع الحقيقة مباشرةً، وتحوّل الفضاء الإلكتروني إلى ميدان مواجهة رقمية تُخاض فيه معارك بالصورة والمعلومة بين من يسعى إلى طمس الحقيقة ومن يناضل من أجل إيصالها إلى العالم.

